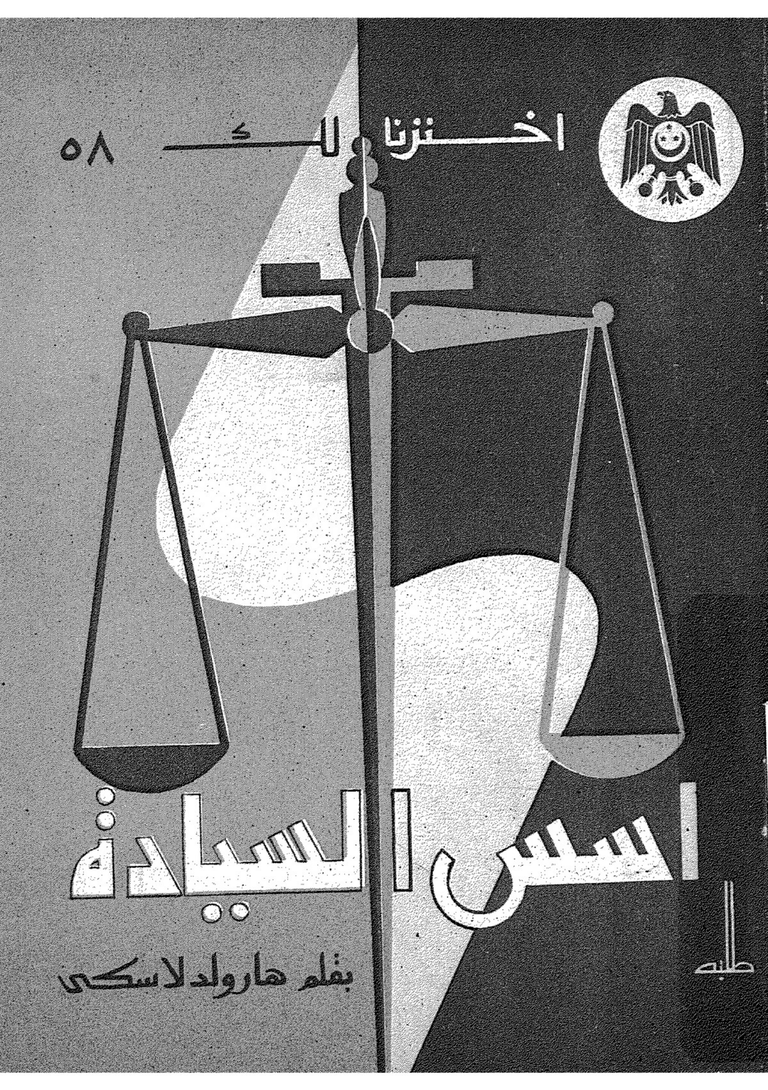


اخترنا لك
٥٨
اسس السيادة
بقلم هارولد لاسكى
طلبه

إهـــــــداء2005

أ/إبراهيم منصور غنيم

القاهرة

اخترنا لك ...

٥٨

أُسس السّيادة

بقلم

هارولد لاسكى

دار المعارف بمصر

أسس السيادة

١

يندر جداً أن نتساءل عن مدى تأثر معالم البيئة الموروثة على مؤسساتنا الاجتماعية ومع ذلك فإنه مما لا شك فيه أن الدولة على أقل تقدير وهي وليدة مجموعة خاصة من الظروف التاريخية . والإنسان بالطبع حيوان من نتاج مجتمع ما ، بيد أن الهالة الفنية التي تحيط بفكرة الدولة الحديثة لم توجد حتى القرن السادس عشر . فإن السيادة — بمعنى أنها نطاق إقليمي محدد لا سلطان لأحد عليه — كانت في العصور الوسطى شيئاً لا يجرؤ المرء على التفكير فيه . كما كان أساس المنظمات الاجتماعية في العصور الوسطى يختلف اختلافاً قومياً . فقد كان هدفها هو الوحدة ؛ والسبيل إليها يكمن في نظام المجموعات التي كانت في تشكيلها تتعدى الحدود الجغرافية . والواقع أن الحقيقة الإقليمية كانت — كما هي الآن — أمراً محدداً لا يمكن تجاهله . وليس بمقدور أي فرد أن يقرأ التنظيمات التي كانت تسير عليها إحدى الطوائف في العصور الوسطى دون أن يفطن إلى أن التاجر كان يعمل داخل نطاق محلي تحدده مشاعره ، وأنه حيث تحددت المهارة التجارية فيما قبل عصور الإصلاح بالبديهيات التي وضعها المشرعون الأخلاقيون وبالمصادر الظاهرة للمورد الاقتصادي

إلا أنها كانت متشبعة بأفكار قومية غامضة .

ومع ذلك — فهناك حقيقة سائدة هى أن تلك البساطة الظاهرة لعالم ينتظم عدة دول ذات سيادة لم يكن أمراً معروفاً على نطاق كبير . والسيادة بمعناها الحديث هى منشأ الحواجز البغيضة التى كان المفكرون فى القرون الوسطى يسعون إلى التحرر منها مهما كلفهم ذلك . ولقد ورثنا تنظيمنا هذا عن فلول الجمهورية المسيحية التى كانت تسيطر على تفكير هؤلاء المفكرين . وكانت هذه الفكرة تتضمن فى صميمها الميراث العظيم لإمبراطورية روما ولم تتح الفرصة للأفكار الحديثة لكى تشق طريقها إلا عندما ظهر عجزها عن أن تكون افتراضاً عملياً . وكانت الجمهورية المسيحية تتضمن تقديس الوحدة الشاملة .وكانت الجماعة تعتبر مجرد ستار يجب أن يخترقه الناس إذا أرادوا أن يكتشفوا الأسرار الحقيقية للكون . وكان المفكر فى العصور الوسطى يبذل قصارى جهده ليصل إلى حقيقة هذا السر الذى يمكن على ضوئه أن تظهر وحدانية البشر فى الله واضحة جلية . وقد نشأت الفكرة السامية للمجموع المتكامل التى تعلو على رغبات الأفراد والمؤسسات كل على حدة والتى تسمو بشكل ما عن المفارقات المقلقة فى عالم متقلب . وهكذا اعتقد دانتى أن أقصى ما يستطيع أن يصل إليه الفرد هو أقصى ما يمكن تحقيقه للصالح العام ، وكان هذا رفضاً للفكرة الشنيعة التى تقول بازدواج العالم والتى نادى بها بونيفاس الثامن فى كتابه « أونام سانكتام » وكانت النتيجة الضرورية

التى تجتمعها وحدانية هذا الغرض السائد هى وجود قانون واحد وحكومة واحدة . وهذا ما دعى إلى أن تكون الدولة فى العصور الوسطى عبارة عن كنيسة لأن الجميع كانوا مسيحيين ، وقبل أن تسود هذه الوحدة الأساسية فى الاعتقاد كانت جميع الخلافات تعتبر أموراً ليس لها أهمية . ولا يمكننا القول بأن العقل البشرى فى العصور الوسطى كان يعتقد أن تقسيم المجتمع إلى طبقتين منفصلتين أمرٌ بعيد الاحتمال ولكنه على أقل تقدير كان يرفض هذه الفكرة رفضاً تاماً . وقد دون لنا جلاسيوس الأول مثل هذه الصور الفكرية ، ولكن حدث فى الأيام الأخيرة من إمبراطورية كارولين أن تمكن بعض المفكرين — من أمثال القس هيفمكار وجوناس من أورليانز — أن يضعوا الأسس لدعاوى أوسع نطاقاً ، تمكن جريجورى السابع واينوسنت الثالث من أن يخرجاها بصفة كونها أموراً متطورة .

والواقع أن المفكرين فى العصور الوسطى لم يجدوا من السهل عليهم التوفيق بين الكنيسة والدولة . بل إن فكرة فصل الأمور الدينية عن الأمور الدنيوية لم تغب عن تفكيرهم لوقت طويل وكانت الحقيقة العظيمة التى تقول بفصل الممالك بعضها عن بعض تعنى قبول نظم منفصلة للقانون . وكان وجود عدة نظم قانونية مختلفة يعنى وجود حكومات مختلفة لتنفيذها . وفى مثل هذا الإطار ، بدت فكرة الوحدة أمراً يكاد أن يتلاشى أمام هذه الحقائق الجامدة . ومع ذلك فلم تتلاش هذه الفكرة . لأن العقل البشرى فى العصور الوسطى اقتنع بأن مثل هذا الاختلاف يمكن أن يصادف

التوفيق فى المجالات السامية. وكانت المدرستان الكبيرتان للفكر السياسى فى ذلك الحين تحاولان – ولو فى مجال الصراع بين الإمبراطورية والبابوية – تحاولان أن تصلا إلى حل يتسم بالوحدة . ووضح الحل وبرز إلى الوجود قبل أن تنمو القوميات من جهة بينما كانت روما تتداعى من جهة أخرى. ومع ذلك فإنه حتى قيام حركة التوفيق ظلت جميع الكنائس التى تعتنق الفكرة السامية التى تقول بالامتياز البابوى – ظلت تصر على أن روما هى بحق سيدة العالم المسيحى . وهذا ما يؤكد أن العصور الوسطى كانت على إدراك تام بالسيادة ولو أن مظهرها الإقليمى لم يكن قد تطور بعد ، ولأن جميع السلطات المتعددة كان يعنى فى جوهره السيادة الكاملة على أمور البشر . وكان لابد أن يؤثر حكم المسيح فى السماء – ولو بصورة باهتة ولكنها حقيقية – فى أية مملكة دنيوية ، واتفق على أنه إذا كان المسيح ملكاً فى السماء فلابد أن يكون البابا – راعى كنيسته – حاكماً فى الدنيا . وقد يتولى الإمبراطور شئون الحكومة ولكنه استمد هذه السلطة عن طريق وساطة روما ومساعيها الحميدة . وهكذا أصبحت السلطتان تتركزان فى يد واحدة . ولم تكن سلطة الإمبراطور سوى إعراب عن رغبة البابا . فالقانون الإلهى هو الذى وضع الأسس لسيادة الكنيسة على العالم .

وهذا حلم غريب بالنسبة لنا . ومع ذلك فمن النادر حقاً أن تجد مفكراً من العصور الوسطى لديه الشجاعة لأن يقر – بأن ليو الثانى قد اعترف ضمناً بالحق الأسمى لشارل الأكبر فى الحكم . ومن النادر جداً

كذلك أن تجد رجلامن رجال الدعاية يجرؤ على أن يتحدى هذا الحكم من أساسه . وهناك تهديدات وأعمال ترجع فى أصلها إلى نظرية غامضة كتلك الظروف التى اقترنت بتحدى وليام النورماندى لمطالبة البابا بالسلطة المطلقة أو التى تتعلق بالكراهية الفعلية للخسارة المالية الجسيمة التى أوحت بوضع قوانين تحد من سلطات البابا . والواقع أن « جيرارد » من مدينة يورك وضع تخطيطاً واضحاً لنظرية شاملة ترتكز على الحق الإلهى للملوك . ويصر « أوكام » على وجود عالم لا تكون فيه الكنيسة سوى جزء من الإمبراطورية ، إلا أن هذه أيضاً وحدة كانت تداعب أحلامه . وينادى مارسيجيليو بتغلب السلطة الدنيوية على السلطة الدينية، غير أن شهرته تعتمد على أنه هو وحده الذى نادى بذلك . والنظرية العادية التى يعضدها جميع من يتحدون الكنيسة لصالح الإمبراطورية هى الفكرة القديمة التى تنادى بفصل السلطتين حيث تقوم كل منهما بالسيطرة فى مجالها الخاص بها فى نفس المجتمع المسيحى . ويعترف معظم المفكرين إن لم يكن جلهم بتناسق هاتين السلطتين بل لا يمكن تحقيق الوحدة إلا عن طريق التعاون السلمى بينهما . وقد كان هذا هو جوهر الحكم فى مدينة « وورمز » . بل إنه أيضاً جوهر الحل الذى توصل إليه بيير دبوا فى الفترة التى كان يتلاشى فيها نفوذ روما — على خلاف ما يبديه لنا « أوغسطين المنتصر » من أنها فترة الدعاوى المتداعية — مما مهد الطريق أمام كثير من الأحلام القومية . فأتيح لكل من البابا والإمبراطور أن

يأخذ كل منهما بنصيبه من الإمبراطورية الموحدة التى كانت تنقسم — من أجل أغراض إدارية بحتة — إلى قسمين طبيعيين خالصين ؛ أحدهما روحى والآخر دنيوى .

وأقل ما يقال هنا هو أنه لا يمكن تجاهل الدافع . فإن العالم الذى يقر بوجود المفارقات والخلافات فيه يبدو من أساسه نذيراً بانتشار الفوضوية . وكانت وحدة الولاء الشاملة ضماناً لاستتباب النظام . وهذا أيضاً ما دعا إلى أن يقوم كاتب محافظ كبير مثل أكويناس لا بالحث على رفعة شأن روما فحسب ولكنه يحذر أيضاً من الثورة الشعبية التى يكن لها كل احترام . وهذا أيضاً ما أدى إلى أن تكون حركة العصور الوسطى بعيدة على الدوام عن الولاء المتشعب الذى يتأصل فى نظرية التنظيم الإقطاعى . فإن العالم الذى تسود فيه الحقوق الخاصة — والذى هو فى أساسه العالم الإقطاعى — لا يكفل ضمان المصالح العامة . وترجع أهمية البرلمان الحديث الذى تأسس فى عام ١٢٩٥ مثلا إلى الجهاز الذى استحدثه من أجل القضاء على الحصانة المنفصلة التى تتمتع بها المنظمات الوظيفية أو الإقليمية . ولم يكن ليقدر للدولة الحديثة أن تظهر حتى استطاعت مصلحة المجتمع فى العالم بأسره أن تحصل — ولو نظرياً فقط — على إنشاء هيئة تقوم بحماية مطالبها ضد الحريات والامتيازات المتعددة التى تتعارض وإرادتها .

وهكذا اتجهت الوحدة — التى كانت تخضع لسلطان البابا —

وذلك فى رأى معضدى كنيسة روما على الأقل — اتجهت إلى حدما نحو تحقيق هذه المطالب . ولم تكن السياسة فى العصور الوسطى سوى فرع من علم العقائد . وطالما كان الاهتمام الزائد موجهاً إلى العمل على تخليص الروح كان من الصعب للمسائل الدنيوية أن تسود وتعلو . ومع ذلك فإنه كان لابد أن تعترف روما بوحدة أخرى بجانب الوحدة التى حددتها . وإذا كان من الممكن تصور اندماج البابا والإمبراطور فى وحدة واحدة تهيمن على الازدواج الظاهر فى العالم الذى يحكمانه فلن يوجد سوى القليلين ممن يساورهم الشك بل القليلين من أصحاب المكانة والشأن ممن يوقنون بأن الإمبراطور ليس سيد العالم الدنيوى . وكانت روما هى آخر إمبراطورية فى نظام الإمبراطوريات العالمية الكبرى . وقد يبدو — حتى فى العصور التى سبقت المسيحية — أن عظمة رسالتها الواعية أمر يتحدى كل الشكوك . وهى قد استفادت — ولو نظرياً على الأقل — تقديساً جديداً من حياة السيد المسيح وبعد انتقالها من روما إلى بيزنطة جاءت إلى ألمانيا بأمر من الله . وهكذا حق للإمبراطورية أن تحكم ولو فى الظاهر فقط الأمراء الصغار فى العالم . والواقع أن الكتاب اختلفوا فى تفسير مدى نفوذ الإمراطور . ويميل المشرعون إلى أن يجعلوا الإمبراطور سيداً للعالم بالمعنى الكامل ، لأن مبادئ التشريع تتوخى دائماً المجال الأوسع نطاقاً . وقد كان اينياس سيلفيوس فى أيامه التى قضاها بألمانيا . كان متشبعاً

بمثل هذه الآراء . ولكن أوكام – بما جبل عليه من طبيعة إنجليزية تمكنه من اختيار أوسط الأمور – رأى أن الإمبراطورية ليست سوى سيادة مطلقة غامضة – واعتبر نيكولاس من كيوزا أن السلطة الإمبراطورية لا تعدو كونها مجرد حماسة من أجل تحقيق الرفاهية لجميع المسيحيين .

٢

ويعتبر هذا الرأى الأخير على درجة كبيرة من الأهمية ، لأنه يحذرنا من البساطة المزيفة التى يمكن أن تلخص الفكر السياسى فى العصور الوسطى فى عبارة واحدة . وليس معنى هذا فى الواقع أن وحدة السيطرة التى هى أقصى ما يرجى — لم تكن المزاج الغالب . ولكن الصراع فى صف هذا التيار الجارف يكشف عن عدة مناهج أصغر ولكنها هامة فى حد ذاتها . ولم يفزع العالم ولم يقف موقف المتفرج عندما حسم الصراع بين « جولف » و « جبلين » . فإن تقدم شعوب العالم نحو الشعور بالقومية كان عاملا حاسماً فى عهد الإصلاح ، ويدل انهيار النظام الإقطاعى بصورته الصارمة على التحول إلى اتباع نظام اقتصادى أكثر تعقيداً من ذى قبل . والواقع أن الأفكار التى تخلفت عن هذه التغيرات لم تتطور تطوراً تاماً . وكان كل ما ينقصها وجود الأجهزة الإدارية التى يمكن لها وحدها أن تكفل تغيير هذه الأفكار من مجرد خيالات إلى حقائق واقعة . ونتيجة لهذا جاءت المبادئ غامضة وغير كاملة (ولم تكن سوى مجرد أشباح باهتة تسعى إلى الوصول إلى جوهر النظام الدستورى) .وهى تمثل مجهوداً يبذل نحو فلسفة للخلاص كان من الممكن أن تتحدى فكرة العصور الوسطى فى الوحدة إذا أمكن لها أن توفر الأجهزة الفعالة . وكل النظريات التى تتصل بالولاء الموحد دقيقة قوية لأنها تشق طريقها فى نظام يكفل حياة البشر العادية ، ويجعلها

أمراً ممكناً . وتكتنف الأفكار عن الحرية دائماً صعوبات جمة . لأنها فى أساسها لاتعدو مجرد اعتراف بأن الناس — سواء أكانوا أفراداً أم جماعات — يتحدون معاً بروابط جزئية . وهى بهذا تفتقر إلى البساطة التى يتيحها افتراض وجود مركز عام للإشراف ، وأن الولاء الذى تثيره سيصدر نتيجة لذلك عن رجال يشعرون بوطأة هذا النظام القائم . وعلى أى حال فإن هذه النظريات لا تعدو كونها صراعاً نحو الوصول إلى تقرير الحقوق فى المجال السياسى . وهى تحذرنا — وما أحوجنا إلى أن نأخذ حذرنا — من أن حدود القانون والأخلاق ليست متشابهة . وهى تمثل تلك النزعة الفردية النهائية فى الشخصية الإنسانية التى لا يتاح لأى نظام أن يكفل لها استقراراً دائماً .

وليس هناك واحد من بين مفكرى العصور الوسطى ينكر الرأى القائل بأن المجتمع بصفة كونه مجموعاً كاملا يجب أن يسود فى إقليمه . وقد يقال لنا إن السلطة تنبثق عن الإرادة الشعبية وحدها ويمكن البرهنة على أنه لن يكون هناك أى حق يعلو عليها . ولا تنكر نظرية العقد الاجتماعى هذا الرأى ، بل إنه فى واقع الأمر متضمن فى جوهر النظام الإقطاعى . وقد يكون لإرادة الأمير قوة القانون ولكن شيشرون كان يقول إن القانون الأعلى يستمد قوته من مصلحة الشعب لكى يكون أساساً لأى مبدأ آخر . وعلى ذلك فسرت السلطة التشريعية بأنها تتجدد وفقاً لمقتضيات حاجة الشعب ، وإن تنحية السلطة مهما كانت تتسم بالطغيان

هو العلاج الوحيد لسوء الحكم . والواقع أن العالم فى العصور الوسطى كان على إدراك حقيقى بالسيادة الشعبية . ونتيجة لذلك فإن فكرة التمثيل النيابى تطورت بطريقة تكاد تكون حديثة . ونحن نسمع عن حقوق شعبية عاجزة — فى نظر بعض الناس — عن تمثيلهم ولقد وضع لنا نيكولاس من كيوزا نظاماً برلمانياً بصفة كونه عنصراً أساسياً فى الدولة . ولا يرى مارسيجيليو من مدينة بادوا — متبعاً فى ذلك قول روسو — لا يرى أى حق فعلى فى السيادة ما لم تكن هناك جمعية نيابية تمثل الشعب بأسره تقوم بممارستها .

وليس هذا كل ما جاءت به العصور الوسطى . فإنها مكتظة بالقوانين ، وتحددت فكرة السلطة المطلقة بدقة تامة بطريق العناية التى وجهت إلى مبادئ الحق المجرد . والواقع أنه لا يمكن القول بأن هذا المبدأ يقوم على أساس سليم . فإن القانون الطبيعى يتميز عن القانون الإيجابى الذى يستمد من الحكومة مع اعتبار أن رجل الدعاية فى العصور الوسطى — مثل المفكر فى العصر الحديث — كان حائراً بين الصراع الذى يدور بين المطالب الأخلاقية والضرورة السياسية — ولكنه لوحظ أن القانون الإيجابى هو بدون شك علاقة بشرية محددة ، وإذا رأى الملك الالتزام بما تعرب عنه إرادته فإنه لم تمح الفكرة القائلة بأن سلطة القانون الإيجابى لا تتميز بنفس الحق الذى يتمتع به القانون الطبيعى . فقد كان هناك مثلا نظرية سائدة فى العصور الوسطى تقول بأن جميع تصرفات الأمراء

التى تتعدى الأغراض الأخلاقية التى تهدف إليها الدولة تعتبر لاغية ولا سلطان لها .

وجدير بنا أن نكرر ما قلناه من أن تكوين المجتمع فى العصور الوسطى كان يؤكد هذه الأفكار . وإن إرجاع الغريزة الخاصة بالحرية إلى الشعوب التيوتونية يعتبر تخميناً أحمق . ولكن تغلغل فكرة العقد الاجتماعى فى النظام الإقطاعى لا تخلو من أهمية . فإذا كان للسيد حقوق ، فعليه واجبات أيضاً ، وأن العلاقات السلمية التى كانت بينه وبين المحكومين تذكرنا بأن النظام الإقطاعى ليس غريباً عن فكرة العقد الاجتماعى فى النظام الدموقراطى كل الغرابة . ولقد كان الملوك الإنجليز يعدون شعوبهم دائماً باتباع سلوك قويم ، بل إنه إذا حدث أنهم تعدوا هذا السلوك نتيجة لإهمال صارخ فلدينا الدليل فى أداء قسم التتويج وفى المحاولة الغريبة فى العهد الأعظم لتشريع الثورة ليدلنا على أن الملك والقانون ليسا عبارتين مترادفتين أو متشابهتين إطلاقاً . والواقع أن براكتون نفسه أخبرنا بأن القانون هو الملك ، وأن حكمه الشامل قد يكون نذيراً باستخدامه لسلطات واسعة . وإن العبارات التى وردت فى خلع الملك ريتشارد الثانى الذى حاول أن يكون إمبراطوراً مستبداً فى مملكته — لتدل على أن هذا العصر كان ينبذ فكرة السيطرة المطلقة للملوك وقد أعقب هذا العصر تجربة دستورية ما زالت تحظى بإعجابنا . والواقع أن التقدمية لم تكن أمراً يجهله المشرعون فى العصور الوسطى .

ومع ذلك فإن هذه النظريات الديمقراطية لا تكفل تصحيح الأحداث . والسبب فى هذا واضح تماماً . فإن كفالة الحقوق الشعبية بأية طريقة واقعية تتطلب ضمانات إدارية لم تكن توجد قبل الثورة الفرنسية . ويمكننا أن نلاحظ حتى قبل عصر الإصلاح شيوع هذه الأفكار وتطورها وأصبحت أكثر تمشياً مع المزاج السائد فى ذلك الحين . لأن فترة العصور الوسطى مكتظة بالامتيازات والحواجز الاجتماعية التى حالت دون ظهور وحدة إقليمية طبيعية . ولكى نستشهد بمثال طبيعى على ذلك نرى أن الملك يبرز بوصفه مركزاً ظاهراً للالتجاء إليه ، وليس من الصعب عليه أن يوسع مجال نفوذه حتى يواجه المطالب السياسية وأن يحاول إيجاد مخرج من هذه الحصانات المقلقة . ولقد اضفى القانون الرومانى قوته التنظيمية على مثل هذه المطالب الظاهرة . ونحن نخرج من التفكير فى هذه المجتمعات إلى الحديث عن المجتمع الواحد وهو الدولة . فالدولة تسعى إلى الحصول على السلطات التى تحميها من الدمار . وهى تكفل الحقوق التى لا يمكن لأى قانون أن يقلل من شأنها ، وإذا لم تحصل على تلك الحقوق فلن تكون دولة على الإطلاق . وقد نسمع عن حقوق السيادة الشعبية الثابتة ، غير أنه من الصعب أن تتمشى المعنويات الميتافيزيقية مع قوة الإرادة الشخصية المسيطرة . وهذا ما يدفع المشرعين إلى أن يستخدموا المنطق فى معالجة هذه المشكلة . وهذا لايدل على أن من الصعب أن نبرهن على أن القيود الطبيعية لا تعنى أكثر من كونها قيوداً

أخلاقية ومن هنا لم تكن سوى خطوة للحث على إيجاد قدرة مطلقة . ولا تعتبر الدولة — حتى عهد هوبر — متحررة رسمياً من ربقة القانون الأخلاقى ولكن المفكر فى العصور الوسطى كان يعجب إذا ما رفضت الدولة الإذعان لذلك القانون .

ويمكن بيان ما حدث بطريقة مختلفة شيئاً ما . فقد تبين أنه يجب أن تعلل الدولة فى العصور الوسطى وجودها ، وكانت الخلافات التى تنشأ حول فلسفة أرسطو عن الأسباب النهائية هى أكثر الأسلحة مواءمة لهذا الغرض . فإنه يجب أن يكون الفرد هدفاً نهائياً فى حد ذاته — لأن الفكرة المسيحية عن تخليص الروح ، لها أهمية لا يمكن أن يتناساها أى عالم بتاريخ الديموقراطية — ولكن الدولة تعيش أيضاً لتحقيق غرض منفصل خاص بها . وبالرغم من وجود الكنيسة بوصفها غرضاً منافساً آخر فإن بعض المفكرين من أمثال جون من مدينة باريس وجيرسون يمكن أن يدعو أن الغرض الذى ترمى إلى تحقيقه الدولة لا يقل فى مكانته الأخلاقية عن غرض الكنيسة بينما يتهم مارسيليجيو الدولة بأنها تحرص على أن تتمتع بحياة رغدة بطريقة تجعل جميع مهام الكنيسة أموراً لا ضرورة لها . ولكن إذا كان للدولة غرض ترمى إلى تحقيقه فيجب أن يكون لها حقوق تكفل لها المحافظة عليه ، وأن تكون هذه الحقوق ذات فكرة سامية . وهكذا لابد من التساؤل عن الوسيلة التى يمكن بها تحقيق هذا الغرض .

فمن الواضح تماماً أنه يجب أن يكون لدى الدولة كافة الوسائل التى

تكفل لها تحقيق هدفها . ولا يجب أن يقف أى شيء فى سبيلها ، فمهما يكن نظام المجتمع الذى يؤدى إلى تحقيق هذا الهدف فإنه يجب أن توجد هناك هيئة واضحة تتولى تدبير أمر هذه السيادة كشعب أو أمير أو مجلس . وهكذا تتجمع السلطة النهائية فى المجتمع فى نقطة واحدة داخل نطاق بنيانها الدستورى . ومن هنا يأتى أن عضوية الفرد فى المجتمع تعنى عضوية الفرد فى الدولة وخضوعه لقوانينها . ولكن أغراض الدولة واسعة النطاق حتى أن قوانين الجماعة الأصغر نطاقاً تعتبر غير هامة نسبياً . ولقد أصبحت الدولة والمجتمع متساويين أو كما يقول هيجل إن أسمى تعبير للهدف الاجتماعى قد أصبح الدولة . والنهوض بالشعب معناه الرخاء للدولة فحسب ، لأن من طبيعة الدولة أنها كائن حى له خاصية الاستيعاب . وقد تصبح الدولة قادرة على الاكتفاء الذاتى وهنا لابد أن تكون الدولة وحدها موضع ولاء الفرد . وتكف الدولة عن التفكير فى سمو مكانتها على أنها شيء خارج عن ذاتيتها . فإن الدولة هى السلطة التى لا تعلوها أية سلطة أخرى والتى تخضع لسيطرتها جميع الهيئات الأخرى من المنظمات الاجتماعية كالطوائف مثلا . وهنا يبرغ الشعور بالقومية ليؤكد أن هذا الرأى أمر نهائى محدد مرغوب فيه . وعلى ذلك فلا يمكن أن يكون هناك سيد للعالم سواء أكان إمبراطوراً أم غير ذلك لسبب بسيط هو أنه لا يوجد عالم واحد . فهناك انجلترا وفرنسا وأسبانيا . وتتركز حياة كل منها داخل نطاق صاحب سيادتها العليا . وإن مملكة انجلترا — كما

أعلن برلمانها – كانت حرة منذ الأبد حتى أنه ليس لها سيد دنيوى سوى الله وحده، وعندما تساوت معها الملكية البيزنطية ادعى هنرى الثامن أن مملكة انجلترا كانت دائماً إمبراطورية ، وكان هذا تأكيداً قاطعاً لحق دولة تيودور المركزية فى إدارة شئونها التى تنبثق من داخل حدودها الإقليمية .

ولم يقض على الجماعة تماماً ولكنها أحيطت بقيود خاصة . فقد ظهرت الدولة خلال تعاقب العصور الوسطى بصفتها النظام الذى تحول إليه المثل الأعلى للوحدة . فإن الشك الذى كان يسود العصور الوسطى حول فكرة الجماعية على أنها فوضوية لم يفارق تفكير العالم الحديث ولكنه استقر فى الأسس الجديدة التى قامت عليها كل الدساتير . والواقع أن هذا التغيير جلب معه كثيراً من الشك والتردد . فقد ظل المشرعون حتى « بودين » فى شك مما إذا لم تكن هناك قيود مبهمة لحقوق الجماعة ، بل إنهم كانوا فى شك حال دون أن يعتبروا الوظيفة من حقوق الملكية التى يتجمع حولها ضمانات تهدم من السلطة الكاملة . ولكن الحقائق كانت تتوالى أسرع من النظريات . فواجهت إنجلترا فوضى الحرب الأهلية ، وتقبل الناس بامتنان تام شيئاً يشبه السيادة الشخصية التى كانت تسود أيام التيودور على أنها تخليص لهم من الاضطهاد المتفشى . وكان نفس الشىء يحدث مع اختلاف بسيط فى فرنسا وأسبانيا ؛ وإذا كانت المركزية الإمبراطورية قد انهارت فى ألمانيا ، فإن أهم علاج استخدم فيها هو تفككها إلى دول مركزية على نطاق واسع .

وهنا تكمن الأهمية الدائمة التى نوليها لميكياڤيلى فقد تبين المفكر فى القرون الوسطى أن الدولة القومية أمر ضرورى لتحقيق الحياة الكاملة . ولكن ميكياڤيلى كان يرى أن على الدولة التى تريد أن تحيا حياة رغدة أن تملك أولا الوسائل التى تكفل لها هذه الحياة ، وأوضح ميكيافيلى فى صورة جافة فنون الحكم . كما لخص ذلك فى موضوع ربما كان أطول شىء كتبه من قبل . وكان البحث المضنى وراء الحق المجرد أمراً ضعيفاً إلى حد بعيد أمام القوى المادية والمطامح المترامية . فبينما كان مجلسا « بازل » و « كونستانس » يتصارعان مع المبادىء الخالدة ، تمكنت البيروقراطية المركزية فى روما من أن تقر فترة سلام كانت تعتبر فترة منعشة على الأقل إن لم تكن تحقيقاً للمثل الأعلى . فالكفاءة دائماً أكثر قدرة على العمل من الحق . ولم يخفق ميكياڤيلى فى أن يفطن إلى أن سلطة السيادة الشعبية سلطة غير واعية إلى حد لا يتيح لها أن تكون قادرة على ممارسة سلطاتها ممارسة فعالة . كما رأى أن تحقيق هذه السلطات يقع على عاتق رجال — من أمثال قيصر بورجيا — وهم الذين تحولوا عن الغرض العاجل الواضح إلى السلطة التى يستندون إليها . فهو قد أزال الأهمية عن الحق الخالد ليمنحها للحقوق العملية التى يمكن للسلطة الفعلية أن تحصل عليها بكل سهولة . ولم يكن جل ما كتبه غير تعميم للحقائق المرة فى عصره .

وهكذا أصبحت الدولة وريثة الجمهورية المسيحية ؛ ومع ذلك فإن الأحداث — لا الرجال — هى التى كانت تقرر سلطتها . وهى قد تعالت

على جميع المجتمعات الواقعة فى نطاق أراضيها . كما أنها أوجدت هيئة واحدة بصفتها السبيل اللازم للتعبير عن إرادتها . واعتبرت أن الولاء المباشر لكل مواطن فيها أمراً ضروريا . ولكن ما زالت هناك عدة مشاكل . وإذا كانت الكنيسة العالمية لا تحوط بها عظمة الماضى إلا أنها ما زالت تحتفظ بعالميتها . فماذا يحدث لو أنها صمدت أيضاً ضد غزو امتيازات أصحاب السيادة ؟ وليس هذا كل شيء . فإن الدولة تتحرر من القيود ذات الصبغة القانونية المفروضة على سلطتها . ولكن القيد الأدبى يموت ببطء بالغ ، وكان الرجال لا يزالون معتادين على عظمة المطالب الأخلاقية . وكان كل ما تحتاج إليه الدولة هى أن تنال الثقة كلها . وكان ما يقتضيه الأمر هو أن تنشأ أزمة تهدد وجود الدولة من الخارج وهكذا تجيش تلك العاطفة العميقة من العزيزة البدائية الجماعية التى تنادى الرجال بأن يدافعوا عن دولتهم . وهنا أصبحت أهمية القومية أمراً واضحاً لأنها أضفت على تمجيد الدولة شبه ظل عاطفى لا يمكن لها أن تكفله بأية طريقة أخرى . وجميع الأزمات لا تجد قبولا لدى الحرية ولن تتمكن الدولة من تحرير نفسها من تلك الأغلال التى تبقى إلا عن طريق هجوم خارجي .

٣

وجاء الإصلاح الدينى بالضمانات اللازمة . فمن أبرز متناقضات التاريخ أن ينتج عن حركة كانت تهدف إلى التطهير الكهنوتى بواسطة الضمير الفردى . أن ينتج عنها قدر أكبر من سلطان الدولة . ومع ذلك فإن هذا التناقض يدع السبيل ممهداً أمام تفسير بسيط . فقد طلب لوثر من الكنيسة العنيدة أن تجرى عدة إصلاحات لم تكن هى راغبة فى القيام بها . وكان رفضها يعنى الالتجاء إلى سلطة الإمبراطور . ولكن الإمبراطور – وهو يدبر أمر سياسة خارجية معقدة – تردد فى زيادة مشاكل هذه السياسة . وعندئذ أفضى تطور بسيط إلى أن يتجه لوثر بطلبه إلى الإمبراطور – بيد أن الكنيسة كانت مقدسة ومثل هذه المؤسسة القائمة فى محيط تلك الظروف لا يمكن أن تغيرها إلا سلطة أخرى مقدسة مثلها . ولذلك كان لوثر مجبراً على أن يعاود تأكيد الطابع المقدس الذى يتعلق بنفوذ الإمبراطور . وعند ما أضيف إلى هذا الإدعاء مطلب الكيان الإقليمى للدّين تهيأت كل الوسائل لوقوع الأحداث التالية . وليس هناك شك فى أن مبادئ لوثر تعتبر سلاحاً ذى حدين ، لأنها اعترفت . كما حدث فى ثورة المزارعين – بالتفسير للأمور الدينية بطريقة ديموقراطية إذا كان الناس يقصرون تفكيرهم على الأمور الدينية . ولقد أكدت هزيمة

المزارعين والترحيب الحار الذى لقيه انتصار أعدائهم من لوثر ، أكدا الناحية الأتوقراطية فى وجهة نظره . وكان ما تأكد فى الأصل هو حق الدولة — فى شخص أميرها — فى أن تطهر الكنيسة من الخطيئة . وكان مثل هذا الإدعاء يتضمن تصفيتها ولم يفعل هنرى الثامن شيئاً أكثر من أنه عبر تعبيراً شاملا عما كان يتوقع رؤيته أبناء عصره وهو أن يكون ذلك المذهب الجديد — الذى ينادى بأن تكون السلطة الدينية تابعة للسلطة الدنيوية — أمراً واقعاً .

ومع ذلك فقد كان من الواضح أن مذهب لوثر كان سلاحاً مشرعاً لمهاجم متخصص أكثر منه مجرد تعميم لفلسفة سياسية محققة تحقيقاً شاملا فإن هذه الأخيرة هى نتيجة للإصلاح الدينى المضاد . ولقد جلبت الحروب التى قامت من أجل المبادئ الدينية — جلبت معها الموت والتعاسة . وبدت الحياة السياسية معرضة للخطر ما لم يكفل ولاء الأفراد ولاء كاملا لدولة موحدة دون منازع . بل إنه كان من الضرورى — كما رأت الملكة إليزابث فى إنجلترا وكما رأى السياسيون فى فرنسا — الاعتراف بوجوب التسامح طالما أن حق الدولة فى أن تعيش بوصفها منظمة فى حد ذاتها أمراً مكفولا لها . وهذا فى واقع الأمر هو النتيجة الباهرة التى تمخض عنها النصف الثانى من القرن السادس عشر . فاعتنقت كل دولة عقيدتها الخاصة أما من خالفوا عقائد دولهم فقد منحوا حقاً للحياة ظل موضع نزاع دائم . ولكن للحق الآن مضمون خاص . فهو الحق الذى يقره قانون من

البرلمان أو أنه مرسوم سجله البرلمان ووقعه ملك فرنسا . أى أنه امتياز تمنحه الدولة لجماعة ما من رعاياها يكون القضاء عليها أقل فائدة مما تكفله ممارستها لهذا الحق . وهذا يعنى أن هذا الحق فى طبيعته حق مشروع . فلقد تحولنا من الحق الأخلاقى العالمى فى العصور الوسطى والذى يجب أن تحنى له الدولة رأسها إلى حق يخوله القانون تتميز الدولة عن طريق جهاز سيادتها أن تفعله وأن تفسره .

ويشرح بودين بطريقة غاية فى الوضوح هذه النظ ية التى انتقلنا إليها ويعتبر كتابه لنفس هذا السبب نقطة البداية فى النظرية السياسية الحديثة ، لأن ما ضمنه فى كتابه هو فى جوهره النظرية القانونية الحديثة للدولة مع بعض الاختلاف فى التفاصيل . كما أنه لا ينبغى أن ننكر على هذا الكتاب أن فيه تكاملا منطقياً فى حدود الدائرة الضيقة التى حاول أن يتصدى لها من جديد . فقد قال بودين « إن جميع خصائص السيادة تتضمن فى هذا ، أن يكون لدى المرء سلطة منح القوانين لكل فرد من رعاياه دون أن يتلقى منهم شيئاً . وقد تكون السيادة فى يد واحد أو فى أيدى بعض الناس أو فى أيدى كثرة منهم ولكن إذا لم تكن هذه السيادة سلطة مطلقة فإنها تفتقر إلى دلائل سلطان سيادتها . وهناك تاريخ طويل يسبق تلك الكلمات . فإن كل تحليل قانونى للدولة منذ أيام بودين حتى عصر هوبز فأوستن كان يقوم على الأساس أو الجوهر الذى توصل إليه هؤلاء المفكرون . كما أنه من غير الممكن فى مجال القانون الإيجابى أن

نفنده . فالقانون — الذى يبيح الحق من أهم أركان الدولة . ويجب أن يكون فى كل مجتمع سياسى منظم سلطة محددة ما ، لا تكون موضع الطاعة عادة فحسب ولكنها هى نفسها تفوق السلطة العادية . وواضح أن أى قانون يكفل طاعة الناس له بشأن نزوة مزاجية طارئة سوف يفتقر إلى الموافقة التى تستوجبها الحياة السياسية . فإن السيادة التى تنقسم بين عدد من السلطات المتناسقة سوف تفتقر فى أوامرها إلى ذلك التعميم الذى يضفيه التطبيق الشامل والذى يمكنها به وحده أن تتميز عن الإرادة الخاصة .

وهذا ما كان يراه هوبز بوضوح بالغ فقال : إن الإرادة يجب — لكى تكون سيادة — أن تكون كل شىء أو لا شىء إطلاقاً . وهذا أيضاً هو رأس القرارات الدستورية التى اتخذها مارشال فحورها . فلا يمكن لشعب ذو سيادة أن يعانى أى إهداء لشأنه من جراء القوى الفعالة لأجهزة هذه الإرادة . فإن اعتياد العصيان — الذى يعتبر حقاً شرعياً ، من حقوق التحدى — لا يؤدى إلى أكثر من هذا النفوذ الذى يبعث على الأمل ، والذى بادر واشنطن بجعله شيئاً مميزاً عن الحكومة وقد فعل هذا بدقة وبحرص كما إن للكنيسة ؛ أو لنقابة العمال ؛ إرادتها . غير أن هذه الإرادة — داخل نطاق المجال الذى تحكمه — يمكن إعادة النظر فى أحكامها ، ولذلك فإن هذه الإرادة تفقد جزءاً من سيادتها . فالمحاكم لا ترضخ لأوامر هذه الإرادة أو بالأحرى فإنها ترجع إلى وثائق الدولة قبل التصديق على هذه الأوامر .

إن نظرية بودين التى شرحناها هنا لا يمكن أن تتعرض لأى انتقاد . ومع ذلك فلا يجب أن ننسى الصعوبات الكبيرة التى لاقتها حتى تشق طريقها . وقد أجابت هذه النظرية على السؤال الذى يقول لماذا يجب على الناس طاعة القانون ؟ — أجابت بأن الدولة هى التى أرادت ذلك ، وهى بذلك قد نسيت أن القانون — من وجهة نظرهما — لا يعدو أن يكون أكثر من أمر من أوامر الدولة . وكان هناك مفكرون كثيرون أعرضوا عن قبول مثل هذا الحل البسيط . بل يجب ملاحظة أن بودين نفسه كانت تساوره الشكوك فى كمال هذه النظرية ، لأنه يجعل قانون الدولة ملتزم أخلاقياً بالقانون الطبيعى وبقانون الإله . كما أننا يجب ألا ننسى الأساس العام الذى كان يستند إليه فى مجادلته . فقد كان يحاول أن ينقد دولة بدت وكأنها ستهلك أمام صراع العقائد المتنافسة ومن جراء ما ينطوى عليه صراع هذه العقائد من تحدى لوجود الدولة . إن كلا من هوجينوت وليجيير اتفقا على أنه لا يمكن أن يسود السلام ما لم تكن هناك سلطة سائدة غير معيبة يمكن لها وحدها أن تكفله ، وعند ما أضفى بودين على الأمير هذه الصفات كان فى الحقيقة يحاول أن يوفق بينهما . ومن المهم أن نتذكر هنا هذه الناحية العملية جداً فى أعمال بودين . فهو لم يقم بعمل تحليل علمى لسلطة السيادة فحسب ، ولكنه كان يدعو أيضاً إلى أن المجلس النيابى — أو حاكم الولايات مثلا — ليس أكثر من جهاز نافع لتسجيل متاعب الدولة . وكان مهمّا بتفوق تلك اللصوصية التى — قال بودين عنها — أن

قانون الخيانة المعاصر فعل الكثير من أجل تدعيم أركانها . ولديه نصيحة قيمة يقدمها إلى عصره وهى تتعلق بالوسائل التى تحول دون وقوع تلك الثورات التى كان العصر ميالا لها لدرجة مؤسفة . والواقع أن بودين كان فوق كل هذا باحث عملى فى المرض السياسى الذى كان يعانيه عصره . وحدد بودين السياسة بأنها كانت تعتبر أقل قليلا . (نظراً لأن موضوعه يعالج أموراً فيما وراء الطبيعة) من سلاح يمكن بواسطته الوصول إلى وسائل خاصة للعلاج الذى كان دائماً ينادى به .

وليس هذا كل شىء . فالقول — كما قال بودين — بأن الدولة يجب أن تطاع لأنها دولة ، سيؤدى إلى تضييق نطاق مشكلة الطاعة السياسية ووضعها داخل قيود أضيق كثيراً مما كان الكثيرون يرغبون فى الاعتراف بها . وكان معظم المفكرين يرى أنه يوجد من وراء مشكلة التفوق القانونى مشكلة أخرى هى مشكلة الحرية الدينية التى كان التفوق القانونى غالباً ما يتنكر لها . وهذا يعنى أن أساس القانون — فى رأى معظم المفكرين — هو بحث سياسى دينى . فهؤلاء الذين اعترفوا بقدسية الملوك . مثل أتباع هيجنوت بعد عام ١٥٨٩ — كانوا فى الغالب مفكرين انتفعوا دينياً من وراء اعترافهم بذلك . فلم يشأ أحد من أتباع كالفين فى هولندا أو أحد الجيزويت فى إنجلترا أن يعترف بهذا المذهب . وكان لا بد من أن تجبر أية إجابة كاثوليكية على جيمس الأول مثلا أو أى دفاع من جانب المقاومة الهولندية ضد قوة أسبانيا على أن تتخذ عدة سبل مختلفة . وأجبر

القانون فى كل منهما على أن يفترض أساساً أخلاقياً له لا يمكن لأى سلطة قانونية خالصة أن تدعى حق تقاضيه فإن القانون إذا ما استمد سلطته من الله أو من مبادئ الطبيعة الخالدة لا يمكن أن ينحصر بسهولة داخل نطاق قيود أية إرادة غالباً ما تكون إرادة فرد واحد . إن مثل هذا الرأى الذى يقول بوجود حق سابق للسيادة ويقوم مقام المعيار لجوهرها ليس له بالطبع نفس البساطة التى جاء بها تحليل بودين . والواقع أن مجرد تقرير هذا الحق قد يعتبر هدّاماً للسلطة لأن أول ما يتضمنه هو الشك فيما إذا كان ينبغى طاعة الأمر قبل فحص جوهره .

فمن الواضح أن أى فرد يدين بالكاثوليكية مثل روسو الذى حاول أن يجد منفذاً للاعتراف بسلطة البابا لم يستطع أن يجد ما يطمئن إليه فى مذهب ينتهى إلى المعادلة بين المشروعية والحق من أجل السلام . وكانت نقطة البداية عنده . وكانت هذه أيضاً هى نقطة البداية عند أتباع الكنيسة الاسكوتلندية البروتستانتينية ومنهم بوكانان — أن « الحق » أعظم من السلام ولما كان روسو يكافح فى سبيل حرية يحتمل أن تتناقض مع نظرية تفوق الدولة على كل ما عداها ، كان الشىء الذى ينشده هو أن يثبت أولا أن مبدأ القبول هو جوهر الروح الجماعية ، ثم يدلل على أن الصورة الوحيدة التى يكون فيها القبول مرضياً لجميع الهيئات ، هى حينما يكون من المسلم به أن السيادة سيادة شعبية فى طبيعتها . ولكن السيادة الشعبية بوصفها مشكلة إدارية ستنجم دائماً عن القيود التى تفرض على السلطة صاحبة السيادة التى

تباشر مهامها فى الحياة اليومية للدولة . أو بالأحرى فإنه سيبدو — وهذا فى جوهره ما نادى به جميع دعاة الملكية — أن من المستحيل أن تتساوى نظرية السلطة غير المحدودة مع نظرية الحق الأخلاقى . ويمكن لهذه المجادلة أن تصاغ فى عدة صيغ مختلفة . فحاول فرانسيس هوتمان فى مؤلفه « فرانكو — جاليا » أن يصل إلى أساس تاريخى لنظرية السيادة الشعبية وذلك بأن يحلل التاريخ الفرنسى السالف فى إطار ديموقراطى . وقد ادعى ألثوسيوس أنه ما دامت السلطة النهائية دائماً فى حوزة الشعب فليس الحاكم الفعلى أكثر مما يضفيه عليه مركزه من تفويض ، ولا بد أن قاضى قضاة مدينة « إمدن » كان يعلم علماً تاماً الحدود الضيقة التى تتيحها السلطة المفوضة .

وجدير بالذكر — بل إنه من الطبيعى أيضاً — أن جميع هذه النظريات التى تعارض نظريات بودين تحاول أولا وقبل كل شىء أن تصل إلى الوسائل التى تكفل الحرية الدينية . ولو كان بودين قد سلب صاحب السيادة سلطته فى مجال الأمور الروحية لاختفت من أحابيل منطقه دون شك روح البحث العاطفى من أجل الانطلاق . ولو كان قد فعل ذلك لافتقر صاحب السيادة عندئذ إلى تلك العظمة التى عرفت على أنها تعدد الاختصاص . ومع ذلك فحقيقة الأمر أن تاريخ إنجلترا فى القرن السابع عشر يدل دلالة واضحة على أن قبول الظروف التى أتاحت استتباب السلام الدينى قد جعل نظرية السيادة البرلمانية أمراً شائعاً طيلة جيلين .

وهذا يعنى أن أساس الصراع ضد نظريته يتلخص فى مجال الخبرة التى كانت تمر بها عندئذ أعمق العواطف عند الناس . ولم يكن الأمر يدعو إلا إلى وجود قلق عام عند معظم الناس ونظر ثاقب مثل ما كان لوليم الثالث الذى كفل تشريعاً يقضى بنكران الذات مثل قانون التسامح . ولذلك فإنه لم توجد أية حواجز فى طريق السيادة فى الدولة الإنجليزية بمقتضى قانون رسمى . ولم يخلُ دستور فرنسا الثورى من ابتكار عند ما أعلن نظرية لا تختلف فى جوهرها عن النظرية الإنجليزية بشأن السيادة .

أسس السيادة

٤

يدل التخلى عن المشكلة الدينية على ظهور أساس يتلاقى عنده جميع من يتمتعون بحقوق المواطن . فهذا هو الأساس الذى قامت عليه جهود بودين والخطوط العريضة التى جعلت نظريته تحوز الرضاء والقبول . ولكن المشكلة كانت أعقد مما تدلنا عليه هذه العبارة . فهى قد جعلت الدولة تتمتع بالسيادة ولكنها لم تحدد الدولة تحديداً دقيقاً . أما هؤلاء ممن اضطرتهم الأحداث إلى الالتجاء إلى انتهاج نظريات أكثر تحرراً — مثل ألثوسيوس — فقد اكتشفوا فى الشعب بصفة عامة جذور الدولة . وينبثق حماس الجيزويت نحو إيجاد سيادة شعبية من اعتقادهم الواضح بأنه إذا ما اعتبرت موافقة الشعب على الأعمال الحكومية أمراً جزئياً ، فإن الطريق يكون ممهداً أمام تدخل البابا . وخلاصة القول أن مبدأ التعاقد الاجتماعى هو مبدأ يحد من سلطة الحكومة . وهذه النقطة هى التى كانت موضع البحث العقلى الدقيق من هوبز . فإن إقامته بأوربا أتاحت له دون شك فرصة التعرف على السبل الملتوية التى انتهجها أعوان البابا فى تحطيم إيمان الدولة بانعزال سيادتها . وكانت مهمته هى أن يجعل من العقد الاجتماعى وسيلة

للاستبداد ــ وكان مؤلفه أول كتاب يضع الأسس للموافقة الشعبية على أن لها نظامها النهائى الخاص . ولقد أثبت سير روبرت فلمر مقدار ما تحوزه طريقة هوبز من إعجاب ، ذلك مع أن استنكاره للمصدر الذى اكتشف فيه هوبز القوة لم يحل دون إعجابه بطريقة ممارسته . إلا أن الحقائق كانت أقوى من تلك البساطة التى قامت عليها نظرية هوبز .

ويتضح من أى تحليل بسيط أن جوهر الدولة يقوم على الروابط المتبادلة بين الحكومة والمواطنين . فإن الدولة ــ على أى حال ــ هى من حيث أساسها مجتمع إقليمى ينقسم إلى حكومة ورعايا وقد تتمتع الحكومة بمقتضى القانون بسلطات واسعة غير محدودة ، وحقيقة الأمر أن هناك دائماً مجموعة من الشروط التى لا تجرؤ الحكومة على تخطيها . ومع ذلك فالغالب أن الحكومة تحاول دائماً أن تتخطى تلك الحدود . وقد حاول جيمس الثانى أن يفعل ذلك وكانت النتيجة أن قامت الثورة الإنجليزية . ولم تكن مؤلفات « لوك » غير تكرار للاحتجاجات التى شنها من قبل مفكرون مثل « سيدنى » و « جوليان جونسون » . وهناك قدر من الموافقة الشعبية التى قد لا يسهل التقليل من شأنه . ويحاول « لوك » أن يستخلص من مؤلفات هوبز الحق المنطقى وذلك بإظهاره أن نتائج السلطة غير المحدودة تقضى على إمكان الاعتراف به . وكان يعلم علماً تاماً أن الهيئة التى تقوم بالأعمال اليومية للدولة سيكون لها حتما النفوذ الرئيسى فيها . فإن السيادة ــ وهذه كلمة لم بستخدمها « لوك » فى مؤلفاته ــ تتجه دائماً

نحو مركز الإداره . وهذا ما ساقنا إلى القول بأن معظم تفكير « لوك » كان ينصب على فرض القيود على سلطة الحكومة . وهذا أيضاً ما أدى إلى أن تكون النظرية القانونية للسيادة دائماً أمراً أضيق من أن يلاقى قبولا نهائياً عند لوك أو عند جميع من جاءوا بعده من المفكرين حتى وقت روسو . ولم تكن تلك النظرية مستساغة ، لأن نقطة الفصل فى الحكم السياسى لم تكن حق الإرادة بقدر ما كانت مادة الشيء الذى أرادته الهيئة التى أسندت لها السلطة العليا . وقد كانت وجهة نظر لوك هذه موضع رضاء الجميع طالما كان « وولبول » يعمل على استتباب السلام فى انجلترا وطالما كان شاتهام يحرزلها الانتصارات . فإن مجهودات الحكومة كانت تتجاوب مع ما تردده رغبات شعبها . ولكن نظرية « لوك » أصبحت غير مناسبة بعد أن حاول جورج الثالث أن يخضع الأوضاع الدستورية فى البلاد للأغراض الاستبدادية . وكانت الحاجة تدعو إلى إيجاد نظام جديد تقوم عليه دولة انتشرت جذورها إلى أكثر من عدد الناخبين .

وشهد مولد مذهب التقدمية الإنجليزية الحديثة الذى يرمز له بتأسيس جمعية مناصرة وثيقة الحقوق — شهد الاعتراف الكامل بنفوذ روسو . فإن إقامة دولة تضيق فيها إرادة الجميع إلى حد التعبير عن الرغبة الملكية جعلت طبيعة روسو السخية تسخر من أى نظام يفشل فيه الصالح العام فى تحقيق رغبة عامة . ولذلك كتب روسو يعارض آراء هوبز . وكان ما دعاه إلى ذلك هو اعتقاده بأنه إذا ما انتقلت السلطة

النهائية من يد الشعب فإن الإرادة التى تكفل الإعراب عن النفس تكون دائماً إرادة لا تمثل سوى مصلحة فردية خاصة . وقد يسهل كفالة هذه الإرادة ـ كما حدث فى فرنسا فى عهد لويس الخامس عشر ـ بحيث تحقق أهدافها ولكن روسو لم يقف عند النظام على أنه الغاية الأسمى . فإن ما كان روسو يحاول الوصول إليه هو العدالة ؛ وكانت نظريته عن الإرادة العامة هى الجهاز الذى يتيح تحقيق العدالة . فإن أثرها سريع وفعال . ويرجع بريستلى وبرايس فى إنجلترا بذور هذا الحق إلى قوه السيادة الشعبية الكاملة . فليس القانون فى اعتبارهما أمراً بل تعبيراً عن الموافقة العامة على إجراءات تخدم الصالح العام . ويستوجب قصور الحق الشرعى رفض الأمر الذى ينطوى عليه القانون . وقد بذل « بيرك » كل مجهوداته محاولا التدليل على أنه من السهل أن يقابل الأمر الشرعى بالرفض . فإنه ليس مجرد مسألة استبدال خطأ موروث . ولكنه مشكلة تتلخص فيما إذا كان من المحتمل أن تكون التجديدات المدخلة تعتبر تحسيناً على المؤسسات التى يعزى وجودها إلى الماضى بعد أن أضيفت لها المواد البشرية التى كان علينا أن نوجدها والذى أستنكره على روسو أنه كان يميل إلى الزج بالمشكلات السياسية فى إطار من النظم الموضوعة . وهنا كان بيرك على حق . فإن الإرادة العامة التى وضع روسو كل ثقته فيها تعتبر أمراً يستحيل اكتشافه خارج نطاق معين أو منطقة معينة وكان جودوين ـ وهو من أكثر أتباع روسو منطقية ـ يميل إلى الانتهاء إلى خاتمة واضحة

فيرفض حق السلطة خارج نطاق معين . ومن هنا يمكن أن نعتبر أن جميع الأعمال تصدر عن الموافقة الحرة . وسوف يطغى عنصر الإجبار إذا ما تخطينا حدود هذه المنطقة . فإن الإرادة التى تعمل لا تذيب شخصيتنا فى ذاتها . لأنها تعتبر قيداً بالنسبة لنا ، وقد قال جودوين أن هذه القيود تمارس دائماً فى صالح الأنانية الخاصة .

وليس هناك ثمة شك فى أن فكرة الإرادة العامة كما رسمها لنا روسو لا تضيف قيمة كبيرة إلى هذه المشكلة . فإذا كانت تعنى أنه يجب أن يكون للحق اليد العليا فهى إذن لا تخرج عن مجال الغرض دون أن يكون من مستلزماتها تأكيد هذا الحق . وإذا كانت تعنى حكم الأغلبية — كما كانت تعنى عند روسو — فليس هناك غير قليلين ممن يجرأون على القول بأن الأغلبية تكون دائماً على حق . ولكن هناك مشكلة أكثر تعقيداً عمل روسو دائماً على أن يتجنبها . وهى أن الدولة الحديثة يجب أن تعهد بأمر حكمها إلى عدد قليل من الأيدى نسبياً . ولا تكون الإرادة تبعاً لذلك أكثر من عينة جاءت عفواً لذلك الخليط من الإرادات التى تتألف منها . ومن أجل أغراض قانونية وجب أن يوكل أمر السيادة لهذه الإرادة السائدة . والواقع أن مثل هذه الخاتمة ازدراها واحتقرها روسو . وأعلن أن الشعب الإنجليزى لا يتمتع بالحرية إلا وقت الانتخابات فقط . ومع ذلك فإنه لا يخطر ببال أحد أن يجد بديلا فى مجال الحياة الحديثة عن الحكومة المباشرة . وكل ما يمكن أن نفعله هو أن نضمن أن هؤلاء الذين يدبرون أمر

سلطة السيادة يستمدون سلطتهم هذه من دائرة أوسع من أى وقت فيما مضى ويمكننا أن نتأكد من أن المؤثرات التى تقودهم والمصالح التى يرعونها تعتبر أبسط مما كانت عليه قبل أحداث عام ١٧٨٩ . وأن يكون الشعور بالمسئولية وعقوبة الانحراف أعمق فى نفوسهم مما كانت الحال عليه فيما مضى . فإن الإرادات الجديرة بكل احترام أصبحت أكثر مما كانت فى الماضى . وأصبحت القيود الخفية التى تحيط بالسلطة الحاكمة أكثر تعقيداً مما كانت عليه عندما كانت السياسة حرفة تحتكرها طبقة المترفين دون غيرهم . وهذا فى حقيقة الأمر هو ما ندين به لتعاليم روسو . فإن الغرض الذى كان يسعى إليه لا يمكن تحاشيه بقدر ما كان الجهاز الذى اقترحه أداة عديمة الجدوى . وإن الاحتفاظ النهائى بتلك المميزات الشرعية التى تطيل من بقاء ذلك النظام المتداعى أمراً مستحيلا .

وغالباً ما ينظر إلى أسس السيادة – بعد عصر روسو – من نفس الزاوية التى اهتدى هو إليها . ولم يفعل كل من بنتهام وأوستن فى الحقيقة شيئاً سوى أنهما ترجما الغرض – الذى كان يرغب روسو فى تحقيقه – إلى قوانين شرعية خاصة تتلاءم مع عصرهما . فالدولة – فى اعتبارهما وفى اعتباره أيضاً – تختلف عن أى شكل تنظيمى آخر فى أنها تحدد أساساً عاماً تعتبر مصالح الناس بمقتضاه متشابهة تشابهاً تاماً . ويعرض علينا المشرعون دولة يتمتع الجهاز الذى يتولى سيادتها بسلطة غير محدودة لا رادع لها . وعزز الفلاسفة هذه النظرية القانونية بأن جذبوا انتباه الناس إلى سمو الغرض الذى أنشئت الدولة من أجله . وهذا يعنى أنهم يعبرون عن غايات النظام القانونى التى لم تعرف بعد . فإن المشرع لا يفعل شيئاً سوى أنه يصف المصدر النهائى للحقوق أما الفيلسوف فيبرر هذا المصدر وذلك بتحليل الرسالة التى ينطوى عليها . وفى كلتا الحالتين يكون الغرض وحدة متكاملة . وبداهة أن على الدولة أن تنتصر فى أى صراع ينشأ لأن المظهر الإنسانى الذى تعتبر الدولة تعبير عنه هو مظهر عام بالنسبة لنا جميعاً . لأن الدولة بوصفها نظرية فلسفية لا تفرق بين اليهودى

أو اليونانى وليس فيها الحر أو الرقيق . فنحن جميعاً نتلاقى على أساس عام من الرعوية المتماثلة . وهذا هو السبب فى أن الدولة تعتبر التعبير النهائى عن العقد الاجتماعى . فلكل الأشكال التنظيمية الأخرى طبيعية انحرافية خاصة فى تكوينها . والدولة — بطبيعتها الإقليمية — تضم جميع الأفراد . وهى تتصف بالشمول إذ أنها هى التنظيم الإجبارى الوحيد الذى يربط بين الناس .

ومع ذلك فليس من السهل أن نقول — من هذه الزاوية — أن الإطار التاريخى الذى ينطوى عليه هذا التأكيد قد تم اكتشافه تاماً . فلقد استفادت الدولة القومية من فكرة الوحدة بوصفها سلاحاً ضد عدوان روما . كما استخدمت الوحدة أداة فى صراعها الدولى ، ولكى تصمد الدولة القومية أمام الفلول الغاضبة فى عصر الإصلاح والعصر المناهض للإصلاح ، أجبرت الدولة على أن تكون وحدة واحدة لا تتجزأ . ويكمن وراء افتراض الوحدة والكيان الذى تنطوى عليه فى مثل هذا الصراع معنى جليل لا يمكن إنكاره .

وإن الانتقال من تلك السيادة الموحدة التى تكفل الحماية ضد أى هجوم أجنبى إلى المشاكل الأكثر تعقيداً فى التنظيم الداخلى للدولة أمر غير صحيح إطلاقاً . وإن التغيرات الداخلية تعتبر حركة مناهضة لأى نظام قائم ، تستخدم سيادة الدولة دائماً فى المحافظة عليه من الناحية التاريخية . ويتلاشى حقها الشرعى فى الوجود دون أدنى بحث فى نطاق

التبرير الأخلاقى . وقد يقول بعض المفكرين مثل هوبر أن ثمن المقاومة يعتبر دائماً أكبر من القيمة التى تستحقها . كما أن هناك مفكرين آخرين مثل ب . ه . جرين يقولون أننا نواجه الدولة فى خوف وهيبة لأن اجتراءنا على مقاومتها لن يكون دائماً فى صالحنا . وهناك آخرون مثل « بوزانكيه » قد يهبون الدولة حقاً لا منازع فيه على أساس أنها فى النهاية ستجسم أروع ما فى ذواتنا . ومع ذلك فإن أبسط الحقائق هى أن القلب الحقيقى للدولة — من ناحية العلاقات الداخلية — هو حكومتها . وأن الوحدة التى تمثلها ليست مصلحة رعاياها بوجه عام بقدر ما هى تمثل الشطر الذى يهيمن على الحياة الاقتصادية لأفرادها . وإن انجلترا وفرنسا وأمريكا تمثل — من ناحية المسائل الداخلية — خليطاً من المصالح التى تتصارع فيما بينها من أجل البقاء . وليست هناك ضرورة فى أى تحليل واقعى لوجود وحدة فى الغرض بين الفئات التى نكشف عنها . فإن الإرادات التى نتلاقى معها تهدف إلى تحقيق نفسها مما يؤدى فى الغالب إلى القضاء على النظام القانونى الذى تقوم عليه الحكومة . وليست هناك أية علاقة من حيث الوحدة تربط بين إنجلترا كما تصورها « أيرتون » وبين إنجلترا كما يراها دعاة المساواة . ولا يوجد أساساً مشتركاً يمكن أن يتلاقى عنده كل من « كوبدن » و « لورد جورج بنتنك » . ولم تحاول الكنيسة الإنجليزية فى القرن السابع عشر أن تنعم بوسائل الحياة الطيبة على المنشقين . ولم تحاول طبقة النبلاء فى العصور القديمة أن تشارك العامة

أسباب السعادة . ولم يفهم أولئك الذين كانوا يمتلكون القوى السياسية فى مطلع إصدار وثيقة الإصلاح عام ١٨٣٢ — لم يفهموا معنى الحياة الكريمة كما كان يقصدها روبرت أوين أو فرانسيس بلاس . ويبدو أن الإرادة التى كانت تكفل التعبير عن ذاتها كانت دائماً إرادة جزئية لا تسعى إلى المنفعة العامة بقدر سعيها إلى استخدام الأجهزة الحيوية للدولة لتحقيق أغراضها الخاصة . وليس معنى هذا بالطبع أن المنفعة العامة قد تستبعد تماماً . وليس معنى هذا أيضاً أنه لا يجوز وجود خير عام موضوعى يفضل بكثير الخير الذى يقصر على الخاصة . بيد أننا نجد أن سيادة الدولة فى الصراع السياسى الفعلى تعنى سيادة الحكومة . فالأسلحة التى تكون تحت تصرفها تؤدى بشكل دائم إلى خير أقل بكثير فى الواقع والهدف أيضاً مما يمكن أن تسعى إليه الدولة .

والحقيقة أن الدولة — باعتبارها وحدة خارجية — تسعى إلى البقاء وسط عالم من الدول لا تعنى نفس الشىء (بالنسبة لمواطنيها) الذى تعنيه تقلبات الدولة فى حياتها اليومية الداخلية . على أن العلاقات التى تربط بين أجزائها فى هذا المظهر الأخير ليست موحدة سواء فى الغرض أو فى الوسيلة . وكل ما فعلته نظرية السيادة التقليدية أنها فرضت على هذه العلاقات نوعاً من الوحدة وبذلك وضعت هذه النظرية نفسها تحت تصرف الهيئة الاجتماعية التى تسيطر على حياة الدولة فى فترة تاريخية معينة . وليس من الضرورى أن نشارك « جيبون » اعتقاده بأن التاريخ سجل حافل

بالجريمة لنصل إلى أن التاريخ ملئ بالأمثلة التى تدل على أن رخاء الخاصة ينتصر دائماً على حقوق العامة واحتياجاتهم . وهذا ما يجعل نظرية السيادة الشرعية قاصرة عن أن تعطينا أساساً تقوم عليه فلسفة عامة للدولة . ذلك لأن نظرية السيادة الشرعية تستند فى أساسها إلى تحبيذ النظام دون أن تستفسر عن الإهداف المراد تحقيقها من وراء اتباع هذا النظام . ويجب أن تقوم أسس السيادة على جذور عميقة إذا شاءت أن تكون فلسفة حقيقية — ونحن نحتاج علاوة على كل شىء إلى البحث فى الحوافز السيكولوجية التى يقع على التنظيم الاجتماعى مهمة إشباعها . وإن الوسائل التى نعمل بها تحمل فى مظهرها دلائل أزمة حاول الناس فيها أن يجدوا تفريجاً عن تعاستهم التى سببتها لهم الخلافات الدينية مهما كلفهم ذلك من ثمن . وهذه الوسائل لا تتناسب مع عصر توجه فيه كل الجهود نحو تنمية روح المبادرة عند الإنسان العادى . وإن الحرية التى اكتسبتها هذه الفئات تقتصر على عصر سهل فيه الاعتراف بتلك الخلافات دون أن تلحق أية خسائر مادية بالشخصية الإنسانية . وقد انقضى هذا العصر منذ أن بدأ الانقلاب الصناعى . وأصبحت الجهود الرئيسية تبذل نحو تحدى الحقوق الشرعية التى وضعت باسم المساواة والتى لا تتلاءم مع مؤسساتنا . والنتيجة التى ينطوي عليها هدفنا هى توزيع القوى توزيعاً يشمل نطاقاً كبيراً . وهذا يتطلب فلسفة جديدة للدولة لإشباع المؤسسات التى يتطلب وجودها تحقيق هذا الهدف .

نظرية السيادة الشعبية

١

أكد أليكس دى توكفيل وجود ميل طبيعى عند الناس للخلط بين المؤسسات الضرورية وبين المؤسسات التى اعتادوا عليها . وهذه حقيقة قد تكون أكثر تعميماً فى تطبيقها مما تراءى له . فمن المؤكد أن طالب الفكر السياسى والقانونى سوف يجد نفسه مجبراً فى كل عصر من العصور على التمعن فى النظريات التى يقال عنها إنها من النظريات الجوهرية حتى فى الوقت الذى تكون فيه مادتها الأصلية قد تحولت إلى شكل مخالف . فإن أى فرد يقوم – على سبيل المثال – بتحليل النظرية الحديثة فى الدراسة سوف يقتنع حتما بأنه بينما يدين القضاة بالولاء لاعتقاد قديم راسخ إلا أنهم لا يترددون فى أن يضفوا على هذا الاعتقاد معنى جديداً . فلم يعد للعقد الاجتماعى تلك المكانة الرفيعة التى كانت له من قبل ، غير أن هؤلاء الناس الذين يحنون هاماتهم للافتراض الحديث القائل بالتماسك الاجتماعى يكنون له – دون وعى تام – نفس التقديس الذى كان له قديماً .

ويمكننا أن نؤكد حقيقة مشابهة عن النظرية العامة للسيادة . فهى سقطت عن مكانتها الرفيعة . ولقد أكد رجال القانون البارزون الطابع

الغير المرضى الذى تتميز به هذه العبارة السافرة التى قد نقرنها خطأ باسم أوستن العظيم . فعندما ندرس النظرية التاريخية فى السيادة ، يصبح من الواضح أمامنا أن اقترانها بالدولة الحديثة ليس سوى تعبير عن بيئة خاصة أخذت فى التلاشى . وليست السيادة سوى اسم نطلقه على إرادة خاصة معينة يمكن أن تعتمد على قوة غير معتادة لتحقيق أغراضها . كما أنها لا تنطوى على شىء مقدس أو غامض ، وإذا كان لها أى معنى على الإطلاق فذلك أنها يمكن أن تكفل الطاعة داخل نطاق حدود معينة . والواقع أننا لا يمكننا أن نتنبأ بتلك الحدود أو أن نحددها بالتأكيد ، بالرغم من أننا يمكننا أن نشير إلى التهور السياسى المتأصل الذى غالباً ما يتخطى تلك الحدود . ولقد أصبح من المعتاد فى المجتمع الديموقراطى الحديث أن نربط بين تلك السيادة وبين الشعب بوصفه وحدة واحدة . وقد يصر واضع النظرية على أن الدولة وحدها (وهو هنا يعتبر الشعب وحدة سياسية واحدة) هى التى يمكن أن تمارس السلطة العليا . وهذه النظرية ليست جديدة كما أنها ليست بأكثر نفعاً الآن – إذا ما أردنا الدقة والتحديد – عما كانت عليه عند بدء القول بها . ومن الواضح تماماً أنه لا توجد دولة تتمتع بالسلطة العليا بمعناها الكامل أو على أنها أكثر من كونها مجرد شىء وقتى زائل . وعدم المسئولية أمر لا وجود له من الناحية السياسية لسبب بسيط هو أن أفعالنا لابد وأن تترتب عليها بعض النتائج . ونحن ننتهج سياسة معينة دون أن نعبأ بما يحف بذلك من أخطار ؛ وإذا

استخدمت المحاكم عبارات المدح والإطراء فى وصف ملك معصوم من الخطأ أو فى التحدث عن دولة ترفض تحمل مسئولياتها ، فهناك وسائل أخرى كفيلة بقلب تالك الأحكام إلى معكوساتها .

ويجب على الدولة — كقاعدة عامة — أن تتولى تصريف أمورها عن طريق وكلاء ووزراء تعهد إليهم بممارسة السلطات . وقد تكون هذه السلطات الموكولة محدودة ، كما هو الحال فى أمريكا ، أو كاملة كما هو الحال فى بريطانيا العظمى . ولكنها فى كلتا الحالتين لا تعدو أن تكون أكثر من إذن بالقيام بهذه الأعمال التى يمكن أن تحوز رضاء الشعب . ولا تعنينا هنا مسألة شرعية هذا الاجراء على الإطلاق . فإن السلطة القضائية لا تنظر إلى الطبيعة المتأصلة لتلك الأعمال بقدر ما تنظر إلى مصدرها ، وقد توافق هى على ما يستنكره الرأى العام عند الناس . وهذا أمر هام طالما كان فى مقدورها أن تحرك صنوف العقاب التى قد ترهب الأغلبية وتجعلها تلتزم الصمت . وليس هذا دليل على الحكم الأخلاقى بالرغم من أن الطابع الذى يكسوها قد يثير الحافز على المقاومة . ولا يخلو الأمر من أهمية فى أن تجارب البشرية قد استنكرت فى كل فترة يسودها الاضطراب الشعبى — استنكرت وجود تعادل بين القانون والأخلاق — .

وقد كان لنظرية السيادة الشعبية هذه شأن عظيم ، ولا يجب أن تعمينا حداثة الدولة الديموقراطية عما لها من عراقة وقدم . ويقول جيرك

« إن من الخصائص الواضحة فى نظريات القرون الوسطى الاعتراف بشكل قاطع بوجود . حق فطرى عامل داخل نطاق كل جماعة بشرية يتخذ كوحده واحدة » . والواقع أن هناك إحساساً يوحى بأن هذه النظرية ظهرت فى نفس الوقت الذى وجدت فيه النظرية السياسية ، بالرغم من أن أهميتها لم تستحوذ على الانتباه بتلك الطريقة البارعة إلا فى القرون الوسطى . ومن المؤكد أنه لا يوجد من بين قراء توماس الأكوينى أو مارسيليو من يضجر من ذلك الشمول الذى جاءت عليه دلائل تلك السيطرة الشعبية ولو من الناحية النظرية على الأقل ، ولكنها لم تصبح جزءاً عاملا من نظرية الدولة إلا فى عهد الإصلاح بعد أن اقترنت بعدة أمثلة هامة على الثورة الناجحة . وحتى ذلك الحين لم تكن لها إلا فعالية جزئية ، لأنه كانت هناك نتيجة حتمية للعصر الذى كان يعارض الإصلاح هى أن نظرية الحكم المطلق البيروقراطى يجب أن توسع نطاق انتصاراتها بوجه عام لتشمل المجال الدنيوى . ولا تعتبر إنجلترا استثناء كاملا عن تلك القاعدة . فلم تكن إشارات جون ليلبيرن الحماسية ذات فعالية أمام المعارضة الشديدة التى قام بها كروموبل وايرثون ، ولم يكن النظام البرلمانى الذى أكسبته ثورة عام ١٦٨٨ صفة الدوام — لم يكن إلا تطبيقاً لنفوذ السيادة الشعبية ولو أنه كان تطبيقاً جزئياً . وليس فى مقدور مجلس العموم أو الغاضبين أن يقولوا بحق أنهم يمثلون الشعب بأسره . فقد رزح الكاثوليكيون والمنشقون تحت أعباء الدساتير الظالمة . ولم يظهر الاندفاع

الحقيقى نحو تحقيق التعبير المباشر عن الإرادة الشعبية إلا فى رأس المفكرين الفرنسيين فى القرن الثامن عشر من جهة ومن الثورة الأمريكية من جهة أخرى .

ولا يكاد يكون من الهام أن نتحرى بالتفصيل ما إذا كان الالتجاء إلى النظرية الأكثر تحرراً يعنى بالضبط ما جاء بها . فقد يدعى المتشكك أن دعاة الاتحاد المبكرين كانوا يميلون إلى أن يؤكدوا أخطار الديموقراطية أكثر مما يؤكد وا نواحى امتيازها ؛ ويبدو أن هاميلتون أعظم مفكر بينهم قد اتخذ مكانه — فى مدى حوالى قرن — بجانب بيرك بوصفه رسولا لمذهب المحافظين . وكان مونتسكيو وفولتير من أبرع من عملوا على تصفية النظام الاستبدادى ، ولكن لم يقم أى منهما باحتضان فكرة الحكم الشعبى أو تحمس لها . وكان روسو هو المصدر الفعال للتجديد وكانت النظرية التى قدسها وخلفها لتلاميذه فى الثورة بحاجة إلى أن تتعرض لفحص أكثر دقة مما صادفته فيما مضى . فإنها فى صورتها الكلاسيكية سواء فى فرنسا أم فى أمريكا كانت عرضة لتفسيرات شتى ؛ ولم يتضح أنها — من أجل أغراض عملية فى الحكم — تتضمن فضائل الوضوح والمنفعة . ونحن لا نزعم هنا افتقارها إلى النفوذ . بل على النقيض من ذلك فهى أصبحت تقوم على أسس من العمل الشعبى ، ولا زالت فى رأى معظم المفكرين هى الأساس النظرى للحكم الشعبى . ومن المؤكد أننا لا يمكن أن ننكر أنه عندما أعلن روسو أن السيادة كامنة فى الشعب بوجه عام ، فتح

المجال أمام فيض من الدساتير ، كان المقصود ببعضها على الأقل أن تضفى على أفكاره أهمية جزئية . ولم يكن لثورات عام ١٨٤٨ غرضاً يختلف عن ذلك اختلافاً كبيراً .

غير أن هذه النظرية — من الناحية الفنية للتطبيق الإدارى الكامل — تدع المجال مفتوحاً أمام التساؤل عما إذا كانت نظرية روسو هى فى الواقع افتراض قائم . وإن ما أكده هو التمييز بين الدولة والحكومة . ومنح الدولة وحدها سلطات واسعة غير محدودة . ومع ذلك فمن الواضح أنه ليس هناك نظام سياسى قائم يتضمن ذلك الإعراب المتكرر عن إرادة صاحب السيادة . وقد أصبح عمل الدولة الحديثة معقداً جداً بحيث لا يمكن تسييره عن طريق إجراء استفتاءات شعبية بصفة دائمة . أما فى التطبيق العملى ، فإن الحكومات التى تتمكن من الحصول على التأييد الشعبي اللازم تستطيع التصرف وفقاً لمشيئتها إذا حتمت الظروف ذلك . ولا تعنى نظرية روسو بأى حال أكثر من أنها تقول بحكم الأغلبية . ولن نتخلى بسهولة عن الوسائل اليسيرة التى كفلها — من النواحى الإدارية — الأحكام الجماعية التى يستحيل الأخذ بها الآن . غير أن افتراض حكم الأغلبية المتضمن هنا هو نفسه قاصر عن استيعاب تلك الحقائق . وإن ما يفعله نظام روسو فى واقع الأمر لا يختلف عما يقوم به أى نظام آخر حيث أنه يدع السلطة فى يد الأقلية التى تستطيع بكل كفاءة أن تستخدم إرادة الجماهير الشعبية الخاملة .

وخلاصة القول أنه من الواضح أن السيادة الشعبية هى مجرد وهم يستحيل وقوعه إذا كان المقصود منها أن يقوم الشعب بأسره بحكم نفسه فيما عدا ممارسته لتفاصيل السلطة التنفيذية . والواقع أنه توجد بعض الأوقات التى يمكن أن تكون فيها هذه السيادة الشعبية ذا فعالية تامة ، فقد أمكن تطبيقها ولو من الناحية النظرية على الأقل بالنسبة للمواطنين فى أثينا إذا أتيح لهم أن يصدروا قرارات خاصة بالسيادة بوصفهم وحدة واحدة . ولكننا إذا ما نظرنا للدولة الحديثة وشاهدنا خلوها من الحدود العددية التى كانت تنحصر فى نطاقها المدن اليونانية ، لاتضح لنا أن السيادة الشعبية أمر لا وجود له بالنسبة لتحقيق أغراض الحياة اليومية العامة . أي أن هذا يعنى أننا لا يمكننا أن نتجنب انتهاج نوع من التمثيل النيابى . وإن مجال حياتنا الاجتماعية يتطلب التخصص الوظيفى . فيجب أن يقتصر العمل بالسياسة على مجموعة صغيرة من الناس تقبل الأغلبية الساحقة قراراتها بوجه عام . والواقع أننا هنا نؤكد تمييز روسو بين الدولة والحكومة. أى أننا لا زلنا نعلم — بما يكتنف ذلك من غموض — أنه ليس هناك ضرورة لوجود توافق بين إرادة كل منهما ؛ ولكن إذا ما اصطدمت إرادتيهما ، فإن الدولة وحدها هى التى تملك السلطة النهائية التى توجب الطاعة لإرادتها . وعلى الحكومة — إذا أرادت أن تكفل أمنها — أن تتصرف بهذه الكيفية حتى تحصل ولو على الأقل على الموافقة السلبية للجزء الأكبر من المجتمع . ولكنه طالما بقى ذلك الحد دون أن يجرؤ أحد على تخطيه ، أى

أنه طالما كانت سياسة الحكومة متزنة حكيمة فى العادة ، يكون فى مقدورنا أن نؤكد أن الأمور الضرورية التى تكفل الفعالية السياسية الشاملة ليست أموراً تقتصر حيازتها على الدولة وحدها .

كما أننا نجد هنا مضموناً آخر أكثر غموضاً تم على أساسه قبول فكرة السيادة الشعبية . وهو قد يرجع من الناحية التاريخية إلى الفلسفة الغائية فى نظريات أرسطو السياسية ، ولو على الأقل بالمعنى الذى ينطوى على التبرير الأخلاقى . لأن هذا المضمون – من ناحية فحواه العملى – تلك الناحية التى أكدها هيوم عندما أصر على سمو مكانة الرأى العام – يعتبر إعراباً كافياً عن معناه . فلن ينكر أحد أن فى مقدور أية حكومة فى معظم الأحيان أن تكفل لنفسها الطاعة من جانب أى شعب معرض عن ذلك ، ولن ينكر أحد أيضاً أن السلطة النهائية فى أية دولة تؤول إلى الغالبية ، وأن هذه الغالبية – إذا ما أثيرت – يمكن أن تحقق الطاعة لها . غير أن هذه ليست سوى فكرة مجردة لا يمكن أن تجنى من ورائها فائدة عملية . لأن هناك – كما أوضح سيدويك – « اختلافاً جوهرياً بين السلطة التى تتمتع بها جهة ما دون وعى – وعلى ذلك فلا يمكنها أن تمارس هذه السلطة على الإطلاق ، وبين السلطة التى تتمتع بها جهة ما عن وعى كامل » . فمن المؤكد أن هناك ضرورة لإجراء تنظيم موضوع إذا أريد للرأى العام أن ينتهج السبل التى تتيح له أن يكون ذا فعالية تامة . وزيادة على ذلك فإن غالبية الناس معتادة على تقديم فروض الطاعة حتى أنه

لا تكاد توجد ضرورة لفرض الجزاء أو العقاب لإجبارهم على ذلك . وقد يندر أن يكون من الضرورى فى الدولة الديموقراطية على الأقل أن تسير الحكومة على افتراض أن شق عصا الطاعة أمر محتمل . ولاشك أن احتمال وقوع العصيان عامل على التحكم فى الأنانية التى تلحق بممارسة السلطة الحكومية . بيد أن هذا سلاح احتياطى يؤول استخدامه إلى مجال التنبؤ أكثر مما يؤول إلى مجال التحليل .

والواقع أننا نقترب هنا من العامل الغائى الذى برر أرسطو وجود الدولة من أجله . فقال إن الغرض من الدولة هو تحقيق الحياة الكريمة ، وعلى ذلك فإن السيادة الشعبية يمكن تبريرها بدورها بالقول بأنه لا يجب أن تمضى الحكومة فى سبيلها ضد إرادة الشعب الذي تحكمه . ولقد تم شرح السبب فى مثل هذا التردد عدة مرات . وهذا السبب فى معظم الأحيان يرجع إلى افتراض أن هناك غريزة شعبية معينة لاكتساب حق يبدو أن أرسطو نفسه سلم بحقيقة وجوده . ويكفى فى الوقت الحاضر أن نلاحظ أن هذا القول يثير المصاعب بدلا من أن يزللها . فهو يستفسر فى الحقيقة عن مدى المعارضة التى يجب أن تحول دون أن تمضى الحكومة فى تسيير سياستها ، أو أنها تستفسر عن الامتيازات التى يمكن منحها للرغبة الشعبية الجامحة من الناحية الإيجابية . ونحن لا يمكننا أن نجيب على هذه الأسئلة . والواقع أن روير كولارد أجاب عليهم بقوله إن صاحب السيادة الوحيد هو السلوك الصحيح وأن تصرفات الحكومة ستسير بينما

تعد ملزمة . ولكن تعريف السلوك الصحيح عند معظم المفكرين — يبدو أكثر سهولة مما بدا له . وهنا ندخل فى نطاق الأمور الغير المستساغة. ويكفى أن نشير إلى الصعوبة الكبيرة التى يتضمنها السعى لا إلى إيجاد التبرير فحسب ولكن إلى العثور على المصادر الحقيقية التى تنبثق منها السلطة السياسية .

وجدير بنا أن نلاحظ النتيجة التى يمكن أن نستخلصها من هذا الموقف . فمن الطبيعى أن يكون واضعى النظام الاتحادى مجبرين على قبول هذا النظام قبولا تاماً . على أنه من الطريف أن نلاحظ — على ضوء موقف هاميلتون من الديموقراطية — أنهم لم يحاولوا بأى حال أن يحللوا معناه فقد بدا لهم أن هذا النظام يتضمن ضرورة وضع تقييد دقيق للسلطة حتى يمكن أن يعهد أمر توليها إلى أقسام الحكومة المختلفة ؛ وكانوا يصرون على وجود سلطة احتياطية للثورة حيث كانت هناك سوابق تاريخية مباشرة من وراء ذلك . وقد قال هاميلتون « أنه إذا خان ممثلو الشعب دوائرهم الانتخابية فليس هناك إذن سوى مصدر واحد متروك أمامهم وهو ممارسة ذلك الحق الأصلى فى الدفاع عن النفس الذى يعتبر حقاً يسود جميع نظم الحكم الإيجابية » . بل إنه نظر إلى الولايات الأصلية على أنها ضمان منظم ضد الاغتصاب القومى . والواقع أن الدستور الأمريكى . بمجرد أن بدأت ممارسة سلطة المراجعة القضائية . كان يمثل أول محاولة لحماية الرأى العام الشعبى الغامض عن طريق وضع بعض الضمانات المحددة .

وبالطبع بقيت سلطة الثورة كما أظهرت ذلك الحرب الأهلية ؛ ولكنها تأجلت إلى حين بوساطة دفاع وسيط . ومع ذلك فيجب أن نلاحظ أن الاختلاف الوحيد بين وجهة النظر هذه وبين وجهة النظر الأخرى التى تؤكد السيطرة النهائية للرأى العام هى محاولة جادة من جانب الدستور الأمريكى ليثبت فعالية الرأى العام . وهو يزوده بالوسائل ويتيح له استخدامها . ولكنه لاينظمها بطريقة تسمح باستخدامها .

ولقد حاول الدكتور بوزانكيه أن يجد تفسيراً أكثر دقة لنظرية روسو . فهو يرى أن السلطة النهائية يجب أن تكمن فى المجتمع بأسره ؛ غير أنه يصر على أنه لن يكون لهذه النظرية معنى على الإطلاق ما لم تجد تلك السلطة بعض وسائل الإعراب المعينة عن نفسها . وعلى ذلك فهو يضع السيادة فى الدولة ، ويعرف الدولة بأنها ذلك النظام الهرمى الكامل من المؤسسات التى تتقرر الحياة وفقاً لها » . والسيادة — فى رأيه — تكمن حقيقة فى الإرادة العامة ؛ أى أنها تتمثل فى تصرفات أفضل ذاتية للدولة . ولكن ذلك لن يؤدى إلى شىء أكثر من أنه سيرجع ببحثنا هذا إلى الوراء مرحلة أخرى . فإن على الدولة أن توجد الأجهزة الكفيلة بالإعراب عن ذاتيتها ، ولم يدلنا الدكتور بوزانكيه على قاعدة يمكن بواسطتها أن نعرف هذا التعبير . فالواقع أن السيادة التى تنبثق عن الإرادة العامة تشبه إلى حد كبير تأكيدنا أن الحق والصدق يجب أن يسودا على كل شىء آخر ، ولكنها لا تدلنا على الكيفية التى تؤكد لنا الكشف عن وجود الحق

والصدق . وزيادة على ذلك فإن مما يدعو للتساؤل ما إذا كانت مماثلة المجتمع كلة بالدولة أمراً سليما . وقد يكون هذا صحيحاً بالنسبة للعالم قديماً أكثر مما هو صحيح بالنسبة لعصرنا الحاضر وذلك وفقاً للآراء التى تأثر بها الدكتور بوزانكيه تأثراً عميقاً ، وإن الدولة التى تلتمس أوسط الحلول ـ ولنأخذ على سبيل المثال الكنيسة الكاثوليكية الرومانية والجمعيات الدنيوية ــ تبدو وكأنها راغبة فى اتخاذ الخطوات الكفيلة بإضفاء مسحة من الغموض على أية معرفة بأغراضها .

والواقع أن الدكتور بوزانكيه غالباً ما كان ينكر ذلك . فقد كتب يقول « إذا تكلمنا مثلا عن سيادة الشعب بمعنى أنها تتعارض مع سيادة الدولة ــ كما لو كان هناك شيئاً اسمه « الشعب » يعلو بل ويسود على تلك الوسائل المنظمة للإعراب عن إرادة المجتمع وتقويمها ، فإننا إذن نقول كلاماً لا معنى له » . ومن الصعب أن نعرف لماذا يصبح الأمر على تلك الحال . وحتى إذا اعترفنا بعدالة النظر إلى الدولة على أنها تماثل مع المجتمع فلن تكون لدينا الوسائل التى تتيح لنا أن نعرف متى يصبح أى قانون ما متمتعاً بصفة السيادة . لأن الالتزامات الاجتماعية تتصارع ، وما لم تعتبر واجب الطاعة للحكومة ــ من أجل أغراض عملية ــ أمراً عظيم الأهمية ، فليس لدينا هنا قاعدة معينة للسلوك نقيس عليها . وليس من المفيد أن نقبل مثل هذه القاعدة ؛ لأن الكنائس ــ إذا أردنا أن نستشهد بمثال واحد على ذلك ــ ترفض أن تقبل القرارا

أنها قرارات نهائية لأنها — فى نظر رجال الدين — تنتهك نفسية مجتمعهم . والواقع أن الدكتور بوزانكيه يبدى اهتماماً كبيراً باكتشاف وحدة متأصلة فى كيان المجتمع لدرجة أنه يغض نظره عن وجود بعض الخلافات . وقد تسود المجتمع وحدة الغرض بمعناها الواسع ؛ غير أن الطرق التى تلتمسها الأجزاء الأساسية المكونة للمجتمع فى تحقيق ذلك الغرض ليست متعددة فحسب ولكنها تعمل فى الغالب على تحطيم بعضها البعض الآخر . وطالما أن مساحة الدولة الحديثة تجعل من الضرورى عليها أن تعهد بالسلطة فيها إلى جماعة صغيرة من الأشخاص المختارين ، فإن من الصعب أن نعرف الكيفية التى تمكننا من تجنب حدوث هذا التنافر حيث تؤدى تصرفات بعض الأشخاص إلى إثارة بعض الخلافات الجوهرية فى الرأى . ويعتبر الدكتور بوزانكيه — مثل روسو — يعتبر الحكومة مجرد أداة لتنفيذ إرادة الدولة ذات السيادة ، ولكنه لا يعطينا الوسائل التى تتيح لنا معرفة الوقت الذى تحقق فيه تلك الإرادة التعبير عن نفسها .

وفى هذه النقطة يظهر تفسير له كل أوجه البساطة والوضوح . فمن المعترف به أن الشعب لا يمكن أن يحكم نفسه حكماً مباشراً ، ولكنه يمكن أن يفوض عنه مباشرة — عن طريق الانتخاب العام — أمر القيام بعمل الحكومة . وعندئذ يصبح المجلس النيابى القومى سواء كان الكونجرس أو البرلمان ممثلا للشعب حقيقية ، ومنه يستمد هذا المجلس الحق فى ممارسة سلطات السيادة ممارسة تامة . أى أن السيادة الشعبية تتضمن الحكم النيابى.

ويجب أن تنشأ مؤسسة ما أو مجموعة من المؤسسات يمكن للشعب عن طريقها أن يكفل التعبير عن إرادته . فإن أبرز تلاميذ روسو لم يترددوا فى قبول وجهة النظر هذه . وقد جاء فى دستور عام ١٧٩١ « أن الأمة التى تستمد منها وحدها جميع السلطات ، لا يمكن أن تمارس هذه السلطات إلا عن طريق التفويض . والدستور الفرنسى دستور نيابى ، وممثلوه هم الهيئة التشريعية والملك » . ويعبر الدستور البلجيكى عن فكرة مشابهة . فهو يؤكد » أن جميع السلطات تنبثق من الأمة ، وتتم ممارستها بالكيفية التى يحددها الدستور » . أما سيادة الملك فى البرلمان فتقوم على أساس لا يختلف عن ذلك مطلقاً ولقد تأكدت تلك السيادة فى إصرار بيرك على أن العضو العادى يقوم بتمثيل الأمة بأسرها من الناحية المثالية . والواقع أن رجال السياسة البارزين لم يترددوا فى أن يؤكدوا أن مقاومة المجلس النيابى تعتبر مقاومة للدولة نفسها . وقد أقام مسيو بيان مثلا أسس معارضته لمطالب الموظفين الفرنسيين على أساس أنهم لا يستطيعون أن يكفلوا تأييد البرلمان . وقال « إن الموظفين المدنيين يواجهون ممثلى الأمة ، أى أنهم يواجهون الأمة ذاتها » . وقد تساءل مستر بارثو قائلا « ضد من يقوم عمال البريد بالإضراب ؟ . . إنهم يضربون ضدكم أيها السادة (يعنى ممثلى الأمة فى البرلمان) . . ضد الأمة بأسرها . . والمسألة هنا هى ما إذا كان علينا أن نتخلى عن المصالح العامة نحن الذين نمثل سيادة الأمة » . وقال بروهام فى خطابه الشهير بشأن قانون الإصلاح عام ١٨٣١ »

إن نظام التمثيل النيابى يتمثل كليةفى تفويض الشعب أمر حقوقه ورعاية مصالحه تفويضاً كاملا لهؤلاء الذين عليهم أن يتناقشوا ثم يضيعوا لهم القوانين » .

بيد أن ذلك — كما اعترف أحد المشرعين البارزين — يعتبر على الأقل سؤالا مفتوحاً عما إذا كانت نظرية السيادة الشعبية أمراً لا يتعارض مع الحكم النيابى . فهو يقول إن عنصر التمثيل النيابى تعنى أن الأعضاء مطالبين — داخل نطاق السلطات المخولة لهم — بأن يمثلوا تمثيلا حراً نهائياً باسم الشعب ما يعتبر إرادة الشعب وصوته » . وهذا يتضمن بالضبط تلك النظرية القائلة بالتفويض المقيد التى يرفضها بشدة كل من بيرك ومل . والواقع أن روسو نفسه أصر على أنه لا يمكن تمثيل السيادة لأن هذا يعتبر اعترافاً غير منطقى بإمكان تحويل أهلية السيادة . فإن التنازل عن هذه السلطة الكبيرة يعتبر فى رأيه تخلياً عنها .

ومن المؤكد أننا يجب أن نعترف بأن نظرية التمثيل النيابى تنطوى على كثير من مجرد الخيال . فمن الصعب غالباً أن نعرف المسائل التى انتخب عضو البرلمان بناء عليها . فهناك مشاكل لاحصر لها لا يمكن أن نقول — بأى معنى حقيقى — أن هناك رأياً عاماً يفطن إليها . ولقد صرف جيمس مل كثيراً من التفكير فى الطرق التى تكفل التوافق بين مصالح المجلس النيابى ومصالح الناخبين . كما أكد ابنه الأكبر سهولة انحراف السلطة التى يزعم أنها مفوضة من جانب الشعب إلى نهاية مشئومة . وحتى

فى الأحيان التى يتم فيها انتخاب المجلس النيابى بحماس بالغ نجد أنه قد يخفق بسرعة فى أن ينال حظوة من جانب الشعب وذلك قبل انتهاء مدة توليه للسلطة . ويقول سير سيدنى لو « إن رئيس الوزراء قد يواصل توليه لحكم البلاد لفترة قد تمكث بعض السنوات متحدياً الرأى العام » ، كما أن هناك ملاحظة أخرى أبداها مسيو كليمنصو الذى يعتبر ذا دراية فى هذه النواحى على الأقل — وهى تعبر عن نفس هذا الرأى .

ومن الواضح أنه تكمن هنا المشكلة الخطيرة التى تؤكد أن المجلس النيابى يعكس فى الواقع الرأى العام المفروض أنه يصوره . ومن غير المجدى أن نقول عن سيادة الشعب أنها ذات فعالية إذا ما فشلت الأجهزة التى تعمل هذه السيادة عن طريقها — فى أن تكفل العدالة للرغبة الشعبية . ولكن ما هى فى الأصل العدالة التى يمكن تحقيقها لمثل هذه الرغبة ؟ وما هى الرغبة الشعبية التى يجب أن يقبلها رجل السياسة ؟ لن يدعى أحد أنه ينبغى عليه أن يتعمد ترجمة كل نزوة فى شكل قانون متماسك . فقد يبدو حقيقياً عندئذ — كما أصر دى توكفيل — أن حماسنا الديموقراطى البالغ لا يجب أن يطيح بضرورة وجود ضمانات ضد طغيان الأغلبية . فهل هناك فى الواقع رغبات شعبية لا يجب أن نعيرها التفاتاً لأنها خاطئة بالمرة ؟ إن معظمنا يستنكر استمرار الحرب مع أمريكا بعد عام ١٧٧٦ ؛ ولكن لا يبدو أن هناك مجالا للتساؤل فى أن هذه كانت رغبة شعبية . كما أن إعدام الأدميرال بينج الذى لم يكن هناك أى مبرر له

م يكن سوى ضحية لثورة الغالبية من الشعب . والواقع أنه من الصعب أن نتهرب من القول بأن المشرع – من مجرد الموقف الذى يواجهه – سيميل إلى تأكيد السيادة الشعبية بدرجة أقل من تأكيده للسيادة التى يدله عقله وضميره على أنها هى السلوك السليم . أى أنه سيجد نفسه غير بعيد عن إنكار جميع مظاهر السيادة الدستورية – كما هى الحال عند روير – كولارد – أو غير بعيد عن الاعتقاد فى سيادة العقل وتفوقه كما يعتقد بنيامين كونستانت . والخطر الذى يكمن فى مثل هذا الموقف بالطبع هو خطر تمادى الدولة فى تقييد الحريات . فإن المشرع يتناول الإرادة الشعبية ولكن بقدر أقل مما يتناول به الخاصة الشعبية . والواقع أننا لا يجب أن نضع حداً دقيقاً فاصلا بينهما ؛ لأنهما تصبحان متداخلتان تماماً فى أيدى السياسى المحنك .

ولكن ذلك النوع من الصعوبة الذى نشير إليه هنا يتيح لأى مراقب أن يرى بنفسه من الذى يراقب حزباً بحثاً عن مشكلة . وقد عمد لورد جون روسل فى عام ١٨٥١ إلى أن يستغل التحيز الكامن ضد الكاثوليكية فى بريطانيا العظمى لكى يكفل شعبية كانت تمضى إلى التفاؤل . وقد اعترف مستر لويد جورج بأنه قد تمت الموافقة على قانون التأمين لعام ١٩١١ برغم ما لاقاه من معارضة شعبية ، بل إن المعارضة الحزبية التى باركته بمجرد عرضه على البرلمان لم تخفق فى أن تستغل – بل وتقوى ذلك الشعور السائد بالعداء . وقد تلقى بعض المسائل أحياناً توصية من

حزب ما حين تكون هذه المسائل جديرة بأن تستغل . ويقول سير سيدنى لو : « أن الاتحاد القومى لهيئات المحافظين كان يصدر قرارات من وقت لآخر فى صالح نظام التبادل التجارى ونظام فرض الضرائب على التجارة المستوردة من الخارج دون أن يثير أدنى انتباه إليه . ولكن اذا ما تفوه أى سياسى بارز بعدة جمل أو عبارات . . فإن البلاد بأسرها تثور على التو واللحظة » . ويجعل النظام السياسى الفرنسى هذه المشكلة أكثر تعقيداً وذلك من مجرد الطريقة التى يتشكل بها مجلس النواب . فمن غير المستحيل أن يقوم الناخبون مباشرة بانتخاب مجلس الوزارة . وقد تسقط أكثر الحكومات شعبية عن طريق سوء حظ عارض تسببت فيه مكيدة خاصة أثارت استجواباً لم يكن يخطر ببال أحد .

وجدير بالذكر هنا أن الكتب حافلة بالنواحى على انهيار النظام النيابى وقد تكون هناك مميزات واضحة فى بساطة حكم الأغلبية ، فمن المؤكد أن القوة السيكولوجية لحكومة ما فى مقدورها أن تقول بحق أنها تقوم على سند من الغالبية — تعتبر قوة هائلة . إلا أن هناك أيضاً صعوبات جمة تعترض مجرى أمورها . ويبدو أننا موقنون بوجه عام بأنه لن تكون هناك قيود على حق الانتخاب ؛ ولكن حتى ذلك الحماس الذى أبداه « مل » لهذا الحق فشل فى أن يقنعنا بأن تلك الآراء يجب أن تأخذ مكانها فى المجلس النيابى بحيث تتناسب مع قوتها . ونتيجة ذلك أن وجدت كثير من الآراء لا يمكن تمثيلها إطلاقاً ، ويحدث أن تكون الغالبية التى

يتمتع بها الحزب الحاكم لا ترتبط إطلاقاً بقوتها فى البلاد . ومع ذلك فإن الشر الذى يقترن بالتمثيل النيابى النسبى لا يعتبر أقل خطورة ، إذ أنه قد يؤدى من ناحية إلى تعويق إدارة الحكومة بطريقة فعالة ، كما أنه يؤدى من ناحية أخرى إلى نظام حكم الأقلية فيحرم الناخبين بذلك من اختيارهم لزعمائهم .

وحتى لو استطعنا أن نفترض أن المجلس النيابى هو انعكاس دقيق للرأى العام فإنه تبقى مع ذلك صعوبات أخرى من نوع عاجل . ففى كل بلد فى العالم يؤدى ضغط الأعمال العامة إلى أن تكون السلطة التشريعية ليست أكثر من أداة أوجدتها السلطة التنفيذية ومن النادر أن نجد صراحة مثل تلك التى أبداها لورد هيو سيسل عند اعترافه باستهواء هذه السلطة على أساس أنها ترقى بمستوى سير الأعمال العامة . وقد لاحظ أحد المراقبين المدققين « أن النتائج النظرية والعملية التى يمكن أن نستخلصها من هذه النظرية هى أن على مجلس العموم أن يصبح مجرد هيئة لتسجيل القرارات التى تصدرها لجنة سرية ما » . ولقد أصبحت هذه النبوءة فى وقتنا الحاضر أمراً تحقق إلى حد كبير حتى أن أعضاء البرلمان قاموا بأبحاث دقيقة لكى يجعلوا من مجلس العموم جهازاً كفوا ذا سيطرة فعالة مرة أخرى . وحتى فى أمريكا حيث منحت نظرية فصل السلطات ضماناً كافياً للهيئة التشريعية ، نجد أن نفوذ رئيس الجمهورية تطور تطوراً كبيراً ؛ وفى فرنسا ، فبينما يجعل نظام حكم الأقلية رئيس الوزارة الفرنسية

أكثر تواضعاً من زميله الإنجليزى إلا أن نفوذ الأول قد زاد زيادة كبيرة لا سيما فى العشر سنوات الأخيرة .

وليس من المؤكد بالطبع ما إذا كان فى مقدور الشعب صاحب السيادة أن يحقق الوظائف التى تنتظرها منه تلك النظرية . والواقع أن مونتسكيو استبعده كلية سواء من مجرد الإشراف على تفاصيل الهيئة التنفيذية أو من أي نصيب فى الهيئة التشريعية . فإنه كان يعتقد أن مثل هذا الاشتراك المباشر هو الوصمة الرئيسية التى لحقت بالدول القديمة ، وقصرا اختصاصه على اختيار حكامه . وقد دعم هذا الموقف — ولو فى العصور الحديثة على الأقل — تجربتنا التى اكتسبناها من التشريع المباشر . وتقول الإحصائيات أن جمهور الناخبين يبدى اهتماماً مضاعفاً فى اختيارة لنوابه أكثر من اهتمامه بتقرير الإجراءات التى تتبع فى ذلك ؛ وإذا كان هناك جدل هام من جانب الحكم المباشر فإنه يكون ذلك الجدل الناتج عن النظرية لا عن الخبرة أو التجربة . ولسنا فى حاجة لأن نقول — كما قال دى لولم — أن الطبيعة لم تمنح سوى قليل من الرجال القدرة على تناول أمور التشريع والاعتراف بأنه لا الضغط الاقتصادى ولا التعليم ، لا انعدام وقت الفراغ ولا امتلاك المعرفة تعتبر أموراً تسمح للناخب العادى لأن يبدى رأيه فى المسائل السياسية التى يمكن عن طريقها تحقيق تلك النتائج . وقد يصعب أحياناً أن نشك فى أننا نقترب من تلك الحقبة التى كان يخشاها دى توكفيل عندما تنبأ بأن الناس

قد يبدون رغبتهم يوماً ما فى أن يستبدلوا السلطة بالمتعة المادية . وفى هذه الحالة لن تصبح سيادة الشعب أكثر من مجرد ذكرى عفا عليها الدهر .

والواقع أنه من الصعب الانتهاء إلى غير هذه الخاتمة وهى أن هذه القاعدة تحاول أن تضفى شكلا دقيقاً مستحسناً على مبدأ موافقة الشعب ، ذلك المبدأ الذى لابد أن يوجد له مكان فى الدولة الحديثة . غير أن هذا المبدأ — بوصفه قاعدة موضوعة — ليست له أية أهمية شرعية . كما أنه — من مجرد طبيعته — يعتبر غير صالح لأن يوضع فى شكل نصوص خاصة بسلطة معينة يمكن للمحاكم أن ترجع إلى تقنينها بوصفها مرجعاً نهائياً . ولا تختلف الأجهزة التى تستمد منها السلطة اليوم فى انجلترا — لا تختلف فى مظهرها عن تلك الأجهزة التى كانت قائمة فعالة وقت الثورة ، ولو أن مادتها قد تغيرت تغيراً كبيراً . كما أن انتظام السلطة الدستورية فى الولايات المتحدة من الناحية القانونية بحيث تكون كما كانت فى عام ١٧٨٧ ؛ وتتلخص عملياً فى استيلاء السلطة التنفيذية على كثير من النفوذ من ناحية ، كما استولت على النفوذ فى البلاد من ناحية أخرى أيضاً تلك الجماعات الاختيارية مثل النقابات ؛ كل هذه تعتبر من الحقائق البارزة التى تواجه المراقب والباحث . والواقع أنه من الواضح تماماً أن مجرد الطريقة التى تعمل بها مؤسساتنا السياسية تجعل من المستحيل فى أية لحظة أن تنسب جذور أي عمل سياسى إلى مؤلفها الحقيقى . ومن أعظم الأحداث فى تاريخ انجلترا إنشاء بنك انجلترا ؛ غير أنه من

المستحيل أن نقدر الثناء الذي تدين به البلادلباترسون ومونتاج والمؤسسين الحقيقيين له . فإن نفوذهم جميعاً هو الذى أدى إلى نجاح تلك التجربة بالرغم من أن السلطة التى كانت تصدر القوانين فى ذلك الحين هى مجلس العموم المهتز الأركان . ومجلس اللوردات الذى تزعزعه الشكوك .
والحقيقة أنه يجب علينا أن ننظر إلى فكرة السيادة الشعبية على أنها معبرة عن المشكلة الحقيقية فى السياسة الحديثة . ويرجع تاريخها بطريقة ما إلى أفلاطون لأن المؤسسات التى نستخدمها لا تعدو كونها محاولة للرد على رفضه القاطع للنظام الديموقراطى . ولقد أنكر أفلاطون — من حيث المادة — قيمة أى رأى عام شعبى . ومن الواضح على الأقل أن التبرير الفلسفى للحكم الديموقراطى يجب أن يبدأ بالتدليل على عدم صحة حجته . وحتى بعد أن يتم ذلك نجد أن هناك صعوبة أخرى — لم يفطن هو إليها — وعلينا مواجهتها . لأنه حيث أن الحكم المباشر فى الدولة الحديثة أمر مستحيل فى معظم الأحيان ، فمن الضرورى أن نبرهن على أن فى مقدور أجهزة الدولة الحديثة أن تضفى على الرأى العام لباساً من الحقيقة . إذ أن سيادة الشعب فى الواقع تعنى أن المصلحة التى يجب أن تسود هى مصلحة جماهير الناس بدلا من أن تكون مصلحة أى جزء خاص من المجتمع ؛ وينتج عن ذلك ضمنياً أن تكون هذه المصلحة العامة مقياس للخير السياسى . ومن الواضح فى هذا الشأن أن هذا المقياس يختلف قليلا عن مقياس بنتهام ، وقد يكون من المفيد أن نلاحظ أن مبدأ تحقيق أكبر

قدر من السعادة ليس دقيقاً من حيث تحقيق المنفعة العملية بقدر دقة سابقة . لأن المشكلة الحقيقية هنا — وكما يحدث فى كل مسألة سياسية — لا تكمن فى التصريح بأن مصلحة الشعب بوجه عام يجب أن تكون هى العامل النهائى الفاصل بقدر ما تكمن فى الإجراءات التى يجب اتخاذها لكفالة أولوية هذه المصلحة . والواقع أن التطبيق فى هذا الشأن يتعثر تعثراً مؤلماً وراء النظرية التى عليه أن يساندها .

وليس من الصعب الوصول إلى السبب فى ذلك . فقد اعتدنا أن نجعل الغرض من النظرية السياسية مجرد البحث عن تلك الوحدة النهائية للمصلحة العامة التى يوحى الغرض المثالى للدولة بأنها قد توجد يوماً ما . وقد يجوز أن يعترينا الشك فيما إذا كانت هذه الوحدة التى افترضناها ليست أكثر من حلم خيالى — فهذا ما شهده التاريخ حتى الآن على أقل تقدير . وقد تقول لنا الفلسفة المثالية أن مجرد المثال الخالص هام فى حد ذاته . إلا أن الصعوبة التى تكمن فى أن الاختلافات التى لابد أن ينطوى عليها التطبيق تجعل ذلك المثال الخالص فى أحسن صوره أمراً يراودنا الشك فى تطبيقه . وليس من الضرورى أن ننظر إلى التاريخ — كما فعل لورد آكتون — على أنه سجل لجرائم البشرية وسخافاتها لنفطن إلى أنه لم توجد دولة حتى الآن يسودها الاعتراف بتماثل المصالح تماثلا حقيقياً بين الحكام ورعاياهم . إذ أنه من المؤكد أن هؤلاء ممن يمتلكون أجهزة السلطة سيميلون فى معظم الأحيان إلى أن ينظروا إلى الخير الخاص على أنه

متماثل مع الخير العام . والواقع أن هذا يتناقض كثيراً مع الدلائل التى توجد فى حيازتنا . وهو فى أحسن صورة يعادل بين النية فى عمل الخير وبين تحقيق الخير نفسه . ولا يكفى – كما قال أفلاطون مرات ومرات – أن نعبر عن نوايانا لعمل ما هو صواب ، إذ أن من الضرورى أن نعرف ما هو الصواب لكى نعبر عن رغبتنا فى عمله . ومهما جاءت به أية نظرية ، فإن تحليل الدولة الحديثة يظهرها على أنها خليط متشابك من المصالح ليس من الضرورى أن يوجد بينها أو أن يسودها أى انسجام أو توافق . فإن حق أصحاب العمل مثلا فى أن يوظفوا عمالهم أو فى أن يفصلوهم حسب مشيئتهم أمراً يتعارض مع مصلحة العمال من حيث ضمان الإبقاء على وظائفهم ؛ ومع ذلك فإنه فى الظروف الحالية فى الدولة الصناعية الحديثة نجد أن هذا حقاً يكفله القانون . وخلاصة القول أن تعريف الحاكم للصواب والخطأ سيعكس دون شك الأفكار السائدة فى هذا العصر ، ولو أن ذلك لن يتم على وجه التفصيل ، وليس من الواضح على الأقل أن هذه الأفكار السائدة ستمثل بالضرورة مجرد محاولة لتحقيق قدر متساو من السعادة لجميع أفراد الدولة . فإن المصالح الاجتماعية التى تترجم إلى حقوق شرعية تكاد تكون دائماً حقوق جماعة محدودة من الناس .

والواقع أن كل هذا لا يفعل شيئاً أكثر من أنه يدل على الطبيعة العامة للمشكلة . وقد يوحى إلينا أيضاً بطريقة ما لمعالجة المشاكل الاجتماعية

التى وإن كانت أقل دقة ــ من الناحية الفلسفية ــ من تلك التحليلات التى كتبها جرين بوزانكيه ، فإنها ستؤدى إلى تحقيق نتائج ذات طابع أكثر عملية لو أحسن استخدامها . ونقطة البداية فى البحث فى التحليل المشاكل السياسية هى العلاقة بين حكومة الدولة وبين رعاياها . لأن كل ما هو ضرورى بالنسبة لرجل القانون هو التعرف على السلطات التى تختص قانوناً بمعالجة المشاكل التى تنشب . إذن ففكرة السيادة عنده لها معنى خاصاً محدداً . ولا يهم ما إذا كان هناك عمل ضار من الناحية الاجتماعية أو أنه غير محبوب لدى الجماهير أو أنه خطأ من الناحية الأخلاقية ، إذا كان يصدر عن السلطة المختصة بأدائه ، وأنه صدر على الصورة المناسبة ؛ ولن يكون أمامه من حيث موقفه القانونى أية مشكلات أخرى .

لأن الاختصاص القانونى بالنسبة للفلسفة السياسية لا يعدو كونه مظهراً عارضاً للحقائق التى تدعو إليها الحاجة . فإن الفيلسوف السياسى يهتم بالكشف عن الدوافع ، وقياس الإرادات المختلفة وتوازن المصالح . ومن الهام بالنسبة له أن يكون القانون ــ الذى يعد من الناحية النظرية تعبير عن إرادة البرلمان ــ فى الحقيقة تعبير عن إرادة موظف مرءوس فى وزارة المستعمرات . وليس فى مقدوره أن يهمل الأمور التى تنطوى عليها عملية قلب التشريعات إلى الأغراض الشخصية التى يقوم بها مغامر مجرم مثل تويد . فإن سيادة البرلمان ستكون حتماً موضع اهتمامه بوصف

البرلمان أداة قانونية ، غير أنه سيضطر إلى التمعن فى أعماله على ضوء الهزائم العديدة التى لقيها .

والواقع أنه سينساق إلى الرأى القائل بأنه لا يوجد على الإطلاق شىء اسمه السيادة وذلك من الناحية السياسية . بل بالأحرى فإنه سيجد نفسه أمام إرادات مختلفة لبعض منها أهمية أكثر مما للأخرى من حيث القوة . غير أنه لن يلحق بأى منها أى سمو أخلاقى لمجرد أنها تدعى حق الأسبقية السياسية . فإنه سيقنع بكل بساطة بأن يلحق بتلك الإرادات سلطة لا تستقر على حال إطلاقاً ومن النادر أن تبشر بالخير . وقد يكون من الممكن أنه سيكتشف فى إرادة الحكومة شيئاً يستوجب – من مجرد طبيعة التنظيم الاجتماعى – طاعة خاصة . وقد يكون من الممكن أيضاً أنه سينساق إلى الإصرار على أن تاريخ السياسة يجب أن يجعلنا نلتزم الحرص والدقة فى وضع ضمانات حول ممارسة السلطة . وسيرى أخيراً . أن أساس كل هذه السلطات يقوم على تلك الموافقة التى يكفلها كل فرد عاقل على تولى هذه السلطات ، ومن هنا يمكنه أن ينتهى إلى أن الحرية هى القدرة على المقاومة . ومن المؤكد أن طابع محاولته هذه سيتجاوب – داخل نطاق دائرته – مع مهمة التاريخ كما حددها رانك .

ولسنا نعنى بالطبع أن مجهوداته سوف تقف عند هذا الحد . ولابد أن تكون هناك فلسفة سياسية مجردة ، ولكن لكى يمكن الانتفاع بها لابد أن تقوم على أسس من التجارب التاريخية . وبهذه الطريقة وحدها

يمكننا أن نتجنب الخطر الذى أشار إليه دى توكفيل ، وأن نكف عن الخلط بين مؤسساتنا التى عفا عليها الدهر وبين المطالب الخالدة للتنظيم الاجتماعى . وليس هناك أسهل من أن ننتقل من الحق الشرعى إلى الحق الأخلاقى ؛ غير أنه فى الوقت نفسه ليس هناك من شىء أكثر خطورة . ومن المؤكد أن تاريخ السيادة الشعبية سيعلم دارسيه أن القول بأن هذه السيادة أمر مرغوب فيه لا يكفل تحقيق هذا الأمر فى التو واللحظة .

الدولة المتعددة السلطات

يجب على كل طالب يدرس علم السياسة أن يبدأ أبحاثه وهو يقبل بكل تواضع ما جاء فى أعمال أرسطو ؛ فإنه بذلك يكون قد اعترف بالإلهام بل وبالمساعدة التى لقيها من مجهودات الفلاسفة السابقين . والواقع أن الدارس حتى وإن قصر بحثه على القرن الماضى من تاريخ الفكر ؛ يجد أن هناك أسماء مثل هيجل وجرين وبوزانكيه تجعله يشعر بقدر معين من التواضع . ذلك لأن أفكار هؤلاء الناس هى التى تحدد اتجاه تحليله وبحثه . وإن النهاية التى يجب أن تقف عندها مجهوداته يجب ألا يكون غيره من المفكرين قد سبقه إلى تحديدها بمثل هذا الوضوح أو تلك الحكمة .

ومع ذلك فإنه التفسير الفلسفى للسياسة عانى من نقطه ضعف خطيرة . إذ أنه اهتم بالحنكة السياسية أكثر من اهتمامه بالسياسة نفسها . وأصبحت المثل العليا والنظم هى المادة الأساسية التى تدور حولها المناقشات الخاصة به . لأنه حتى وإن كان هذا التفسير الفلسفى للسياسة قد اهتم بمعالجة المشاكل اليومية العادية — كما كان يتضح من تفكير هيجل وجرين — إلا أنه فى النهاية قد سحب نفسه من مجال الحقائق الملموسة ، واتجه إلى التحليق فى تلك الأجواء العليا التى قال عنها أحد أتباع أفلاطون المخلصين أن من

الممكن أن نستخلص منها المثل الأعلى للدولة . بل إنه لم ينظر إلى الفلسفة السياسية خارج نطاق مشاكله الخاصة . وبخلاف ما جاء به أرسطو نجد أن نقطة الضعف فى التفسير الفلسفى للسياسة كانت تكمن فى دقائق علم النفس ؛ تلك الدقائق التى تعتبر ذات أهمية بالغة لطالب النظم الحكومية . ويبدو أن الفلسفة – ولو فى ميدان السياسة على الأقل – لاتعبأ كثيراً بالتفكير فى نطاق المكان والزمان .

كما أدى إلى إضعاف ذلك الوضع القانونى تقييد آخر مشابه . فاهتم المشرع لا بالحق ولكن بالحقوق جميعاً وربما كان ذلك أمراً ضرورياً ، فقد ساقه اهتمامه بمشكلة أصول الأشياء التى يمكن اعتبارها المرجع النهائى – ساقه إلى أن يكون شديد الحرص على أن يخلط بين الأمور القانونية القديمة وبين الأمور التى تبررها السياسة وذلك بالنسبة للمراقب الخارجى على أقل تقدير . وقد يكون فى مقدور أى فرد أن يؤكد أن المشرع هو رأس مشكلاتنا الحديثة بل ومحورها ، لأن نظرية الحكم المطلق فى الدولة ترجع من حيث تفسيرها العلمى إلى جين بودين . وهذا المفكر الأخير هو الذي أصبح الأب الروحى لهوبز ، كما أنه يعتبر جداً لأوستن عن طريق تأثيره على بنتهام . ولن نتناول أوستن هنا بأى تعليق ، بالرغم من أنه قد يسمح لنا بأن نشير إليه بوصفه مفكر عبقرى يعادل فى نظر نامتيلاند .

فإن مشكلة الدولة الحديثة نشأت فى الأصل عند رجال القانون

أو المشرعين على أنها نظرية حقيقية ؛ ولم ينكر الفلاسفة تلك القواعد التى وضعها المشرعون بل إنهم زادوا عليها . ونود هنا أن نعقب بكلمة على تلك الأحداث التاريخية التى صاحبت مجهوداتهم إذ أن ذلك يتصل اتصالا وثيقاً بالمناقشة التى سنسوقها هنا . وعلينا أن نتذكر على الدوام أن أن نظرية الحكم المطلق فى الدولة نشأت فى عصر تشيع فيه الأزمات وأن كل فترة سادها الانتعاش صاحبتها فى الوقت نفسه بعض الأحداث الطارئة مما أدى إلى حدوث تغيير بالغ فى توزيع النفوذ السياسى . وقد كان بودين – كما هو معروف عنه – أحد هؤلاء المفكرين الذين أكدوا – فى عصر سادته الحروب الدينية – أكدوا سمو مكانة الدولة وسيادتها خشية أن يهلكوا فى معركة معادية . فسعى هوبز إلى تحقيق أسباب النظام فى فترة تنازع فيها الملك والبرلمان من أجل توازن النفوذ . ونشر بنتهام كتابه بعنوان « فراجمنت » قبيل إعلان الاستقلال ، كما كان آدم سميث يقوم – فى العام نفسه – بوضع برنامج ثورة أخرى أكثر عمقاً . وجاءت فلسفة هيجل نتيجة لاعتقاده أن تفكك ألمانيا هو الذى أتاح لفرنسا الموحدة أن تقضى عليها . وشرع أوستن فى تأليف كتابه عندما استطاعت الطبقات الوسطى فى فرنسا وإنجلترا بطرق شتى أن تحقق الانتصار على الدولة التى لم تكن حتى ذلك الحين تفتح المجال أمام طموحها .

وقد يبدو غريباً أن كل محاولة لتوكيد نظرية الحكم المطلق فى الدولة

كانت لها نفس هذه الظروف . وليس فى مقدورنا هنا أن نستبعد الدوافع التى حدت بهؤلاء الناس — ذوى الأهواء والطبائع المختلفة — إلى أن يحتضنوا نظرية واحدة فى مادتها . وكانت النتيجة — بالنسبة لهم جميعاً — هى توكيد سيادة الدولة وسموها على جميع المؤسسات الأخرى . فكان لأجهزتها الهامة الحق الأول فى أن يدين لها الناس بالولاء ؛ وإن إصرار هوبز على أن المؤسسات التى لا تتبع للدولة وأجهزتها ليست سوى دلائل على ضعف تلك الدولة ربما يكون أفضل الأمثلة على المنطق الجاف لهذه النظرية . ولقد كان جميع هؤلاء الناس الذين أشرنا إليهم من المشرعين فيما عدا هوبز وهيجل ؛ كانوا جميعاً يسعون إلى الوصول إلى وسيلة تتيح لهم أن يجدوا تبريراً كافياً لمصدر السلطة . وبالطبع لم يمجد بنتهام الدولة على الإطلاق ، بالرغم من أن الحماس لها لم ينقطع عند المفكرين الأوائل بل وعند هيجل أيضاً . وبوسعنا أن نقول أن كل ما فعله المشرعون هو أنهم أوجدوا أساساً يقوم عليه البناء المثالى الأخلاقى للفلاسفة . وإن الفلاسفة هم الذين رقوا بالدولة التى تقوم على الحكم المطلق من مجال المنطق إلى مجال الأخلاق . وعندئذ أصبحت حقوقها مسألة حق ، كما سمت سيادتها من الناحية الروحية سمواً أخلاقياً .

وكان هذا الانتقال بسيط للغاية . فإن الدولة اليوم هى إحدى النظم الإجبارية فى المجتمعات ، وقد كان الغرض الذى عرفناه فى مدى أكثر من ألفى عام منها هو تحقيق الحياة الكاملة . وهكذا يتضح أنها

تتسم بطابع التعميم الذى تفتقر إليه جميع المؤسسات الأخرى . وقد يصبح من الطبيعى أن تنال الدولة اهتماماً عاماً لا يمكن أن تناله أى من الهيئات الأخرى مهما بلغ نشاطها . وهكذا يبدوأن سيادتها تمثل الحماية للمظهر العام للناس (وهو ما سماه روسو بالخير العام) حماية ضد تطفل المظاهر الخاصة الأخرى التى قد تعانى الدولة منها كل تحقير أو إذلال . فالدولة كائن له القدرة على الاستيعاب وهناك من معالم التاريخ المذهلة كثيراً من السجلات التى أوردت انتصارها على تحدى بعض الجماعات الأخرى المنافسة لها . ولا تكاد توجد فى وقتنا الحاضر طريقة معينة للهرب من مقتضياتها . وإن ضميرها يسمو على كل نظرية أخرى للخير الخاص قد يعتنقها الفرد . فهى تضع الشروط التى تقوم عليها حياة نقابات العمال . وهى تملى مبادئها على الكنيسة ، بل وحدث فى إنجلترا على الأقل أن محكمة الدولة — كما قال لورد وستبرى — هى التى خلصت الناس من شرور الجحيم نظير المال . ولقد كان نطاق عمل الدولة فى اتساع مستمر حتى اليوم ؛ ولا يخلو أى ميدان للنشاط البشرى — ولو إلى درجة ما — من نفوذها السائد .

غير أنه يهمنا فى هذه النقطة أن نستفسر عن المعنى الدقيق الذى يجب أن يرتبط فى أذهاننا بمؤسسة لها ذلك القدر من الأهمية فى حياتنا . ولن نزعج القارئ هنا بأكثر من تعريف واحد لها . فقد كتب مستر زيمون عنها يقول « يمكن تعريف الدولة بلغة القانون بأنها مساحة من الأرض

تشرف عليها حكومة ما تنادى بسلطة غير محدودة عليها » . والواقع أن هذا التعريف ليس صحيحا تماماً ، لأنه ليس فى مقدور أية حكومة فى الولايات المتحدة أن تنادى بسلطة غير محدودة بالرغم من أنها قد تغتصب هذه السلطة . غير أن نقطة الضعف عند المشرعين هى أنهم يصرون على عدم وجود حد قانونى لسلطة الدولة ؛ ونحن نعتقد أنه من الواضح كل الوضوح أن نظرية الحكم المطلق فى الدولة تتصل اتصالا وثيقاً بمثل هذا الافتراض . إلا أنه هنا تبدأ صعوبتنا الرئيسية فى الظهور . فعلى الدولة – كما يبين هنا مستر زيمون – أن تقوم بأعمالها عن طريق أجهزتها ؛ وإذا ما حللنا أهميتها ، وجدنا أننا يجب أن نركز انتباهنا الأساسى على الحكومة .

وليس فى مقدور أحد أن ينكر – من الناحية القانونية – أنه يوجد فى كل دولة جهاز ما له سلطة غير محدودة . إلا أن تلك الصفة القانونية ليست سوى خرافة فى قالب منطقى . ولم يكن أى مفكر أكثر وضوحاً من البروفسور دايسى عند تحديده مدى تمتع الملك بالسيادة فى البرلمان ؛ كما أنه لم يسارع أحد إلى تحديد القيود الفعلية لهذه السيادة . وهكذا إذا اختلف المنطق مع حقائق الحياة فإن السؤال الواضح الذى يمكن أن نسأله هو لماذا تطلب الدولة التمتع بسلطة غير محدودة . ونحن نعتقد أن الإجابة هنا تتركز فى الاعتقاد بأن الحكومة تعبر عن معظم النواحى البشرية وهكذا يكون من حقها أن تعبر دستورياً عن المنطقة التى ترعى مصالحها . وهناك

بالطبع تاريخ طويل وراء هذا التواضع ، تناول الجزء الأعظم منه المعركة الأولى من أجل قيام الدولة الحديثة . ولسنا نعتقد أن الطابع المنطقى الذى تتميز به هذه النظرية يحوز كل ما يجدر بها أن تناله من رضاء أو موافقة . فلن يصبح البرلمان السيد الكامل لمصيره ما لم تتداعى نظريات القانون الطبيعى . وإن القيود الداخلية التى يجد المشرع نفسه مساقاً إلى الاعتراف بها تبرهن عند فحصها على أنها هى المشكلة الرئيسية الجديرة بدراستنا .

وهناك زوايا مختلفة عديدة يمكن على ضوئها إثبات قصور تلك المطالبة بالسلطة غير المحدودة . إذ أنه لا يوجد غير قليل من الناس ينكرون أن الحكومة هى أهم مؤسساتنا — ذلك فيما عدا رجال الدين — غير أن القول بأن أهميتها تبرر افتراضنا للحكم المطلق الذى نشير إليه هنا — يثير مشاكل متعددة . وبوسعنا أن نقول أن التجربة هنا ليست سابقة تبرر هذه الدعوى . فليس هناك من شىء يسوقنا إلى المضى فى ذلك النهج الخاطئ غير تلك العبارات الدينية البسيطة التى صاغ أرسطو فيها نتائج أبحاثه . لأننا عندما نقول بأن المؤسسات السياسية تهدف إلى تحقيق الحياة الكريمة ، نكون بحاجة إلى أن نعرف لا المعنى الذى يقصد « بالحياة الكريمة » فحسب ولكننا يجب أن نعرف أيضاً من الذين عليهم أن يحققوا تلك الحياة ، والوسائل التى تكفل لهم تحقيقها . والواقع أن ما علينا أن نفعله هو أن ندرس الكيفية التى عملت بها نظرية الحكم المطلق هذه ؛ لأن حكمنا عليها يجب أن يقوم على ما حققته من نتائج بالنسبة لجماهير

الرجال والنساء . ولن أزعج القارئ بذكر التاريخ دون ما سبب . ولكن من الجدير بالذكر أن نضع فى حسابنا أن هذا التقديس لوحدة الدولة يكاد يكون ثمرة عصر الإصلاح ، ومن هنا نجد أنه كان إلى حد كبير مجرد تعديل لتقاليد الكنيسة فى العصور الوسطى . وكان الخوف من التنوع فى تلك الأيام الأولى أمراً طبيعياً للغاية . وبدا أن الانتظام هو السبيل الوحيد إلى المحافظة على النفس أمام ذلك الخطر الماثل من الداخل والخارج . غير أننا إذا ما قمنا بفحص تاريخ الدولة الداخلى نجد أن ما يزعم من وحدة للغرض والجهد أمراً يتلاشى إلى لا شىء . ونجد أن ما يواجهنا فى الواقع هو خليط من المصالح المتشابكة ؛ من المستحيل أن نوفق بين معظمها . فنحن لا نستطيع مثلا أن نوجد توافقاً بين الدولة الدنيوية الحديثة وبين أية كنيسة كاثوليكية تقوم على المبادئ التى وردت فى الرسائل البابوية عام ١٨٦٤ ؛ كما أننا لا نستطيع أن نجد أساساً للتعاون المستمر بين نقابات العمال التى تهدف إلى السيطرة على الصناعة عن طريق القضاء على النظام الرأسمالى وبين معضدى النظام الرأسمالى . ونحن نجد دائماً – من تجارب التاريخ – أنه لا يسود نظم الحكم إلا هؤلاء الناس الذين يسيطرون على القوى الاقتصادية فى ذلك الحين ، وأن ما يقصدوه بعبارة « الحياة الكريمة » يكون فى معظم الأحيان المحافظة على مصالحهم الخاصة . وربما أكون متعسفاً لوضعها على تلك الصورة الجافة ، غير أن التحليل الراقى قد يوحى إلينا بأن هؤلاء الناس

محصورون داخل نطاق من الأفكار تشكلت فى أول الأمر بوحى من مصالحهم الخاصة . وقد يكون تاريخ إنجلترا وقت الثورة الصناعية أعظم الأمثلة على تلك الحقيقة الواقعة . فالقول بأن حكومة « بت » الأصغر مثلا كانت تتصرف فى سياستها الزراعية بدافع من نظرية خاصة من أجل الرفاهية العامة — تلك النظرية التى كانت تساوى بين صاحب الضيعة والعامل ، هذا القول يعتبر أمراً مستحيلا وذلك على ضوء الدلائل التى ناقشها بالتفصيل كلا من مستر ومسز هاموند . وليس هناك فى أى زمان أو مكان توكيد لذلك التعميم الصريح من حيث الدافع فى ممارسة الحكومة لأعمالها — ذلك التعميم الذى تفترض النظرية توافره فى الحكومة .

أى أننا لا يمكننا بأى حال أن نقبل الدوافع التى تكمن وراء سياسة الحكومة كما هى عليه ، ومن الطبيعى أن ينطوى ذلك على أننا يجب أن ننشئ ضمانات ضد إساءة استخدامها . وإننى أعتقد أن نظرية الحكم المطلق فى الدولة لا تسمح باتخاذ مثل هذه الضمانات عند تطبيقها الفعلى بأى حال . لأن إصرارها على تخويل الجهاز الحكومى سلطة غير محدودة ينقل إلى ذلك الجهاز النفوذ الهائل الذى ينبثق عن الملكية الشرعية . وما يعنيه هذا فى تأزم الصراع هو أننا ننسب تلك الصلاحية الكامنة إلى أعمال الحكومة . وهذه تعتبر إلى حدما من الأعمال الصادرة عن المجتمع مع توجيه قليل من الاعتبار لمادتها الحقيقية . ومن المفروض أن هناك شيئاً ما نسميه ضمير المجتمع (وذلك لعدم وجود عبارة أفضل نطلقها عليه)

يفتقر إلى بعض الأمور المعينة . ومن النادر أن نتساءل عن الدواعى التى جعلته يفتقر إلى تلك الأمور أو يكون فى حاجة إليها . فكل ما نعرفه هو أن الحكومة تقوم بتنفيذ المطالب التى يرى ضمير المجتمع أنه فى حاجة إليها والمتوقع أن يستسلم الفرد أو الجماعة أمامها . ومع ذلك فقد يحدث – كما شاهدنا من خبراتنا السابقة – أن يكون الفرد أو الجماعة على صواب . ومن الصعب أن نتحقق كيف يجوز لسياسة ما تعاقب كل المنشقين على الحكومة بطريقة فعالة – كيف يجوز لها أن تدعى وجود صلة بينها وبين الحرية . لأن الحرية – كما قال مستر جراهام والاس – تتضمن إتاحة الفرصة أمام روح الابتكار بصفة دائمة . ولكن المضمون النهائى الذى تنطوى عليه الدولة التى تتمتع بالحكم المطلق فى مجتمع معقد جداً كمجتمعنا الحالى هو نقل تلك الحرية من عوام الناس إلى حكامهم .

وليس فى مقدورى هنا أن أركز على النتائج الفنية الكثيرة التى تمخضت عنها تلك النظرية ، ولا سيما موضوع انعدام المسئولية بالنسبة لأخطاء الحكومة الذى تنطوى عليه . بيد أن نظرية تعدد السلطات فى الدولة نشأت فى مثل ذلك الإطار . وهى تتفق مع رأى زيمون الذى يقول بأن الدولة مجتمع إقليمى ينقسم إلى حكومة ورعايا ؛ ولكنها تختلف – كما سيلاحظ القارئ – عن تعريفه هذا فى أنها لا تنص على أية افتراضات بشأن السلطة التى يجب أن تتمتع بها الحكومة . والسبب فى هذه الحقيقة هو أنها تتصف بطابع تجريبى على الدوام . فهى توقن بأن للدولة تاريخاً

محدداً ، إلا أنها لاتميل إلى الافتراض القائل بأننا قد أضفينا عليها اليوم نظاماً يتميز بالدوام . ولقد أبدى توكفيل ملاحظة قيمة بشأن هذه النقطة التى قلما نضعها فى حسابنا . وإذا وجدنا أن من الضرورى أن نقلل من شأن هذا الرأى وذلك بأن ننعته بالقدم فإن فى مقدورنا – على ما أعتقد – أن نجد عدة أسماء لشخصيات هامة تؤيدها . وينبغى أن نبين على الأقل أن ميكروبات احتجاجنا هذا تكمن فى عقول بعض المفكرين مثل نيكولاس (من مدينة كوزا) ، ومثل ألثوسيوس ، ولوك ، ورويز كولارد .

وهكذا يبدو أننا نواجه مشكلة مزدوجة . فالدولة التى تتمتع بالحكم المطلق هى عبارة عن نظام هرمى تتجمع فيه السلطة فى مركز واحد من أجل تحقيق غايات عليا . ويعد معضدو نظام تعدد السلطات مقتنعين بأن ذلك النظام الهرمى يعتبر قاصراً من الناحيتين الإدارية والأخلاقية . وسوف تلاحظ أننى لم أشر هنا إطلاقاً إلى مشكلة المشرع . بل لست أجد ذلك أمراً ضرورياً ؛ لأننا عندما نعالج موضوع المصادر النهائية التى يمكن أن نرجع إليها – كما يعالجه المشرع – نجد أن هذا الموضوع ليس أصعب – بل وينبغى أن نقول – أنه ليس أسهل من تلك المسائل التى تنشأ من صراع جهات التشريع فى الدولة الاتحادية .

فإننا نهتم هنا بمسائل تختلف عن هذه تماماً . وعلينا أن نلاحظ – أول الأمر – ذلك الميل عند الناس فى الدولة الحديثة لأن يصبحوا

مجرد رعايا للحكومة . وربما كان الوقت حتى الآن غير مهيأ لأن نصر —على عكس ذلك التعميم الشهير الذى نادى به سير هنرى ماين— نصر على أن مجتمعنا يتحول عن رابطة العقد الاجتماعى إلى الأمر الواقع ؛ غير أن هناك معنى واحداً يجعل تلك الملاحظة ذات أهمية خاصة . فى خضم تلك الحماسة الغامضة لتحقيق أمر بذاته يجب على كل مراقب أن يفطن إلى وجود تدهور فى الحرية . فإن ما نعتبر فى أشد الحاجة إليه هو أن نأخذ حذرنا خشية أن نفقد ذلك الشعور بالانطلاق الذى مكن أرسطو من أن يعرف المواطنة بأنها القدرة على أن تكون حاكماً ومحكوماً فى الوقت نفسه . ونحن نعتقد أنه من الممكن تحقيق ذلك على أفضل وجه فى الدولة التى لا يكون نظام الحكم فيها نظاماً هرمياً ، بل نظاماً متناسقاً تقسم فيه السيادة على أساس وظيفى . لأن تقسيم السلطة يجعل الناس أكثر قدرة على تحمل المسئولية بدلا من تراكم أعبائها . فإن الرجل العادى (حتى ولو كان مشرعاً) الذى تثقل كاهله كثرة الأعمال — لن يهمل تلك الأعمال التى يجب عليه القيام بها فحسب ؛ ولكنه فى واقع الأمر سيسلم سلطاته إلى أيدى أصحاب المصالح الأقوياء الذين يعرفون الطريق إلى الاستحواذ على انتباهه . فهو سيعتبر الأمور غير المرئية أموراً غير موجودة على الإطلاق ، كما يعتبر العبارات غير الملفوظة عبارات جديرة بالرضا والقبول . والواقع أن نتيجة ذلك قد تكون الثورة ؛ غير أن التجربة توحى بأن من الأكثر احتمالا أن تكون تلك الحال وليدة النظام الاستبدادى .

وليس هذا كل ما يقال . فلابد أن يترتب على مثل هذا النظام القيام بمحاولة ناجحة لتطبيق قواعد موحدة متكافئة على أشياء متنوعة وغير متكافئة . وقد نبهنا كل متخصص فى فن الإدارة إلى أنه بذلت عدة جهود للوصول إلى نظام حكومى راق ، حيث أن تعدد مشاكل الحكومة كما هو الحال فى الوقت الحاضر قد يؤدى إلى افتراض التشابه بينها جميعاً ، وهذا أمر من النادر أن تؤيده الحقائق . ويجب على الشخص الذى يريد أن يحكم أمريكا أن يعلم أنه لا يمكنه أن يفترض تشابه الأحوال فى الشمال كما فى الجنوب ، أو فى الشرق كما فى الغرب . أيِ أن عليه أن يفترض أن واجبه الأول لا أن ينادى بتحقيق أكبر قدر مشترك من المساواة ولكن يعمل على تحقيق ذلك القدر . وإننى أعتقد أن ذلك سيجعل معظم المراقبين النقاد يلاحظون أن الوحدة التى نحاول أن نعالجها ضخمة جداً بحيث تصعب إدارتها إدارة فعالة . وترجع مواطن حب الاستطلاع — ولنأخذ مثلاتلك التى أسفرت عنها التجربة فى شمال داكوتا — ترجع فى معظمها إلى تلك المحاولة من جانب أصحاب المصالح البارزين نحو صرف النظر عن تلك الخلافات الحيوية فى وجهات النظر . وزيادة على ذلك فإن مثل هذه الخلافات تتطلب سيادة خاصة بها لكى تعرب عن المطالب التى تنطوِى عليها . كما أنه لا يجب علينا أن نصرف النظر عن الحقيقة الهامة وهى أن من النادر أن يحدث فى منطقة مثل الولايات المتحدة أن يفقد الفرد نفسه وسط ضخامتها . فهو يشعر بعجزه باعتباره أداة سياسية

ويكون نتيجة ذلك الإخفاق التام فى تقدير قيمة المواطنة . وليس فى مقدورى أن أدقق فى تحليل نتيجة ذلك التقدير الخاطئ . وكل ما أستطيع أن أقوله هنا هو أننى مقتنع بأن هذا هو ما يتغذى عليه الفساد الاجتماعى .

وعلى ذلك فنحن بحاجة إلى تطبيق اللامركزية فى النواحى الإدارية ، أو أننا بحاجة إلى أن نجدد نظرية النظام الفيدرالى التى تعتبر أكبر تجديد جاءت به أمريكا فى ميدان علم السياسة . بيد أننا لا يجب أن نفكر فى النظام الفيدرالى اليوم فى نطاق الحدود المكانية القديمة . إذ أنه ينطبق على الوظائف بقدر انطباقه على الأقاليم . وهو ينطبق على الحكومة فى ميدان صناعة القطن أو الوظائف المدنية بقدر انطباقه على حكم مدينتى كانساس ورود أيلاند . والواقع أن أعظم الدروس التى يجب أن يتعلمها الطالب الذى يهتم بشئون الحكومة هو حاجته إلى أن يفهم أهمية البنيان الصناعى ، بل أهمية تأسيس حركة نقابية فى ميدان السياسة . أما العامل الرئيسى الذى يجب أن نشير إليه فى مجال التنظيم السياسى هو عامل الموافقة ، وهنا تتضح أهمية النظام الفيدرالى النقابى بالنسبة لنا . فقد أوجد هذا النظام سواء كانت الوحدة وحدة إقليمية مثل تلك الوحدة المحلية المتوسطة ، أم كانت وحدة صناعية كتلك الوحدة التى كانت ترمى إلى تحقيقها حركة ممثلى العمال فى إنجلترا ؛ وهذه وحدات صغيرة بحيث لا تجعل الفرد يشعر بأهميته فيها . وزيادة على ذلك فإن ما أحدثه هذا التطور فى مجال التنظيم الصناعى هو فصل عملية الإنتاج عن عملية

الاستهلاك بطريقة يقصد بها القضاء على السيادة الفريدة التى يتمتع بها البرلمان الإقليمى وذلك من أجل أغراض عملية . وهذه تعتبر مسألة طريقة جديرة بأن يناقشها مؤيدو نظرية الحكم المطلق حول تحديد موضع السيادة الفعالة فى أمريكا فى ذلك النقاش الذي يدور حول قانون أدامسون ؛ أو أن يقوموا بدراسة ما يعنيه رأى تلك الهيئة الصناعية الاستشارية التى يبدو أن التجارب الأخيرة فى بريطانيا ستخرجها إلى حيز الوجود فى المستقبل القريب .

وهذه الحقائق — التى أسوقها — ستؤدى بنا إلى بذل مجهودات نحو تقسيم السلطات . وفى مقدورك أن تفطن إلى جميع هذه الجوانب وتجد الدليل على تلك النهاية التى توصلنا إليها . ويطالب الموظفون المدنيون فى كل من إنجلترا وفرنسا بإعادة تنظيم هيئاتهم على هذا النمط . بل إن ما نسميها — تجوزاً — الحركة العمالية قد وجهت جل نشاطها أيضاً إلى تحقيق مثل هذا التنظيم ونحن نجتاز الآن مرحلة جديدة لانتصار سياسة الحكم الذاتى . وهى تجد الحافز الأكبر لها فى محاولة تشتيت السلطة صاحبة السيادة لأنها تعلم تماماً أنه حيث يتجاوب التنظيم الإدارى مع الهيئات الفعلية للناس ، توجد فرصة كبيرة لا لزيادة الكفاءة فحسب بل لإتاحة الحرية أيضاً . وهذا هو السبب فى أنه كانت توجد فى فرنسا منذ بعض الوقت حركة قوية لبذل جهود جديدة غير تلك التى بذلت فى العقد السابع وحقق فيها أوديلون باروت الكبير أعظم أعماله ؛ ويبدو

من المحتمل أن يؤدى تعمير الأقاليم القديمة من جديد آخر الأمر إلى تعويضها عن مدى قدرة مدينة باريس على الاستيعاب بشكل خطير . ولقد بحث مجلس العموم البريطانى النظام الاتحادى بوصفه العلاج الوحيد لتلك العيوب المتعددة ، وقد تؤدى الإمكانيات . غير المستخدمة التى تكمن فى اللامركزية بألمانيا إلى النتائج التى كثيراً ما توقعناها إذ أنه زال الآن ذلك الضغط المميت الذى كان لسيطرة بروسيا . فنحن نتعلم الآن — كما بين جون ستيوارت مل فى فقرة تستحق الإعجاب — أن كل التسهيلات التى تتمتع بها الحكومة لتحصل على المعلومات ، وجميع الوسائل التى تملكها لتبذل الجزاء — ومن هنا تسيطر على أفضل المواهب فى البلاد — هذه التسهيلات لا تتساوى مع تلك الحسارة الكبيرة الناشئة عن عدم الاهتمام بالنتائج » . ولأننا نعلم الآن أن نتيجة عدم الاهتمام هذه هى التقليل الدائم من شأن الحرية .

وقد تكلمت عن الرغبة فى إيجاد مسئولية حقيقية والاتجاه الذى يجب أن تأخذه من أجل تحقيق أغراض إدارية . ويتصل الجانب الأخلاقى لنظرية تعدد السلطات فى السياسة بهذه الناحية اتصالا وثيقاً . فمن العبث أساساً أن نقول إنه يمكن تفسير القانون بأنه مجرد أمر من السلطة صاحبة السيادة من أجل سبب بسيط هو أنه ينكر حق السيادة لأى شىء آخر ما عدا السلوك الصحيح . فإن الفلاسفة — ولا سيما منذ وقت ت . ه . جرين — أخبرونا بإلحاح أن الدولة تقوم على الإرادة ؛ بالرغم من أنهم

قلما قاموا بفحص مشكلة ما هى الإرادة التى يحتمل جداً أن تلقى الطاعة . ونحن مجبرون – التاريخ شاهد علينا – على أن تنتهى إلى أنه لا يمكن لمثل هذه الإرادة – إذا ما عرفناها – أن تكون إرادة صالحة وعلى ذلك فيجب على الفرد أن يدلى بحكمه على صلاحيتها – سواء بنفسه أو بتعاونه مع الآخرين – وذلك بفحص مادتها . ومن الواضح تماماً أن هذا يضع حداً لسيادة الدولة من حيث نظريتها الكلاسيكية . فهى تصنع أعمال الدولة – تلك الأعمال التى أوضحت أنها أعمال جهازها الحكومى من الناحية العملية – تضعها فى نفس المستوى الأخلاقى مع أعمال أية هيئة أخرى . وهى تضفى على أحكام الدولة تلك السلطة التى تملكها أصلا وذلك بموجب مضمونها الأخلاقى وليس لأى سبب آخر . فإذا أرادت الحكومة الإنجليزية – كما حدث فى عام ١٧٧٦ – أن ترفض إتاحة الحرية فى المستعمرات ؛ وإذا اختارت بروسيا أن تتبع سياسة تقوم على مناوأة نفوذ البابا من أجل سيطرة الحكومة ؛ بل إذا اختارت أية دولة – ولنأخذ مثلا حاسماً – أن تشن الحرب ، فإننا لا نجد أية سابقة لكل حالة من هذه الحالات تدل على صواب سياستها . وأنا وأنت نعتبر جزءاً من تلك القوى التى تضع القوانين لتلك السياسة . وعلى ذلك يصبح من واجبنا الأخلاقى أن نفحص أسس الأعمال التى تقوم بها الدولة . فإن أسوأ الأخطاء فى ميدان السياسة هو إبداء الموافقة على القرارات الهامة دون تفكير .

لقد تناولت فى مكان آخر من هذا الكتاب النقد الذى يقول بأن هذا الوضع يؤدى إلى انتشار الفوضى . وإن ما يجدر بنا أن نفحصه هنا هو النتائج التى تترتب على نظام تنظيمنا السياسى . فمن الواضح أول الأمر أنه ليس ثمة ما يقتضى منا أن ندين بالولاء سوى تلك الأمور التى نعتبرها من جانب السلوك الصائب . وواضح أننا – فى مثل هذة الحالة – نحتاج إلى الوسائل التى تضمن لنا أننا سنعرف الصواب عندما نراه . وإننى أعتقد أن مشكلة الحقوق هنا تصبح ذات أهمية خاصة لأنه لا يمكن الوفاء بواجبات المواطنة إلا فى ظل ظروف معينة ؛ ومن الضرورى أن نضمن تهيئة تلك الظروف ضد طغيان السلطة . وليس فى مقدورى هنا أن أشرح بشىء من التفصيل ، ولكنه من الواضح تماماً أن حرية الخطابة وكسب العيش وتحقيق المستوى المناسب من التعليم وإتاحة وقت طيب للفراغ وشحذ القوى للتكاتف من أجل تحقيق مجهودات اجتماعية – كل هذه أمور لا تنفصل عن المواطنة . وهى حقوق طبيعية بمعنى أنه بدونها لا يمكن تحقيق الغرض الذى قامت من أجله الدولة . كما أنها حقوق طبيعية بمعنى أنها لا تعتمد على الدولة فى مشروعيتها . وهى حقوق كامنة فى قيمة الشخصية الإنسانية السامية . وحيث تكبت هذه الحقوق يصبح من الواضح أن الدولة تقضى على أية مطالب لها فى ولاء الناس .

وتعتبر مثل هذه الحقوق ضرورية لكفالة الحرية لأنه بدونها يضيع الإنسان وسط عالم يكاد يكون بعيداً عن فهمه تماماً . ونحن قد

وضعنا هذه الحقوق خارج نطاق سلطة الدولة لكيلا تتعداها ؛ وهذا أيضاً يعنى أننا نضع حدًّا لسيادتها . وإذا سألت ما هو الضمان الذى يوجد ضد القضاء عليها فى دولة تتوزع فيها السلطة فإن الإجابة — على ما أعتقد — هى أنه لا تتاح الفرصة لجماهير الناس لأن يفهموا المقصود من كبت تلك الحقوق إلا فى مثل تلك الدولة . فمن الهام مثلا أن حركة النهوض التى نقول عنها تجاوزاً القانون الطبيعى يجب أن تستمد قوتها الرئيسية من النظام النقابى المنظم . ولا يقل عن ذلك أهمية أن من بين هؤلاء الناس الذين شعروا بالأهمية الحقيقية التى تلحق بموقف العمال فى قوانين « تاف وفيل » و « أوسبورن » ، رجل من كبار رجال الكنيسة كان يهتم اهتماماً كبيراً باستعادة سلطان الكنيسة . وهذا هو ما يتضمنه ذلك التنظيم المتناسق قبل أى شىء آخر ، وقيمته الرئيسية هو أن ما يلفت أنظارنا فى الدولة الحديثة هو القدرة الجامدة عند الجموح على الاستيعاب . وإن كل دارس لعلم السياسية يعلم تماماً ما هو المعنى المقصود بذلك . وسوف يعترف معظمهم — إذا اتبعنا سبيل التحليل — بأن تلاشى تلك القدرة يعتمد فى الغالب على الفهم الكامل للأجهزة الاجتماعية التى تخفى الآن على الجماهير إلى حد بالغ . وأمثل الطرق للقضاء على هذا الجمود أو القصور الذاتى هو مضاعفة مراكز السلطة . فعندما يتدرب رجل ما على العمل بإحدي النقابات لا يسعه إلا أن يفطن إلى مدى ارتباط نشاط هذه الهيئة بالعالم الخارجى . وعندما يشترك فى لجنة

مدرسية يجد أن المشاكل العامة فى التعليم تبدأ فى عرض نفسها أمامه . والواقع أننا قد نقول — وفى ذلك القول بعض التنافض — أن اتباع نظام لا مركزى ثابت هو وحده العلاج الحاسم لذلك النظام المركزى الناقص . ذلك لأن المؤسسات التى تتمتع بسلطة حقيقية تصبح مجرد أفكار أخلاقية وبذلك تكون أجهزة تخدم المواطنة الحقيقية . غير أنه إذا أزحنا هيئة الحكم المحلى أو الحاكم جانباً يترتب على ذلك شعور بالخيبة تعتبر نتائجه النفسية أمراً معروفاً . فقد يحصل المرء على بعض التعويض من عزلته العملية عن داخليات السياسة فينصرف إلى لعبة الجولف مثلا . غير أنى أشك فيما إذا كان هذا التعويض هو ما يطلق عليه فنياً كلمة الاستعلاء ، فإنه تترتب عليه دائماً خسارة اجتماعية .

والواقع أنه يظهر هنا تفوق الدولة المتعددة السلطات وامتيازها على سواها . لأننا كلما تعمقنا فى تحليل الخصائص السيكولوجية لنقيضتها — أى الدولة ذات الحكم المطلق — كلما وجدنا أنها قليلة الارتباط بالحوافز الأساسية عند الناس . وهذه — على أى حال — هى الحاجة الأولى التى يجب إشباعها . ولقد كان من السهل لأرسطو أن يفرق أساساً بين السادة وعامة الناس ووضع نظامه وفقاً لمطالب السادة ، غير أن الدولة التى كان يفكر فيها كانت أقل حجماً من أية مدينة متوسطة الحجم . وكان من اليسير على هوبز أيضاً أن يفترض وجود السوء فى نفوس الناس ويترتب على ذلك ضرورة إيجاد حكومة قوية لئلا تقضى عليها طبيعتهم الشريرة ،

إلا أنه لاحظ – كما أكد جيلنا الحاضر – أن قوة الحكومات تتركز فى الأفكار التى استمدت منها . كما كان من السهل على بنتهام أن يصر على وجود الدافع المتحكم فى الاهتمام بالنفس ، ولكنه كبت قبل أن يفطن إلى أن إيثار النفس غريزة يتضمنها الوجود الإنسانى . ونحن نعرف على الأقل أن الحقائق التى تؤيد ذلك معقدة جداً . ولقد أصبحت مهمتنا الرئيسية هى أن نوفق بين مؤسساتنا وبين شتى الحوافز مع العلم بأنه يجب علينا أن نحول دون انعكاسها مهما كلفنا ذلك من جهد ، وإن ما يجب أن يؤثر علينا قبل كل شىء آخر – فى حالة عدم وجود مثل هذا التحول – هو تلك النفاية التى يقوم عليها نظامنا الحالى . فالجلاد الآن – كما قال « متر » – هو حجر الزاوية فى مجتمعنا . ولكن هذا يرجع إلى أننا نرفض إطلاق العنان . أمام الجهود الإبداعية عند الناس .

وعلى أى حال يجب الحكم على نظمنا السياسية لا وفقاً للغايات التى تخدمها فحسب ولكن وفقاً للطريقة التى تخدم بها تلك الغايات . وتكفل الدولة الحديثة سبيلا قد يمكن رجل مثل بت الأصغر من أن يسيطر على مصائر الشعب ، بل إنها تتيح أمام الناس الذين ينعمون بالفراغ مجالا من الاهتمام بالنواحى العاطفية يستثمرونه . ولكن الرجل الفقير يعتبر أقل حظاً فى تلك السبل التى نتيحها أمامه ، وإذا كان لدينا سجلا لعمل عظيم تحقق بعد معركة صعبة قاسية ، وجدنا أننا نتأثر بالعمل نفسه إلى درجة كبيرة تجعلنا نغفل عن أن نلاحظ الأعباء

المضنية التى غالباً ما يقوم عليها ذلك العمل . ويجب أن نلاحظ أن ذلك هو المقياس الذى سنختبر على ضوئه فى المستقبل الجزء الأكبر من مؤسساتنا ؛ ولست أعتقد أننا يمكن أن نتمادى فى ثقتنا بأنها ستصمد أمام الاختبار . فإن الدولة الحديثة — فى الأصل — هى كيان تاريخى إلى حد كبير لا تتغير طبيعتها مع ظهور أية حاجات جديدة .

ويجب أن نزيد على هذا أن تلك الحاجات الجديدة تلح علينا ، ويتوقف مستقبل حضارتنا إلى أكبر حد على المزاج الذى نواجهها به . والذين يلجأون إلىمنطق الدولة صاحبة السيادة — ذلك المنطق الذى لا يمكن دحضه — قد يعتقدون أحياناً أن مجرد فكرة السيادة لم تكن معروفة لعدة قرون من تاريخ العصور الوسطى . ولن أحاول — دون مغالاة — أن أعظم من شأن تلك العصور الغابرة ، غير أنه يجدر بنا أن نتذكر أنه لم تكن هناك أفكار أكثر قرباً إلى قلب المفكرين فى العصور الوسطى من مثل الحق والعدالة . وقد تكون أفكارهم فى معظم الأحيان مقتضبة ضيقة ؛ غير أن هذا لم يكن السبب فيه أنهم لم يعرفوا كيف يحلمون . فلقد تعرض نظامنا المفصل تفصيلا دقيقاً لعدة اختبارات من جانب أناس لا يعلمون مدى ما للعمل والفكر من نفوذ فى بنيانه . إلا أن ذلك معياراً جافاً يطبقونه . ومع ذلك فلن نتمكن من مواجهته بحق إلا إذا حاولنا أن نفهم رغباتهم .

مشكلة التنظيم الإدارى

١

لقد أصبح من الشائع أننا وصلنا الآن إلى فترة حرجة فى تاريخ الحكم النيابى . ولاشك أنه ليس هناك من يدعى أن الآمال الكبيرة التى كان يرنو إليها هؤلاء الذين خاضوا المعركة الكبرى من أجل الإصلاح البرلمانى مع بنتهام وغيره من المتطرفين فى الحقبة الأولى من القرن التاسع عشر — تلك الآمال قد تحققت تحقيقاً كاملا . والواقع أن هذه الآمال مختلفة عن بعضها لأن الاتجاهات التى انتهجتها الدوائر السياسية فى الخمسين عاماً الأخيرة تكاد تكون متناقضة لما كان يراه بنتهام . فقد أصبحت الدولة الإنجليزية دولة إيجابية ؛ تتلخص فى أنه بدلا من إيكال أمر الدولة إلى مجموعة من العناصر المتصارعة من أجل المصالح الذاتية ، فى سبيل تحقيق الصالح العام انتهت الدولة إلى الأخذ بالتنظيم الحكومى — ولو لبعض الوقت — لكفالة الإشراف على الحياة القومية . ولقد وصلنا إلى نهاية تلك المرحلة التى يمكن أن تفطن فيها إلى وجود نفوذ ما لمبدأ حرية التصرف بمعناه الكامل . وتبدو الإجراءات الحالية من الأمور المتعارف عليها من الناحيتين السياسية والاقتصادية ؛ تلك الإجراءات التى كانت تبدو فى عصر بنتهام من أهم خصائص احتراف السياسة . ويمكننا أن

نقول دون مغالاة إنه لم توجد أية شخصية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر – وذلك باستثناء دزرائيلى استثناء يعتريه الشك – كانت لها نفس النظرة الثاقبة التى أصبحت فيما بعد المنهج الذى سار عليه التشريع الحديث . فقد كان جميع السياسيين قريبين جداً من المذاهب الفكرية التى فرضها الانقلاب الصناعى إلى درجة تجعلهم لا يولون عمل الدولة أية ثقة ولقد استطاع لورد مورلى – بالرغم من أنه لم يتعمد ذلك – أن ينقل فى صورة حيه فشل كل من كوبدن وجلادستون فى فهم المشكلات الاجتماعية الأساسية . كما أنه ليس من المؤكد أن الجهود التى بذلتها الدولة نحو تخفيف الضائقات الاجتماعية كان الدافع إليها عطف المفكرين المحنكين فى عصرنا . فإن النظرية الجديدة للدولة ما زالت متخلفة عن تطبيقها .

ولا ينطبق هذا على انجلترا وحدها . فقد مضت منذ وقت طويل الفترة التى بلغ فيها مبدأ حرية التصرف فى كل من فرنسا وألمانيا ذروته ، ومهما كانت الأسس التى انبثق منها فإن التأمين الاجتماعى فى ألمانيا الحديثة كان مثالا رائعاً على قوة الهيئة الحكومية . بل لقد حدث أن برزت الولايات المتحدة من ذلك المذهب الفردى الذى لا غبار عليه – والذى يؤول إلى مدنية متقدمة – برزت من هذا كله لتعبر عن التجارب الاجتماعية التى أتاحها النظام الاتحادى . وتعتبر الديموقراطية فى أستراليا دراسة خاصة فى حد ذاتها ؛ غير أنه من الواضح أنها كانت ترتبط بذلك النهج من مناهج التفكير فى عدة أمور شتى مثل إنشاء محكمة

للفصل فى شئون الصناعة كان لها أهمية كبيرة بفضل الإدارة الحكيمة التى تولاها القاضى مستر هيجنز ، ولا تتسم كندا بنفس هذا الطابع إلا أن للتشريع الجماعى هناك سيطرة لا جدال فيها .

ولقد شهد التغير الذى حدث– لا سيما فى إنجلترا – حدوث انقلاب واضح من حيث تأكيد هذا الاتجاه ، وليس من العدل أن نقول إنه ينطوى على زيادة حقيقية فى المشاعر الإنسانية . إذ الواقع أن أيِ سياسى يحاول أن يناقش مشاكل الفقر فى مجلس العموم هذه الأيام – بالرغم من وجود بعض التقدميين من أمثال « هيوم » فى عصر ما و « برايت » فى العصر الذى يليه – لن يجد أذاناً تصغى له . فقد تغير الأساس الكامل الذى تقوم عليه فلسفتنا الاجتماعية بدرجة لا يمكن فهمها إلا على ضوء مقارنة دقيقة بين السنوات المتتالية من المناقشات البرلمانية .

وما حدث هو ظهور ذلك الشيء الذيِ وفق مستر جراهام ولاس فى تسميته بالمجتمع الكبير . ولم تظهر العدة الكاملة للانقلاب الصناعى إلا فى الأربعين سنة التى أعقبت عام ١٨٧٠ ، بل لم يظهر نفوذ الناخبين من الطبقة العاملة فى الاتجاهات التشريعية إلا بعد صدور وثيقتى الإصلاح فى عامى ١٨٦٧ و ١٨٨٤ . ولسنا نجافى الحقيقة إذا قلنا أن الإجراءات التى كانت تعتبر امتيازات قبل عام ١٨٦٧ أصبحت أموراً ضرورية بعد ذلك . ولم يسع الحكومة إلا أن تتأثر فى موقفها إزاء قرار « تاف – فيل » أمام صمود مئات الآلاف من الناخبين الذين يعارضونه ؛ وكان من الممكن أن يتغير موقف مستر بلفور لو لم تتح له

السلطة من جديد بعد إجراء الانتخابات العامة . ولسنا نغالى إذا قلنا إن الإجراء الذى ترتب على مطالب العمال كان سيبدو غامضاً ، بل من المؤكد أنه كان سيثير استياء مستر جلادستون وزملائه لو جاء قبل ذلك بعشرين عاماً . كما أنه كان سيبدو أمراً جريئاً أمام لجنة العمل الملكية فى عام ١٨٩٤ وذلك عند وقوفها على عتبة الصراع بين تمبرتون ورسل وبين ألن وفلود .

وهكذا إذا وجد هناك تغير فى وجهات النظر فلن يترتب على ذلك درجة كبيرة من الرضا . ويجدر بنا أن نقول إنه بتطور التربية الشعبية — وهنا يحسن أن نذكر أن الجيل الأول الذى تلقى تعليمه فى المدارس الأولية العامة كان قد تخطى عتبة العصور الوسطى — بتطور هذا النوع من التربية وجدت هناك رغبة متزايدة من أجل تسوية الخلافات الموجودة فى الحياة الاجتماعية . وبعبارة أدق فإنه أضيف إلى الاعتقاد الإنجليزى الخاص ببعض الحريات العملية والمحددة ثقة جديدة من حيث قيمة بعض النواحى العملية والمحددة للمساواة. فمثلا كان تدهور النظرة الفردية إلى الثروة فى الجيل الماضى أمراً واضحاً كل الوضوح . ومن الممكن أن يجد المؤرخ فى المستقبل الآثار الأمينة لهذه التغيرات وذلك فى دراسة الميزانيات المتتالية خلال الثلاثين عاماً الماضية . فإنه سيقارن المثل العليا عند مستر جلادستون عندما كان وزيراً للمالية بالمثل العليا لدى مستر لويد جورج . كما أنه سيلاحظ موقف مستر سيدنى ويب إلى هبات المساعدة فى عصرنا الحالى وموقف لورد أفبرى منذ جيل من قبل . وسيجد نفسه

مجبراً على أن ينتهى إلى أن الدولة — عن طريق الجهاز الحكومى — قد تعهدت مباشرة بالإشراف على الحياة فى الأمة ، بيد أنه سيجبر أيضاً على أن يشك فيما إذا كانت الدولة قد وفقت بذلك فى حل أية مشكلة من تلك المشاكل الأساسية التى تواجهنا حلا فعلياً .

وقد نعترف بأنه لم تمر بنا مرحلة سادها القلق والاضطراب مثل تلك السنوات العجاف المضنية التى مرت بنا بعد معركة واترلو ، كما أنه لم تحدث بعد ذلك أية فترة مررنا خلالها بأزمة اقتصادية مشابهة يمكن مقارنتها بها حتى عصرنا الحاضر . وحتى تلك الفترة التى أعقبت انطلاق الحريات الاجتماعية فى عام ١٩٠٦ نجد أنها قد اتسمت بطابع من القلق من جانب الهيئات العمالية المنظمة التى تمخضت عنها أقسام خطيرة فيما بعد . والواقع أن المراقبين لا يميلون إلى القول بأننا قد وصلنا إلى النقطة التى يمكن أن يحدث فيها تحول النفوذ الاقتصادى من يد الطبقة الوسطى إلى يد العمال ؛ كما حدث بالضبط فى النصف قرن الذى أعقب حروب نابليون ، فقد حلت فئات العمال من شمال إنجلترا محل أصحاب الأراضى من الطبقة المتوسطة .

ومن المؤكد أننا تطورنا بمجتمعنا إلى أن صار مجتمعاً عظيماً دون أن نهيئ مؤسساتنا السياسية لكى تتمشى مع التغيرات التى حدثت فى البنيان الاجتماعى والاقتصادى . ولا يستطيع أى فرد يقوم بفحص المعالم الكبيرة للنظام الحكومى الإنجليزى أن يشير إلى أية اكتشافات واسعة . وبالطبع يوجد خلافات عديدة منها ما يعتبر خلافات أساسية . ولا يمكن أن

يتجاهل أى فرد أهمية ظهور حزب العمال ، وانتقال مركز السلطة السياسية من مجلس العموم إلى مجلس الوزراء ، وتدعيم الهيبة التى اكتسبها منصب رئيس الوزراء بعد أن أمضى فيه مستر جلادستون فترة طويلة ، والتحسن الكبير الذى طرأ على نوع الخدمات المدنية ــ كل هذه وأشياء أخرى مماثلة لها أهمية كبيرة . ولكن لم يحدث أى من هذه التغيرات أو أى جزء منها بفضل انهيار تلك النظرية الأساسية التى قامت على أساسها الديموقراطية فى القرن التاسع عشر .

وهنا أيضاً كان لنفوذ بنتهام وأتباعه أثر حاسم . فهم كانوا يعتقدون أن الأفراد جميعاً متساوون فى مزاياهم الأصلية وأن الخلافات التى تنشأ بينهم وليدة البيئة . وكلما تحرينا المساواة فى تدريب هذه الملكات كلما توزعت القوى البشرية فى أقسام متساوية فى جميع أنحاء الدولة . وهكذا اتخذ الانتخاب العام وزوال الفوارق الاجتماعية ــ اتخذ أهمية حيوية جداً . فإذا ما أزيلت عوامل الانحطاط أبرزت الفرص المتكافئة مواهب الرجال وبذلك يؤدى هذا التنوير الذاتى إلى التحسين المراد منه . وكان بنتهام يتوقع من المواطن العادى أن يهتم بالسياسة التى تقوم على أساس الدراسة المستفيضة للمشاكل القائمة . وكان من الممكن أن يتاح ذلك فى الفترة التى سبقت عام ١٨٧٠ واتسمت بالطابع السلبى أكثر مما هو الحال الآن ، بيد أنه من المؤكد أن هذا مجرد عبث لا طائل منه ــ وكان مجرد تكهن فحسب ــ ولقد أصبحت الأحوال معقدة بدرجة لا تتيح لأحد أن يتابع أية مشكلة فى تطوراتها المختلفة دون أن يفتر

انتباهه . وليس فى مقدور الناخب العادى أن يكرس الوقت الكافى الذى يحتمه الفهم الكامل لدراسة هذه المسائل ، كما أن تعليمه لم يكن على نطاق شامل بحيث يجعله يتميز بكل مستلزمات الرعوية السليمة .

ويشرح مستر كرولى بطريقة قاطعة كيف أن نفس الظروف كانت تسود الولايات المتحدة . فإن مؤسسى الديموقراطية من أتباع جاكسون كانوا يتوقعون نفس النتائج التى كان يتوقعها التقدميون من أتباع بنتهام عن إمكانيات « الرجل العادى » ، بل إنها زيفت لنفس الأسباب . غير أنه بينما كانت نتيجة ذلك فى أمريكا هجر ميدانى الصناعة والسياسة فيما عدا بعض الاتصالات غير المباشرة بهما ، كانت النتيجة فى إنجلترا ظهور ما يسمى « بنظام الصدارة » الذى لم يكن إلا جزءاً من تلك الحالة . والواقع أنه استمرت تلك الصلة الطبيعية بين السياسة والمجتمع مما أضفى على الحياة الرسمية فى إنجلترا بعض سحرها . ولكن ذلك لم يؤد إلى ظهور طبقة سياسية خاصة أكثر مما أدى إلى ازدياد أهمية المشرع فى مجال السياسة ، والشعور بالحاجة إلى عدد أكبر من وظائف الدولة التى يضطلع بها موظفون مدربون تدريباً تاماً . ولقد تم تحقيق هاتين الغايتين وأصبح موظفو الدولة فى إنجلترا — قبل الحرب — المثل الوحيد فى التاريخ من حيث الكفاءة فى الإدارة والقدرة على التعبير عن حرية الرأى .

ولكن جميع هذه الهيئات أصبحت تنوء بالأعباء التى تتولى القيام بها حيث أن الدولة زادت من إلقاء مهام أكثر على عاتقها . والافتراض الأساسى للحكومة فى أى نظام نيابى هو أنها حكومة تقوم على الجدل .

فمن المفروض أن يقوم كل عضو فى البرلمان ــ كما جاء فى نظرية بيرك ــ بتحكيم عقله فى مشروعات القوانين التى تقدمها الحكومة ، وأن يصوت عليها كما يملى عليه عقله المستنير . وبالطبع لم يأت الوقت الذى يمكن أن يتحقق فيه هذا المثل الأعلى ، فمن المؤكد أن من يقرأ تاريخ الأربعين عاماً الأولى من حكم الملك جورج الثالث سيكون لديه من الأسباب ما يبرر إنكاره لحدوث أى انحطاط فى البلاد . بيد أن الحكومة البرلمانية فى القرن العشرين تختلف اختلافاً جوهرياً عن الحكومة البرلمانية فى القرن التاسع عشر . وقد يرجع تاريخ هذا الاختلاف إلى ظهور مستر بارنل ، ولكن الحماسة التى حملته على إجراء هذا الاختلاف لم تبق طويلا فخبت فى مهدها .

والحقيقة أنه لا يوجد أحد ممن يدرسون عمل النظام البرلمانى فى إنجلترا ــ ولو بطريقة سطحية ــ يمكن أن يشك فى أن بعض عيوب هذا النظام عيوب أساسية فيه . فقد تلاشى استقلال كل عضو بكيانه الخاص لأغراض عملية . كما زادت قوة الصلات الحزبية متانة . وتسبب مجرد ضرورة إنهاء الأعمال فى إفساد فعالية الجدل لدرجة كبيرة . ومن الشائع ملاحظة خمول هؤلاء الذين لا يقومون بدور نشيط فى إدارة جهاز الحزب . وبدت الامتيازات الحزبية غير حقيقية بقدر ما كانت عليه عندما أراد جورج الثالث أن يلغيها . فقبل أن تظهر تلك المسائل مثل قانون المنازل وحق الانتخاب للمرأة كانت الحكومة الحزبية التى أعلن بيجهوت أنها العنصر الحيوى فى الحكم النيابى ــ كانت قد أفلست تماماً .

ولقد أفاضت الكتب فى النعى على المساوئ جميعها. ويؤكد مستر جراهام ولاس وسير سيدنى لو ومستر أسترو جورسكى أنه من المستحيل أن تنال أعمال الحكومة الديموقراطية قبولا مستفيضاً . بل إن جزءاً كبيراً من الطبقة العاملة فى انجلترا ينفى أن هناك أية فائدة حقيقية للجهاز السياسى فى الدولة .

ويجب أن نلاحظ أن هذا الشعور لا يعرب عنه فى إنجلترا فحسب . فإن مشكلة الحكم النيابى فى فرنسا ربما كانت موضع نقاش حاد أكثر مما كانت فى إنجلترا ، بل إن ما كان يسمى هناك « بمساوئ الحكم الديموقراطى » كان يسود البلاد هناك بوضوح تام . ولم يترتب على تطبيق نظام الانتخابات العامة على الناخبين فى إيطاليا أية نتائج مذهلة . كما أن مبادئ الديموقراطية تلقى قبولا يكاد يكون عاماً فى الولايات المتحدة ، ولكن ذلك لا ينبثق عن رضاء عميق عن عملها . ويختلف الحال فى ألمانيا حيث تقوم فيها حكومة تكاد تعتبر حكومة مسئولة ، أما روسيا فهى حتى اليوم المثال الوحيد على الأوتوقراطية المطلقة أو الحكم المطلق ــ المتبقى فى الحضارة الغربية . ويجدر أن نذكر هنا أنه كان من المقدر أن يوطد عمل الجهاز الروسى الثقة التامة فى صلاحية المذهب الديموقراطى .

ونحن نجد فى أى تحليل للظروف التى تحيط بالنظام النيابى الحديث ــ نجد أن هناك حقيقتين واضحتين كل الوضوح . فمن الظاهر من ناحية أنه لا يوجد مجلس نيابى لايكون منشغلا بكثرة أعماله ، كما أنه من الواضح من ناحية أخرى أن الناخب العادى لا يهتم بالأمور السياسية

إلا بقدر ضئيل باستثناء الحالات التى توجد فيها أزمات أو اضطراب غير عادى . ولم تحقق المحاولات التى بذلت لعلاج هذه الحالة السيئة والتى أجريت فى سويسرا والولايات المتحدة بغرض إشراك المواطنين فى الحكم مباشرة – لم تحقق أى نجاح ملحوظ . وأوضحت الإحصائيات أن الناخب يهتم بالأشخاص أكثر من اهتمامه بالأحداث ، وإن مساحة الدولة الحديثة لا تجعل من الحكم المباشر فى أفضل أحواله سوى مساعد جزئى . ويمكن بالمثل أن يقال الكثير عن الإمكانيات التى تكمن فى أى نظام تعليمى شامل من ناحية والتى تكمن فى زيادة أوقات الفراغ من ناحية أخرى . ومن المؤكد أننا لا نكاد نعلم مقدار ضآلة الصلة بين مشاكل السياسة الحديثة ومناهج التعليم الأولى التى تعتبر إجبارية خلال العشر سنوات التالية . وتفسر الدراسات الحديثة فى مشكلة إرهاق العمال فى المصانع – تفسر ضآلة مدى ما يمكن أن نتوقعه من القيمة الفكرية النافعة أو السليمة من جمهور يستهلك نشاطه إلى حد كبير فى مزاولة الأعمال التى يكسبون منها عيشهم . ويمكننا هنا أيضاً أن نقول شيئاً ما عن علاقة العمل بالنشاط الروحى الذى قال عنه أرسطو إنه سر السعادة . ومن المؤكد أن مثل هذه الدلائل التى نملكها توحى بأن التمادى فى إخضاع العامل للآلة لا يتيح تحسين الصفة الفكرية فى مدنيتنا . والواقع إنه ليس من المستحيل أن تضطر الديموقراطية – إذا أرادت أن تصبح أداة فعالة مستقبلا – إلى تحويل مركز اهتمامها من أجل الجزء الأكبر من العمال اليدويين على الأقل من الاهتمام بساعات العمل إلى الاهتمام بأوقات

الفراغ . ولكن لم يحن هذا الوقت بعد .

فمنذ حوالى قرن قام أحد المفكرين الفرنسيين المتعمقين فى القرن الماضى قام بتحليل الإمكانيات التى تكمن فى الديموقراطية – التى تنبأ بأنها ستصير النظام الشائع للحكم فى العالم . وإن رجلا مثل دى توكفيل ينتمى إلى الطبقة الارستقراطية من حيث المولد والطبيعة ولكنه غير متحمس من أجل غالبية الشعب بقدر الحماس الذى أبداه بعض المفكرين على اختلافهم مثل جامبتا وجلادستون – ذلك الرجل إلم يكن ينظر إلى انتشار الديموقراطية بارتياح كبير – فقد وجد نفسه تحت وطأة بعض الأمور الطارئة الخطيرة . واعتقد أنه من الممكن أن يتنازل أى شعب عن مسئولياته للحكومة فى نظير توفير الرخاء المادى . وقد ينحط الحكم الديموقراطى إلى مجرد حكم الغالبية دون ضمان أن تضم هذه الغالبية أفضل الآراء التى يمكن لمجتمع ما أن يشتمل عليها . فقد يؤدى التزمت فى تطبيق مستوى موحد على الجميع إلى منع المواطنين من استخدام أقصى ما لديهم من مواهب فى سبيل الصالح العام . ويجوز أن تفقد الحياة ما فيها من ثراء وتنوع بسبب ادعاء الحكومة علمها بكل شىء منافسة بذلك السلطة الدينية . وهو يرى أن هدف الدولة الحقيقى يكمن فى تحرير الفردية ، وهو لا يؤمن بإمكان تحقيق ذلك إذا كان الطابع التجارى البرلمانى يسود الحكومة . كما كان يخشى سيطرة المال على السياسة . وكان ينظر بقلق بالغ إلى تدهور الإيمان الدينى دون حدوث أى تعويض عن ذلك فى شكل عقوبات اجتماعية . ولاحظ حداثة التغيير الذي أحدثته الثورة فقال

« إن من الضرورى لهذا العالم أن يوجد علم جديد للسياسة » .

ومن الصعب أن نتجاهل حقيقة هذا الوضع العام . فمن المؤكد أن أفضل اتجاه للدفاع عن الديموقراطية هو عن طريق تحليل النظم الاجتماعية السابقة . لأن التبرير الحقيقى لقيام أية دولة ديموقراطية هو أنها تتيح لأكبر عدد ممكن من الأفراد فى ظلها أن يقتسموا اغتراف النعم التى يمكن أن توفرها الحياة فى ظل أى نظام آخر . ومع ذلك فإن الشرور التى تنبأ بها دى توكفيل تبقى كما هى ، ومن الصعب أن نتوقع احتمال تحسينها فى وقت قريب . ومن المؤكد أن الأشياء التى يمكن استثارة الناس للحصول عليها هى تلك التى تتعلق بالطبيعة الحقيقية للحياة ولا يمكننا أن نتطلع إلى إحداث تغيرات إلا عن طريق التأثير البطىء للتعليم . وليس هناك ما يضير عمل الحكومة الديموقراطية أكثر من الفصل الدائم بين العملية السياسية والحياة التى تحياها جمهرة الناس . ومن الواضح أن هناك ضرورة لوجود السياسى المحنك فى إدارة أعمال الحكومة ؛ ولو أن ما يترتب على ذلك هو عكس النظرية الديموقراطية ما لم تتول أمر السياسة هيئة من المواطنين تتعاون تعاوناً وثيقاً . والواقع أن هذا لا يعنى التعاقب فى تولى المناصب ، ذلك المبدأ الذى أولته الولايات اليونانية ثقة كبيرة ، والذي تتمسك به الجمهورية الأمريكية بشكل فريد خطير . بل إنه يعنى عقد المناقشات الدائمة والواسعة النطاق عن الناس والإجراءات ، كما يعنى الاستمرار فى تنوير أذهان العامة وهذا ما كان يهدف إليه هارنجتون بالنوادى التى كانت تمثل عنصراً جذاباً فى مدينته الفاضلة . وهذا يعنى

وجود رأي عام مستنير بصفة دائمة .

وليست هذه بالطبع مسألة سهلة كما أوضح ذلك من قبل مستر والاس فهناك مسائل . مثل طبيعة الكهرباء — لا يمكن للرأى العام بطبيعة الأشياء أن يستوعبها . كما توجد مسائل أخرى يمكن للرأى العام أن يستجيب لها من حيث المبدأ ولكن من الصعب عليه جداً أن يستجيب لها من ناحية التفاصيل . ولهذا يجب أن نعترف بأننا لم نفعل سوى القليل فى استخدام هذه المادة التى لدينا بدرجة كاملة . كما أنه من النادر أن تدرس العناصر التى تمهد لاتخاذ قرار سياسى دراسة كافية من ناحية ، أو أنها لم تدرس على نطاق واسع من ناحية أخرى حتى يتاح إقناع أي فرد يراقب الأمور من بعيد بأن العملية التى انتهجت فى اتخاذ هذا القرار هى عملية مرضية تماماً . والواقع أننا لم نهبط إلى الدرك الذى نتساوى فيه مع « الحالة التى يدير فيها رجل ذو نشاط عقلى خارق شئون شعب سلبى من الناحية العقلية » كما اعتقد مل — « وهذا أسوأ تصور للحكم الصالح » إلا أن عدد الناس الذين يتوقف عليهم اتخاذ قرار ما ، وعدد هؤلاء الناس الذين يستشارون ويقام لآرائهم وزن قليل لدرجة تستدعى الغرابة .

كما أنه ليس هناك أى ميل لزيادة ذلك العدد الضئيل — إلا فى حالة واحدة . ويعتبر هذا الاستثناء هاما . إذ أن من الواضح أن ازدياد النشاط الحكومى يستدعى التوسع فى الوظائف المدنية . ويقال أن $\frac{١}{٤٠}$ من السكان فى فرنسا يعملون فى الوظائف الحكومية فى الأحوال العادية . بينما تقل هذه النسبة كثيراً فى بريطانيا العظمى ، وقد تسببت عن بعض

الإجراءات مثل قانون التأمين زيادة عدد الوظائف بدرجة ملحوظة ، والحقيقة كما أوضحها مستر جراهام والاس أن كل مشروع تهدف به الدولة إلى إجراء تحسينات — يقتضى زيادة عدد الوظائف العامة . ويجب أن نعترف بأن مثل هذه الزيادة ليست بالضرورة عيباً بالغاً ولكن مقدار هذه الزيادة تسببت فى السنوات الأخيرة فى إثارة مشكلات خطيرة تعتبر أقلها شأناً تلك المشاكل التى تتعلق بالدخل العام . والأمر الحيوى الذى يتضح من كل هذا هو أن تطور الإدارة الحكومية فى كل دولة متمدينة لا يتنافى مع الاحتفاظ بالروح التحررية . ومن الصعب ألا نتشكك فى تطور أى قانون إدارى يخرج عن نطاق المحاكم العادية . وهنا تتضح ثورة الموظفين المدنيين الفرنسيين نفسها التى تقوم على نفس الأسس التى تقول بعدم تعارض ذلك مع الروح التحررية . ولقد مر موقف الطبقة العاملة إزاء الحكومة فى إنجلترا بتغير هام فى السنوات الأخيرة الماضية واتخذ صورة عدم الثقة فى الحكومة بشكل فعال ، وجدير بالذكر هنا أيضاً أن نشير إلى إعراض الشعب بصفة عامة عن قانون التأمين عام ١٩١١ . ومهما تكن النتائج الطيبة التى يحققها التشريع الاجتماعى — ولا محل للشك فى أن معظم أجزائه تحقق نتائج طيبة — إلا أنها لا تعوض المميزات التى كان من الممكن أن تنبثق عن عقول هؤلاء ممن أتيح لهم التمتع بتلك المنافع . ويتجه التشريع الاجتماعى اتجاهاً لا يحيد عنه نحو مذهب تبنى الدولة لرعاياها ، ومهما اتسع أساس الرضا الذى قام عليه هذا المذهب

ـ الذى يقضى بفرض بعض القيود على حرية الرعايا فى سبيل إقامة بعض التنظيمات ـ فإنه يعتبر من أكثر السموم فتكاً بالدولة الديموقراطية .

وقد يقلل هذا من المشكلة الأساسية وهى جعل أكبر عدد ممكن من الأشخاص يهتم بدراسة المسائل السياسية ويصدر أحكامه عليها بيد أنه لم يحل المشكلة حلا تاماً . وهناك ضرورة لاشتراك جمهرة الشعب فى الأمور السياسية على نطاق واسع حتى يمكن الإبقاء على المكاسب السياسية التى أحرزت خلال الخمسين عاماً الماضية . وقد يقال إن هذه هى الطريقة الوحيدة التى يمكن أن نلتمسها لكى نمهد السبيل أمام ظهور تلك الزعامة الفكرية والعملية التى يعتبر العالم فى أمس الحاجة إليها ؛ لأن أى شعب تقتصر أوجه اهتمامه على التأملات والأهواء أو على وسائل اللهو والتسلية لن يحقق أية مدنية عظيمة إطلاقاً .

ومن الممكن فى هذا الشأن أيضاً أن نقلل من أهمية الأجهزة السياسية إلى حد كبير . وهذا هو الواقع بالطبع إذ أن المسائل الرئيسية فى الديموقراطية هى تلك التى نطلق عليها المسائل الأخلاقية التى تعتمد فى الغالب على امتلاك العقل والشخصية أكثر من اعتمادها على أية عوامل أخرى . ولكن كلا من العقل والشخصية شيئان عديما الجدوى دون أن تتاح لهما الفرصة الكاملة لاستخدامهما وتطبيقهما فى الحياة . وهنا تبدو أن أجهزة الديموقراطية الحديثة قاصرة للغاية . لأننا لم نوجد صلة كافية بين المجالات التى تعمل فى نطاقها وبين مواضع اهتمام الرجل العادى . فقد جعلنا الحياة التى يحياها بوجه عام غير مرتبطة إطلاقاً بماهية قواعد السلوك التى

تعتبر الضابط لتلك الحياة . وواقع الأمر أننا نعانى من جراء طغيان المركزية التى تنتج عن اهتمامنا الكبير بالعامل الجغرافى فى الحكم . وجمعنا معظم أطراف السلطة فى نقطة واحدة هى الجهاز السياسى واهتممنا بتوزيع المهام التى تتفرع عن هذه النقطة فحسب حتى أصبحت جميع أجهزة الحكم التى يمكن أن نتصورها تتلقى تعليماتها من نفس هذا المصدر أو الجهاز . إلا أنه ليس هناك ما يؤكد وجود احتمالات جديدة .

٢

يطلق على إنجلترا عبارة « الدولة الموحدة » . فالملك فى داخل البرلمان هو وحده المصدر النهائى الذى تستمد منه السلطات القائمة . وتستمد كل هيئة من هيئات السلطة المحلية تلك السلطات التى يمكن لها أن تمارسها مباشرة أو غير مباشرة من بعض التشريعات البرلمانية . ومن المعترف به عامة أن نتيجة هذا النظام هى إلقاء معظم المهام على عاتق مجلس العموم ، واتخذت المشروعات التى يقصد بها تخفيف هذا الضغط منذ أن صدر « البرنامج التقدمى » الشهير فى عام ١٨٨٥ ــ اتخذت صفة بعض الإجراءات التى ترمى إلى اللامركزية . والأمر الذى كان ضرورياً فى نظر مستر تشمبرلين ورأيه الثاقب هو إنشاء مجالس قومية فى الأجزاء الأساسية من البلاد التى تشكل المملكة المتحدة . وكان يأمل من وراء ذلك لا أن يقصر اختصاص مجلس العموم على تولى المهام ذات الطابع العام (لا الطابع المحلى) فحسب ولكن ليجد أيضاً مخرجاً من ورطة المشكلة الأيرلندية . ونظراً للمشكلات المالية المعقدة التى تكتنف بالضرورة مثل هذا الاتحاد ، لاقت فكرة منح السلطات المحلية مزيداً من النفوذ ترحيباً وتحبيذاً فى أغلب الأحيان .

ولقد أدت الفوضى التى فشت خلال الفترة التى سبقت قانون إصلاح المجالس البلدية خلال القرن التاسع عشر — أدت إلى إعادة — تنظيم الحكم المحلى تنظيما ضرورياً كاملا . وحتى ذلك الحين ؛ ومنذ نظام المركزية الجاف الذى كان يسود فترة حكم التيودور ، لم تكن هناك روابط إدارية عملية بين السلطات المحلية وبين المصالح الحكومية فى هوايت هول . كما أدت الفضائح التى نجمت عن الفساد الذى كان يعم المجالس البلدية بالإضافة إلى القيود الحكومية الظاهرة التى كان يفرضها قضاة المقاطعات ويقصرونها على طبقة خاصة — أدى كل هذا إلى ظهور مصلحين متشددين — مثل شادويك — الذين حاولوا خلق نظام مركزى حكومى شامل ، ولكن الرأى العام الموروث الذى كان يحبذ وجود سلطات محلية شبه مستقلة كان عائقاً كافياً يحول دون اتباع الوسائل الإدارية الجافة التى كانت تعم القارة الأوربية إلى حد كبير . وهكذا أدى سبيل التطور إلى ظهور نوع من السلطات يختلف عن النظام المركزى الجاف الذى يطبق فى فرنسا من ناحية ، كما يختلف عن تشعب أالنفوذ وتفكك السلطات كما هى الحال فى الولايات المتحدة من ناحية خرى . ولحسن الحظ لم تبذل أية محاولات — كما هو الحال فى فرنسا وألمانيا — لوضع التقسيم الذى يميز بين الواجبات « القومية » والواجبات « الإجبارية » ، والواجبات « المحلية » أو الواجبات « الاختيارية » لأن التمعن فى هذا الموضوع أثبت أن ما وفق مستر ويب فى تسميته بطغيان بعض الفئات لا يناسب بأى قدر الحقائق التى قصد به تلخيصها .

وكان ما تم عمله أول الأمر هو تحديد المهام التى يكون من اختصاص السلطة المحلية القيام بها ثم بعد أن يزداد تطور هذه السلطة تدفع لها المنح أو تخصص لها بعض الاعتمادات لمساعدتها وتقوية ساعدها .

ولا يبدو أن تلك الوسيلة الأخيرة التى ابتدعها لورد جوزش لها أية فائدة سوى تبسيط الحسابات القومية ولكن الطريقة السابقة التى تقول بدفع المنح أو تخصيص الاعتمادات قد تكون اكتشافاً مالياً هاماً فى فن الإدارة الحكومية .

ولقد أصرجون ستيوارت مل منذ وقت طويل على ضرورة وجود قدر كبير من المعرفة والخبرة التى يمكن توافرها فى السلطة المركزية التى تتولى أمر الحكم ؛ والقيمة الفريدة لنظام المنح هى أنه يتيح للسلطة المركزية أن تشرف على جميع الأعمال الحكومية دون أن تتدخل تدخلا تفصيلياً قد تعتبره الهيئات المحلية تطرفاً تاماً منها . وهكذا تكون قد حققت — ولو نسبياً على الأقل — فضائل الإدارة اللامركزية دون أن تدع هناك مجالا لوقوع مساوئ الإدارة المركزية المتكاسلة . كما أنها تتيح للكفاءات تحقيق النفع العام فى بعض الاتجاهات وبذلك تدعم الحد الأدنى من الإجهاد على أقل تقدير . وعندما تريد السلطة المحلية الخروج عن نطاق سلطاتها الفعلى — كما حدث فى حالة مشروع ثيرلمير الكبير فى مانشستر — فيجب عليها أن تحصل إما على إذن من البرلمان مباشرة ، أو غير مباشرة عن طريق أية مصلحة حكومية مفوضة من البرلمان لتقوم بهذه المهمة .

ولا يمكننا أن ننكر بوجه عام أن عمليات هذا المشروع برّرت أمر البدء فى تنفيذه . ولا شك أن هناك أموراً كثيرة يرجى تحقيقها . فقد ظلت مجالس المقاطعات – لأسباب ترجع فى الغالب إلى طول المسافة بينها – ظلت مثل الدورات الرباعية التى كانت تعقد فى الماضى تصطبغ بصبغة أرستقراطية أو على الأقل تتصف بصفة أصحاب الأملاك ونتيجة لذلك كانت محافظة فى مظهرها إلى حدما . أما مجالس الإبراشيات التى تشكلت وفقاً للقانون الشهير الذى وضعه مستر راتشى – والتى كان الفابيون يتوقعون منها الكثير – فكانت بلا منازع فشلا ذريعاً . ولذا كان من النادر أن تتكون هذه المجالس – وحيثما تكونت عاقت جهودها المتاعب المالية وذلك بخلاف الأسباب الأخرى العديدة التى حالت دون أن تكون لها أية صفة فعالة . ولقد أقرت اللجنة الملكية القديرة منذ وقت قريب فشل إدارة قانون الفقراء وذلك منذ أن تم تعديله منذ حوالى ٩٠ عاماً ، وليس هناك من يرى الآن الإبقاء عليه فى نفس الاتجاهات التى ينتهجها فى الوقت الحاضر . ولقد كانت مجالس البلديات حتى الآن – وكما كان متوقعاً لها – تنال كل الرضى فى مزاولة أعمالها ، ولقد ضرب مستر تشمبرلين المثل الفريد فى إظهار الفرص التى تعتبر مفتوحة أمام من يعتزمون العمل فى ذلك المجال الخصب . وهناك بعض المشاريع التى قامت بها البلديات ليست ذائعة الصيت ولكنها لا تقل أهمية عن مثيلاتها لا سيما مشاريع إنشاء خطوط الترام فى عدة مدن مثل مدينتى مانشستر وجلاسجو .

ومع ذلك فهناك حقيقة لا يمكن تجاهلها هى أن بعض المعالم فى

الحياة الإنجليزية قد انطبعت فى المظاهر المحلية بالبلاد . ولم ترسم الاتجاهات التى تنتهجها السلطة المركزية فى تناسق تام بحيث تسمح بظهور الروح المرجوة والمشاريع اللازمة ، ومن هنا لا يجب النظر إلى توزيع لعب الأطفال على صبيان الملاجئ مثلا على أنه إهانة شنيعة . وقد أظهرت السلطات المحلية عجزاً فى النشاط الإنشائى فى المجالات التى تشبه التعليم والصحة العامة والنقل وتوفير الكتب ، وهذا لا يترتب على المستوى الذى يكون عليه الإشراف من الخارج فحسب ؛ لأن السلطة فى هذه الحالة ، كما هى الحال فى الأعمال البرلمانية ، تكون دائماً ترجمة للرأى العام السائد فى القيام بأعمالها . وقد تنال هذه السلطات بعض المنح ، ولكنها لا تفعل شيئاً سوى ذلك . وقد يكون ذلك أمر طبيعى بل إنه ليحدث فى المناطق الريفية أكثر مما فى المدن ، إذ يبدو أن أى تقدم فى الوسائل التى تتبعها الحكومة يعتمد دائماً على وجود عدد ضخم من السكان . وعندما يكتشف مستر جراهام والاس وجود كتب فى مكتبة الجامعة ببلده أو بعض مخطوطات كامبريدج فى أحد حوانيت قريته ، فإن المرء يشعر أن ذلك الانحراف الذى حدث فى توزيع تلك الكتب يعنى أنه كان محظوظاً فى قريته .

ومن العبث القول بأن هذا يرجع إلى استبدال النظام الديموقراطى بنظام حكم الخاصة . فالواقع أن أقدر الرجال لا يشغلون أنفسهم بالحياة المحلية المحدودة . فإذا كانوا ذوى تفكير سياسى فإنهم يحاولون أن يشقوا طريقهم إلى لندن ، وبذلك يصبح المجلس المحلى بكامل هيئته

المحلية الشيء الذى وفق مستر ويلز فى تسميته « موطن الفروسية لحثالة القوم » . فيقل التنافس بين الناس على تولى المناصب ، كما يصبح عدد الناخبين ضئيلا إذا ما قورن بمثيله فى الانتخابات البرلمانية . وقد تسعد بعض المدن بوجود بعض الكتاب فيها ، كما سعدت نوتينجهام بوجود سير صامويل جونسون فيها . وقد تظهر مصادفة نظرية سياسية تقنع عبقرياً فريداً مثل مستر سيدنى ويب بأن يصلح من حال مجلس المقاطعة بلندن . ولكن أحداً ممن حضروا اجتماعات الأوصياء أو لجان المجلس لا يمكن أن يستمد منها أى حماس . وكان السادة يسيطرون فى بعض المناطق الريفية ، أما فى المناطق الأخرى حيث يؤيد النواب المنتخبون التراث الإنجيلى ضد تدخل المنشقين ، فقد كانت توجد ذكرى باهتة لجوزيف آرك تعتبر خميرة لطموح عريض . أما فى القرى فمن المعتاد أن يكتشف المرء فى اللجان التعليمية فهما عميقاً حقيقياً للمشاكل القائمة — وهو فهم يرجع فى الغالب إلى وجود الأعضاء المختارين فيها . ويمكننا أن نعلق تعقيباً كافياً على هذا النظام بقولنا أن العمدة المثالى يجب أن يكون من بين اللوردات الأغنياء وذلك كما رأى مستر ريد ليتش . ومع ذلك فليس هناك من يقرأ صفحات التاريخ التليد لإشراف الطبقة الارستقراطية الذى جمعه مستر ومسز ويب ويشك فى تحسن طابع الحكم المحلى عندما يقدر بالمقارنة مظهره الشعبى . فهناك سعة أكثر فى الرأى ومرونة أكثر كما يوجد تقدم فنى كبير . أما مصدر عدم الارتياح فلا بد أنه يكمن فى بعض النواحى الأخرى .

ويعتبر المزاج الشعبي فى هذا الشأن كبير الأهمية . وبالطبع إذا ما نظرنا نظرة أوسع وجدناه انعكاساً خاصاً للخمول الذى كان يسود السياسة بوجه عام . فهناك كثير من الأمور الفنية فى الشئون المحلية حتى أنه من الصعب إثارة الاهتمام إلا فى حالة ما إذا كان المرء منغمساً فعلا فى تفاصيلها ، وأى تمهيد قاصر لها سوف يثير النقد بين هؤلاء ممن ينتهجون هذا السبيل . فقد تثير فضيحة حول العقود الاهتمام الذى نتوقعه ، حيث تتركز الأضواء الشعبية الثائرة حول شخصية معينة . ولكن هناك ميلا عاماً لارتباط الاهتمام الشعبي فى معظم الأحوال بالمشكلة الأساسية الفريدة « مشكلة المعدل الضرائبي » . ولا يمكن أن تكون هناك صيحة أكثر قوة فى الانتخابات الشعبية من مجرد الوعد بالعمل على تخفيضه . وليس هناك من شيء يقابل باستياء شديد — كما أبدت ذلك برامج هيئات المشترين — أكثر من ازدياد المصروفات فى المجالس البلدية . أما بديهيات مستر جلادستون عن الحكم المحلى — تلك البديهيات التى لم يفهمها قط — فما زالت ذات أهمية كبيرة هنا ، وكانت نتيجتها أن عدداً قليلا من السلطات تشجع على ممارسة تلك التجارب التى تعتبر ذات أهمية خاصة . وأن الروح التى حدت بمستر لانسبرى لأن ينشئ مدرسة للقانون فى شنفيلد هى الاستثناء الوحيد وليست القاعدة العامة ، وقد لاقت المدرسة استياء شديداً واعتبرت بذخاً زائداً وإسرافاً بالغاً . ويمكننا أن نقول أن كل هذا ليس مفهوماً تماماً . فإن وطأة معدل الضريبة لا تقع على عاتق الملاك ولكن على كاهل المستأجرين أما إعفاؤهم منها فيعتبر

مقدمة لزيادة الضرائب . ويضطر دافع الإيجارات العادى إلى أن يوازن بين دخله ونفقاته . وهو يميل إلى اعتبار بعض الأشياء مثل مشاريع الإسكان التى تقوم بها البلديات والخدمات الطبية التى تقدم للمدارس ومراكز الترفيه ، يعتبرها حركة نحو الاشتراكية التى لا يزال يخشاها . وهو لا يستطيع إلا بمجهود عاجل أن يجعل أبناءه يبدأون بمستوى يشبه مستواه وأن يمنع بناته من معرفة الطريقة التى يحصلن بها على معيشتهن ، وهو يعتبر الإنفاق على مثل هذه الأشياء بمثابة منح الفقير فرصة التغلب عليه فى سباق الحياة .

وتتضح قيود مثل هذا الرأى فى ذلك الشأن أكثر الوضوح فى الأشياء التى تتعلق بالعقل . فإنه يوجد فى مانشستر مثلا مكتبة فريدة معدة إعداداً تاماً لاستقبال جمهور يربو على ثلاثة أرباع المليون ، ويرجع تفوقها فى النواحى المسرحية والموسيقية إلى حسن مصادفة وجود بعض الأغنياء الذين يتولون رعاية الفنون . أما فى خارج مجال العلوم التكنولوجية التى تستدعى وجود معدات كاملة للمطالب التجارية أكثر من أى فرع آخر ، فإن جامعتها تدين فى امتيازها الذى كان لها على طول المعرفة التاريخية لا عن طريق هبات المجلس البلدى ولكن عن طريق الحماس المتدفق من جانب اثنين من العلماء البارزين اللذين كان من الممكن أن يرحلا إلى ليدز أو لندن أو أكسفورد من وراء التشجيع الذى كان يتلقيانه من المجلس البلدى ، وجدير بالذكر أنه لا يكاد يوجد نص يقضى بدراسة طرق الحكم أو تعليمها . وقد يشعر المواطن فى مانشستر

بكره نحو المواطن فى ليفربول ، ولكن اهتمامه بحالة الأسعار تجعله لا يبذل من الجهد فى تحسين حالته نفس القدر الذى ينفقه فى بث الكراهية ، وتوجيه الشتائم ؛ وإن أى فرد يتجول بالشوارع المزدحمة الوضيعة التى تزخر بها تلك المنطقة التى تسمى بآنجل ميدو ، أو يتمعن فى المناطق المزدحمة القذرة فى شيتهام — سوف يتحقق على الفور من ضآلة القدر الذى تتدخل به قوانين الإسكان فى حقوق الملكية المقدسة ، وسوف تزداد حدة ذلك الشعور البليد عندما يشرع المرء فى مقارنة تلك الأماكن بروعة المقاطعات العريقة مثل شارع فلسطين والمناطق المحيطة به.

ولا يمكن للمرء أيضاً أن يباهى بذلك فى الأماكن الريفية ، فما زال نفوذ الكنيسة والأرض على سكان تلك المناطق نفوذاً مسيطراً يعمل على تضييق العقول لدرجة أنه كان من الصعب على مستر فيشر — الذى أبدى حماساً منقطع النظير — أن يمد يده إلى المدارس الريفية ، ومن النادر أن تشق الصحف اليومية طريقها إلى حجراتها ، ويبدو أن الكتب التى تتناول الحياة الخاصة للعائلة المالكة هى الموضوع الوحيد الذى تستهلكه المكتبات هناك بانتظام وذلك بخلاف كتب الأدب . والواقع أن الريف لا يصبح أمراً واضحاً للأمة كلها وضوحاً جلياً إلا فى حالة وجود أنباء تفيد بتدفق كميات الفحم منه . كما أن نفوذ صاحب الضيعة يتناقص بسرعة كبيرة منذ أن جعلت السيارة أمر الوصول إلى لندن شيئاً ميسوراً ، وغالباً ما يتداعى النفوذ بالوراثة إذ يحل محله نفوذ رجل المال والأعمال الذى يعتبر القرية الحاشية التى تلحق بالعزبة والتى يمكن أن

يقضى فيها عطلة الأسبوع . ولا شك أن هناك مفكرين من أمثال توماس هودكين لا زالوا يؤمنون بكل عواطفهم فى الواجبات التى تستلزمها الملكية ولكن احتراف السياسية فى الريف هو أمر يتوارثه الأبناء عن الآباء أو أنه أمر لا وجود له فى الريف على الإطلاق . ومع ذلك فليست هناك أماكن تتطلب وجود بعض السياسيين فيها كتلك الأماكن .

ومن المصادفة إلى حدما أن يرتبط انعدام القدرة الإنشائية بدولة موحدة على تلك الصورة . فالحقيقة التى لا يتطرق إليها أدنى شك هى أن تقسيم السلطات الذى يعتبر من خصائص الحكم الفيدرالى لابد وأن يخلق روح التجربة مهما أخفق فى نواح أخرى والواقع أنه جدير بالذكر أن نشير إلى أن فقر السلطات المحلية يجب أن يرتبط فى الأذهان بالدول الموحدة مثل إنجلترا وفرنسا وبلجيكا حيث لم تبذل أية محاولات لخلق سيادة تعاونية . ولا شك أن الطابع المحلى الذى ساد الحياة الريفية فى ألمانيا على مر التاريخ قد احتفظ بمظهره بالرغم من المؤثرات السيئة التى كانت تفرضها عليه المركزية الإمبراطورية ، وبالرغم من نقاط الضعف التى تحفل بها تلك النظم الريفية هناك إلا أنها كانت تفسح المجال أمام المفكرين أكثر مما كانت عليه الحال فى بريطانيا العظمى . أما فى الولايات المتحدة فإن طبيعة العمل كانت فى الواقع أقل شأناً من المهام الواجب انجازها ، غير أن مستقبل أى رجل يشتغل بالسياسة فى الدولة أو فى المدينة هناك يتيح له مميزات عملية من حيث إمكان قيامه بمجهودات إنشائية أكثر مما يتاح لمثيله فى أى بلد آخر فى العالم . ولكن هذه الظروف

التاريخية والجغرافية المواتية هى المسئولة ، ولو إلى حدما — عن هذا التباين . فهناك استحالة اقتصادية مادية لقيام الحكم الموحد فى أمريكا ، إذ أن بذور الميراث الفيدرالى كانت مغروسة هناك منذ أمد طويل .

وليست هذه هى الحال فى إنجلترا ، فبالرغم من أنه ليس من الضرورى أن نقبل قول مستر فريمان بأن الدولة إذا كانت موحدة الآن لا يجب أن تعانى التقسيم مرة أخرى ، فإنه قد يراودنا الشك فيما إذا كان لدى إنجلترا الأساس الدستورى أو الاقتصادى أو الإقليمى الذى يمكن أن تقام عليه دولة اتحادية . ومن المهم أن نتذكر أن الطابع الاتحادى لا يحتم بوجه عام تخفيف ضغط العمل عن السلطة المركزية ، فالواقع أن أمريكا تعج بنفس الشكاوى التى تملأ إنجلترا من جراء ازدياد ضغط العمل . ولا يعدو الحكم عن طريق المشورة هناك سوى أن يكون مجرد تعبير جميل أكثر مما هو عليه فى الدول التى تطبق نظماً مركزية . ولاشك أن فصل السلطات قد أدى إلى تقليل عدد الرعايا الذين يجب على الحكومة الاتحادية أن تركز انتباهها عليهم ، ولكن يبدو أن التباين فى هذا المجال يعتبر أكثر مما يمكن أن يعوضه ازدياد الكثافة ، وتكون انجلترا وحدة اقتصادية متماسكة لدرجة أنها بالنسبة للعدد الغفير من السكان ذات نظام لا مركزى جدير بالعناية أكثر مما هو نظام اتحادى . فمن الواضح مثلا أن انتهاج سياسة تعليمية منفصلة — وهذا أمر بسيط يمكن الاتفاق عليه — يعتبر شيئاً ممكناً بل يرجى اتباعه فى جميع الأجزاء التى تكون المملكة المتحدة ، ولكن اتباع سياسة منفصلة فى

نواحى الضرائب قد يثير معارضة شديدة ويخلق صعوبات جمة فى تطبيقها بحيث يصبح من المشكوك فيه أنها سوف تستحق الثمن . أما فى الأمور التى تأخذ طابعاً محلياً واضحاً مثل ترك أمر كنيسة ويلز لويلز نفسها وأمر المستأجرين الاسكتلنديين لاسكتلندا وأمر المناطق المزدحمة فى دبلن إلى السكرتير الأول المقيم دائماً فى دبلن ، فإنها ستعود حتماً بفائدة دون منازع . ولكن كل هذا سيدع المشاكل الحيوية فى داخل كل جماعة دون معالجتها . حتى ولو فرضنا أن ذلك قد خفف العبء عن مجلس العموم فلن يجدى ذلك شيئاً أكثر من إنشاء عدة مؤسسات للوساطة لا يمكن بأى حال أن تخفف من وطأة المشاكل الإدارية الحالية من ناحية ، أو أنها لا يمكن أن تربط نفسها بأى مصدر جديد للرأى العام من ناحية أخرى . فإنه يجب أن ينبثق الحافز الحقيقى للعمل من داخل نطاق الجماعة المحلية .

والواضح أن ما يتطلبه الأمر هو إيجاد شىء يوفر بعض المزايا للنظام الاتحادى الإقليمى دون أن يقضى على السيادة البرلمانية بأى حال من حيث الإشراف النهائى . ويجدر بنا هنا أن نصر على ألا يكون هناك فى الواقع حد فاصل بين الحكومات الإتحادية والحكومات الموحدة ، فإن الاختلاف الوحيد بينها — كما أوضحه سيلى منذ مدة طويلة — هو درجة النفوذ الذى تتمتع به السلطات المحلية أو الموكولة إليها . فقد توكل الولايات المتحدة نظرياً أمر القيام ببعض المهام المعينة إلى الحكومة الاتحادية ، وتوكل أمر تولى السلطات الباقية والغير محدودة إلى الولايات

نفسها ، غير أنه ليس هناك من يطلع على تفسير المحكمة العليا للدستور ويتساءل عن مدى استحالة تقسيم هذه السلطات تقسيماً نهائياً . وستتضح مرونة مثل هذا النظام الاتحادى فى هذه الناحية لأى فرد يقوم بمقارنة كتاب هاسكل « بنك الدولة الفاضلة » مع كتاب ماكراى « الولايات المتحدة » . ولاشك أن النظام الاتحادى ينبثق عن امتزاج جماعات كانت منفصلة فيما قبل ، وهى بذلك مختلفة عن النظام اللامركزى الذى يقضى بإيجاد فواصل جزئية حيث كانت تجتمع كلها فى وحدة كاملة من قبل ، ومع ذلك فإن كلا النظامين لا يعدو فى واقع الأمر كونه محاولة لإيجاد أيسر الوسائل فى إدارة المناطق . ولقد أكد البروفسور دیسی أن النظام الاتحادى ينتج عن خلق دولة قومية ، ومهما كانت القوى الأصلية التى كونت الدولة فستصبح الحقيقة آخر الأمر — كما أوضح القاضى هولمز — « أن تتطلب الرفاهية القومية — كما يفهمها الكونجرس — اتخاذ موقف يختلف فى نطاقه عن موقف الدولة التى تحافظ على نفسها » . ومما لاشك فيه أن النتيجة التى تسفر عنها تلك الحاجة المتزايدة هى قدر من التبعية المحلية التى تتغير بتغير احتياجات الأمة . ومع ذلك فإن من المزايا الفريدة للنظام الاتحادى أن خلق الولاء القومى لا يقضى على الاهتمام الخاص الذى يبديه المواطن فى الإقليم الذى ينتمى إليه . وإن سيادة برلين على ميونيخ لا تقلل من إيمان المواطن البفارى بها . وسوف يدعى المواطنون المتحمسون فى شيكاغو تفوق بلادهم الظاهر على مدينة بوسطن أو نيويورك ، كما تحث القومية

سكان المدن الصغيرة فى غرب الوسط على مقاومة دواعى الحدود . وإن ذلك التباين الداخلى فى الولاء هو الذى يجعل من الميسور إنشاء مراكز حكومية فعالة منفصلة عن واشنطن . وليس هناك أية دلائل تبرهن على أن الحكومة الاتحادية ضعيفة أو محافظة كما توحى بذلك السلطة العتيقة . وهذا الضعف هو مجرد الواقع النظرى الذى يفضى إلى أن فصل السلطات يفسح المجال أمام المنافذ القانونية للصراع الذى تعمل الدولة الموحدة على تحاشيه بالرغم من أنه يجب ملاحظة أن بريطانيا خاضت حرباً أهلية . وحيث تستدعى الحاجة وجود سلطات متعددة ، نجد أن التجارب الأخيرة أوضحت أن هذه السلطات موجودة فعلا فى الوقت الحاضر ، وليس هناك أى موظف عام فى العالم كله يتمتع بنفس السلطة التى كانت فى يد رئس جمهورية الولايات المحدة عام ١٩١٧ . بل وعلاوة على ذلك ، فإن الدولة الموحدة لم تحاول أن تتجنب مثل هذا الخطر . ويبدو أن الخبرة توحى بأن تجنب هذا الأمر ليس مسألة تتعلق بالقانون وإنما تتعلق بالسياسة . كما أن الدراسة الحقيقية للدولة وللجهود التى تبذلها المجالس البلدية فى أمريكا تبرهن على أنها بريئة من تهمة التزام الروح الرجعية ، بل إن الدارس لها سيجد نفسه وجها لوجه أمام فيض من التجارب التى يمكنه أن يشق طريقه خلالها بصعوبة بالغة . وليس من المؤكد أن المناطق الإدارية أو فصل السلطات فى الولايات المتحدة أمران بلغا حداً مثالياً . بل على العكس فإن من الواضح أن هناك حاجة ملحة لتغييرها إلا أن هذا يعنى أن الإطار الحكومى الذى وضع وفقاً للأفكار التى كانت

سائدة فى عام ١٧٨٧ لا يستقيم أو يتناسب بعد مضى قرن ونصف عليه ؛ وليس هذا بأى حال سبباً يدعو للشكوى فى فترة شهدت تغيرات مادية لم يشهدها أى عصر سابق . وهذا لا ينسخ الافتراضات التى يتضمنها النظام الاتحادى .

ولقد أوضح لورد برايس أنه ليست هناك حجة تتعلق بالحكم المحلى يمكن القول عنها أنها تحبذ قيام النظام الاتحادى دون أن تؤيد قيام النظام اللامركزى . وإذا ثبتت صلاحية أى من النظامين فإنه يصبح بمثابة وسيلة للتجارب تعد صعبة – إذ لم تكن مستحيلة – لكى تطبق على مساحة دولة بأكملها . أو أنه يخفف الضغط عن الأعمال الإدارية فى الأمة عن طريق توكيل أمر القيام بالمهام النهائية – التى تكون ذات طابع محلى – للسلطات المحلية ، أو أنه يكون بمثابة حاجز قوى يوضع أمام مخاوف الإدارة الحكومية المركزية ، وهو يعتبر أمراً تدعو إليه الحاجة فى السنوات الأخيرة . ويبدو أن الأسباب المالية فى انجلترا أدت إلى تحبيذ الأخذ بالنظام اللامركزى . فإن مقاطعة هوايت شابل مثلا تدفع معدلا ضرائبياً يعتبر أقل نسبياً من المعدل الذى تدفعه مقاطعة هامستيد ، بالرغم من أن مطالبها الحكومية تعد أكبر من مطالب الأخيرة . وكان ولابد أن تعتمد الإصلاحات فى هوايت شابل على المساعدات المركزية أكثر مما تعتمد عليها الإصلاحات التى تجرى فى هامستيد . وطالما استمر العمل بنظام المنح الحكومية فإن إيقافها يدعو حتما إلى الأسف العميق ، فإن كل سلطة محلية يجب أن تعتمد على خزانة الأمة من أجل معونتها .

وإن أى أمر يطرأ على الطابع اللامركزى للميزانية سوف يؤثر تأثيراً عميقاً على الفور فى مكانة مجلس العموم – وهذه مسألة خطيرة فى تشعب اختصاصاته أكثر مما يجول فى اعتبارنا – كما أنه يثير جميع المشاكل التى تواجه المصالح الحكومية المركزية فى عدة أماكن بدلا من أن تتركز فى واحد منها . ومن الواضح أنه يجب دفع هذه المعونة اعتماداً على القيام بالوظائف على خير وجه . وهذا يستدعى الاحتفاظ بإشراف تفتيشى فى السلطة المركزية – سواء أكانت هناك سلطات وسيطة أم لا . وطالما كان الحكم المحلى ينفق عليه إلى حد ما من غير الأموال القومية فليس هناك داع لإيجاد فواصل نهائية .

ولسنا نقصد هنا أن نؤكد أن الإشراف المركزى للسلطات المحلية قد حقق نجاحاً كبيراً . بل على العكس فليس هناك من ينفى ضرورة إجراء إصلاحات شاملة فى هذا الاتجاه . فمن الواضح مثلا أنه يجب أن تجبر هيئة الحكم المحلى على استخدام مراجعين محترفين فى مراجعة الحسابات المحلية . وليس هناك شك فى أن معظم ما يسمى بالتفتيش ليس إلا فحصاً سطحيًّا ، ليس له فى الواقع أية قيمة كبيرة . ولاشك أن حق تقييد الحسابات فى دفاتر يعتبر قوة احتياطية لا تخلو من فائدة وذلك خلال التعامل مع المناطق المحلية المتخلفة بشكل غير عادى ، ولكن يبدو أن هذه الطريقة غير مجدية إلى حد كبير حيث أمكن تحقيق مستوى الحد الأدنى . وما زال هناك الشيء الكثير الذى يجب عمله فى سبيل إعداد تقارير مركزية خاصة بالمهام المحلية . ويمكن استخدام طريقة البحث

هذه والحصول منها على نتيجة أكبر مما يمكن أن يحققه مجرد التأثير الدائم للدعاية الدائمة ، وهذه حقيقة جديرة بالاهتمام الذى يبديه المفتش عند قيامه بأبحاثه فى المشروعات المحلية . ولكن عندما ينتهى الباحث من تقديم نقده الأخير يصبح من المستحيل الكشف عن العلاقة بين السلطات المركزية والسلطات المحلية دون أن يؤخذ فى الاعتبار أن هذه أداة هامة فى إظهار الكفاءات التى لا يمكن توفيرها بغير ذلك . فهى تفتقر إلى قوة النظام اللامركزى الفرنسى الذى يعمل وكأنه مخدر حكومى فى الشئون المحلية ، بيد أن له مرونة كافية تجعله يثبت وجوده كسلاح له قيمة حقيقية .

والحاجة الحقة تدعو إلى أن تقوم السلطات المحلية بمزاولة واجباتها أكثر مما تؤديه فى الوقت الحاضر ، ولن تعوزنا الدلائل على مقدار حاجتنا إلى تأديتها لوظائفها . فقد أكد مستر هربرت فيشر مثلا رغبة هيئة التربية فى أن تتعدى السلطات المحلية الحد الأدنى للإجبار المركزى . والواقع أن هذه الرغبة تحدد بالضبط الأمر الذى تدعو الحاجة إليه هنا . فليست السلطات المحلية بحاجة إلى إختصاصات فعلية جديدة أكثر من حاجتها إلى تفويض السلطات المركزية باختصاصات على مستوى أعلى يفوق الحد الأدنى المتاح للاختصاصات التى تتمتع بها الآن . فمن اختصاص السلطات المركزية أن تقوم — وبخاصة فى أمور الصحة العامة والتعليم — بوضع أساس للصرف يمكن أن يقوم عليه صرف أية منح مالية . ومن السهل تحريك الحوافز على التقدم عن طريق تخصيص زيادات فى

المنح تتخذ مجالا أوسع نطاقاً نسبياً ذلك إذا ما تعدت المصروفات المحلية الحد الأدنى المقرر لها . وعلى هذا يجب إلغاء نظام الدخل المحدد بعد الآن . فهو يقوم فى الوقت الحاضر مقام ضمان للجمود أو القصور الذاتى . ويجب وضع حد لإجراء أى تجديد حيث أن الخدمات اللازمة فى رأى التفتيش المركزى لا تؤدى على وجه مرض ، ومن الواضح أن مثل هذا الاختصاص يجب أن يتيح للسلطات المركزية إزالة أسباب الشكاوى التى يعبر عنها الجمهور . ويمكن تحقيق الكثير عن طريق فرض قيود متعددة على تنفيذ المشروعات التى تهدف إلى خدمة المصلحة الخاصة أكثر مما يوجد فى الوقت الحاضر . فإن هذا الإجراء يستنزف نفقات طائلة تصرف فى غير محلها . ومن النادر ألا يلتجئ المرء إليه ، إلا عندما يشعر بأن السلطة المركزية ليست على استعداد للتصديق على المشروع المحلى . ولقد أثبت الإجراء الذى ينفذ وفقاً لهذا النظام المؤقت جدارته فى عمله ، ويمكن أن يتخذ الضمان ضد خطر النظم الإدارية بالحصول على تصديق الناخبين المحليين أو رفضهم لأمر السلطة المركزية . وليس هناك أحد ممن شاهدوا نظام المشاريع الخاصة أثناء سريانه ، يمكن أن يجانب الاقتناع ببطئه وبعدم جدواه من ناحية — واستنفاد الوقت القومى الذى يقتضيه تنفيذه دون وجه حق من الناحية الأخرى . ومما يدعو إلى الرثاء أن نرى مجلس العموم يحول مناقشاته للمسائل الهامة إلى مشكلة إنشاء مصانع للغاز فى جرافسند أو مد خطوط الترام فى كامبرويل . وقد يكون من المفيد فى أية ناحية أخرى أن نوضح أنه لا يمكن أن يصدر أحد حكماً

حقيقياً على صلاحية الحكم المحلى حتى تبذل محاولة ما لتسوية نظم التقدير الحالية وللعمل على كفالة إعادة التقدير فى فترات متباعدة متكررة . فإن هذا الموضوع تسوده الآن فوضى متفشية حتى أصبح من الصعب أن نقول — دون أن نجرى فحصاً دقيقاً لا تقوم به السلطة المحلية وليس هناك ما يدعو السلطة المركزية إلى القيام به — أن نقول ما إذا كانت الأموال التى تجمع فى أية منطقة تعادل المبالغ التى يجب أن تساهم بها هذه المنطقة فى تصريف أمورها .

ومن الواضح أن مثل هذا البحث سينتهى إلى بعض الافتراضات . وكل محاولة تبذل لرفع مستوى الحكم المحلى ستتطلب نفقات أكثر وتستدعى وجود رأى عام مستنير أكثر من الآن . ومن المؤكد أن أول هذين الشرطين (وهو زيادة النفقات) لا يعتبر أصعب المشكلتين إذ هو أيسرهما . فنحن قد تحققنا خلال الأعوام الأربع الماضية من كثرة مصادر الثروة التى يمكن أن يوفرها مجتمعنا على الأقل ولكننا تركناها دون أن نلمسها . وبوسعنا أن نجرى تغيرات كثيرة إذا امتنعنا عن إظهار العطف على ملاك الأراضى ، ذلك العطف الذى جعل سير روبرت بيل يحاول أن يغرى هؤلاء الملاك بقبول نظرياته الثورية الأخيرة والتى لم تكن متوقعة . بل فى مقدورنا أن نفعل أكثر من ذلك إذا رفع هذا الضغط الواقع على جباية الضرائب المحلية بواسطة تأثير سير ماسى لوبز . وعلينا أن نعالج مشكلة تحديد المعدل الضرائبى بنفس الروح التى نعالج بها مشكلة فرض الضرائب . وعلينا أن نقرر ما نحن

فى حاجة إليه قبل أن نقرر المقدار الذى يجب تحصيله . فمن المؤكد أننا لا نقوم فى مسائل الإسكان بأكثر من أن نوضح لصاحب الأحياء القذرة أن هناك نتائج مالية سوف تترتب على عدم رضائنا عنه . ومن النادر أن يطبق المبدأ الأساسى فى فرض الضرائب ـ ذلك المبدأ الذى يقول بأنه يجب أن يتناسب الثمن مع الربح الذى يعود على البائع منه وهكذا يثبت السعر بالنسبة للمشترى . وسيكون هناك ـ علاوة على ذلك ـ ربح حقيقى وذلك عندما نترك للسلطات المحلية فرصة كبيرة للاختيار فى مسألة فرض الضرائب بما يتناسب مع أهدافها المحلية ـ على أن يترك المعدل الأساسى للضرائب جانباً . فإن فرض الضرائب مثلا على دور اللهو والتسلية يعتبر مصدراً للدخل يمكن أن تكسب من ورائه السلطة المحلية ، ولكن ليست السلطات المحلية كلها لها نفس النصيب الوافر مثل دونكاستر ، إذ أن أى فرد يقف خارج الملاعب الضخمة لكرة القدم فى مانشستر لا بد وأن يشعر بأن هذه الجماهير الغفيرة هى هبة سماوية بعثها الله لواضعى النظريات الاقتصادية الذين كانوا يبحثون عن مصدر دخل غير ملموس .

ومع ذلك فلا تزال هناك المشكلة الكبرى وهى إيجاد رأى عام مستنير ؛ ومن العبث أن ننكر أن هذه المشكلة معقدة فإن مجرد الحقيقة العارية التى تقول بأن الإمكانيات التى تخولها قوانين الحكم المحلى لم تستخدم ـ تعتبر شهادة على عمق المسائل التى يعالجها . وقد يساعد التشريع على تكوين الرأى العام ، ولكن يبدو أنه غير قادر على السيطرة

عليه سيطرة تامة . ولاشك أن هذا يرجع فى بعض نواحيه إلى اعتياد النظر إلى السلطة المركزية برهبة وخشوع . وقد يرجع فى معظمه إلى مجرد الجهل بالسلطة والنفوذ الذى يمكن أن تمارسها أية حكومة محلية قوية . ولكن الكثير منه يرجع إلى أسباب أكثر عمقاً وأكبر أهمية .

٣

تعتبر مشكلة الحكم المحلى المشكلة التى تواجه الدولة الحديثة ، ولكن على نطاق أصغر ، فهى تكاد تثير نفس المسائل التى تثيرها المشكلة العامة للنظام النيابى الحديث . وإن مجرد وضع عدد كبير من الاختصاصات فى يد أية سلطة لن يحل شيئاً من تلك المشاكل ؛ فإن العمل الجوهرى هنا هو تشغيل دولاب هذه الاختصاصات . والواقع أننا نعتبر فى هذا المجال خارج نطاق القانون . فنحن لا نتناول هنا مسألة كفالة الحقوق ، ولكننا نتناول مسألة تحقيقها ، وذلك بالطبع موضوع يختلف عن الموضوع الآخر اختلافاً كبيراً . ويهمنا أن ندرس الغرض الذى تشكلت بمقتضاه مثل هذه الاختصاصات . بيد أن هذا الغرض لا يمكن أن يكون بخلاف القانون ــ سوى مجرد إعلان ، فقد تقوم المحكمة العليا فى الولايات المتحدة بإعلان دستور شرعى يقضى بإعلان الحرب الأهلية . والواقع أنه يجب الكشف عن هذا الغرض بطريقة عملية من واقع العمليات الفعلية للتفاعل المشترك لهذه الاختصاصات . ولقد أصبح من الشائع اليوم أن المصدر الحقيقى للسلطة فى أية دولة يكمن فى يد المسيطرين على طاقتها الاقتصادية . فالإرادة الفعالة هى إرادتهم ؛ والأوامر التى

تطاع هى أوامرهم . ولا يختلف هذا فى الحكم المحلى عنه فى الحكم المركزى . فإن مجلس مدينة مانشستر مثلا . سيمثل – على وجه العموم – الأغراض العادية التى يرمى إلى تحقيقها حفنة من رجال الأعمال الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى ، وسوف تصطبغ إرادتهم بتلك الأغراض أكثر من اهتمامها بأية مسألة هامة أخرى ، وهذا – كما لاحظه القاضى هولمز – هو المصدر الحقيقى الذى يكمن وراء الأحكام التى عبرت عنها المحكمة العليا للولايات المتحدة . ولايدفعنا هنا أى دافع خبيث ، فإن هذا لا يعدو أن يكون أكثر من مجرد تأكيد بأننا لا يمكننا أن نهرب من بيئتنا – فإن هؤلاء الذين بيدهم السلطة سيرون – دون شك – أن تعريف الخير هو « المحافظة – بطريقة ما – على الحالة الراهنة كما هى » ، بالضبط كما يحدث عندما يجد ملاك الأراضى أن إلغاء قوانين الحبوب يعنى القضاء عليهم اقتصادياً ، وكما يرى أصحاب الصناعات فى قوانين المصانع كارثة تجارية تحيق بهم . وكقاعدة عامة نجد أننا نماثل بين مصالحنا الخاصة والمصلحة العامة ونعبر عن ذلك فى نتائج الانتخابات .

إذن فالتشريع يعكس الأفكار التى وضعته ، سواء أكان واضعوه أعضاء فى البرلمان أو من بين طوائف الموظفين . والطبيعة البشرية تفرض هذا الأمر . فإذا ما روعى هذا ، تصبح المسألة الهامة فى العمليات السياسية هى طبيعة تلك الأفكار ، إذا كان لهذا التشريع أن يمثل الاحتياجات والرغبات العامة بالمعنى الواسع . ويجب أن توسع الدائرة (التى

انبثق منها هؤلاء الواضعون) حدودها إلى مدى بعيد ، بل إن على واضعى التشريع أنفسهم أن يكونوا ممثلين فعليين من حيث صفاتهم . ومن المؤكد أنه يكمن هنا مصدر لكثير من الصعوبات التى تواجه الحكومة الحديثة . وقد تمكنا — فى إنجلترا على الأقل — أن نتجنب التهريج السافر الذى يحفل به النظام النيابى الذي يتجسم فى الامتيازات التى كان يحصل عليها الأفراد فى بروسيا ؛ غير أن حق الملكية ما زال ينال التأكيد المرجو بطريقة ملتوية وغير مباشرة . ولقد اقتصر عمل الحكومة فى معظم الأحيان على الطبقة الوسطى ، وقد عكست النتائج إلى حد كبير قدرات هذه الطبقة وأهدافها . فلدينا — فى الحكومة المحلية مثلا — إصرار حكيم على وضع نظم كفيلة بكسح المجاري وتوفير المياه الصالحة للشرب ، وإنشاء تعليم ثانوى معقول لمن يقدرون عليه ويستطيعون تحمل مصروفاته ، وإنشاء تعليم فنى حتى يمكن تزويد الصفوف الوسطى فى النظام الهرمى الصناعى ، ووضع نظم لتوفير الإضاءة السليمة — وهذه كلها هى الخصائص التى تتميز بها الحكومة المحلية . وكلها جميعاً تمثل أيضاً المطالب العامة ، ولقد أحرزت الحكومة المحلية بعض النجاح فى توفير هذه المطالب العامة بالضبط كما أحرزت الحكومة البرلمانية النجاح فى كفالة الحريات العامة . ومن الصعب أن تقتصر عملية كسح المجاري على طبقة واحدة بعينها ، كما لا يمكن أن تقتصر أية جامعة حديثة (خارج أيرلندا) على أبناء عقيدة واحدة ؛ ولقد أصبح فى مقدور النظام الحالى أن يكفل طابع التعميم الذى تنطوى عليه مثل هذه الخدمات .

ولكن ثبت قصور هذا النظام فى نفس النقاط التى ثبت فيها قصور النظام الآخر الأوسع نطاقاً . فإذا ما تخطينا حدود احتياجات الطبقة الوسطى مثلا ، تسللنا إلى داخل النطاق الشائك . فلقد أثبت الحكم المحلى ، والحكم البرلمانى فى إنجلترا أنهما شيء يدعو إلى الرضا بالنسبة لرجل مطمئن إلى دخله وعلى جانب من الثراء ، ولكنهما لم يحققا شيئاً بالنسبة للطبقات التى تعتبر أدنى من ذلك . وكان إدراك هذه الحقيقة فى السياسة القومية هو الذى أدى بعد عام ١٩٠٦ إلى بعث فكرة الديموقراطية الصناعية بوصفها مسألة على جانب كبير من الأهمية ، فلقد أوضح العمل — فى مجال السياسة — المدى الكبير الذى تنعكس بمقتضاه النظم الاقتصادية السائدة فى نظريات الحكم . فإن الحكومة المحلية فى إنجلترا هى حكومة تعتمد على دافعى الضرائب ، ولابد أن يعنى هذا فى ظل النظام الحالى أنها حكومة تقوم وفقاً لأفكار هؤلاء الذين يشعرون بوطأة الضرائب . ولكن إرادة دافع الضرائب يمكن استغلالها استغلالا مثمراً إذا ما وجهت نحو تحقيق مطالب الطبقة العاملة التى تعتبر خارج نطاق المسائل التى تهم دافع الضرائب . وليست مشروعات التوسع فى عمليات الإسكان الضخمة وإنشاء مكتبة عامة واسعة ، ومشاريع التعليم التى لا تعد سوى بداية باهتة يقوم بها مستر فيشر — ليست هذه كلها موضع اهتمام من جانب هؤلاء الناس الذين يتمتعون بكل هذه الاعتبارات برضاء بالغ . والنتيجة هى أن اهتمام العمال (مهما بلغ هذا الاهتمام من الضعف) بتفاصيل الحكم القومى — ليس سوى ظل خفيف من حيث الاهتمام بالشئون المحلية .

وليس هناك من شك فى أن الرد البليغ السليم الذى يمكن التماسه هو أن للطبقة العاملة كيانها الخاص وأنها إذا لم ترض بممارسة سلطتها فعليها أن تتحمل نتائج ذلك . بيد أن هذا يعتبر فهماً خاطئاً للمظهر الخارجى للنظام السياسى ، باعتباره الحقيقة الجوهرية . ولا يعد هذا إعراباً حقيقياً عن الإرادة العامة للدولة . ولا يحكم ملك إنجلترا البلاد حكماً عملياً ولكنه يحكمها حكماً نظرياً . ولقد اتبعت انجلترا نظام المؤسسات الحكومية وهو نظام يتيح فرصة كبيرة لتسيير مهام النظام الديموقراطى ، ولو أنه من الواضح أن العمل الذى تؤديه تلك المؤسسات يعد عملا جزئياً . ومن المؤكد أن المصدر الحقيقى لهذا التباين يكمن فى الطريقة التى يجب أن يعكس بها أى نظام سياسى بيئتهُ الاقتصادية . فالمؤسسات المحلية فى انجلترا مثلا لا تعكس تفكير الطبقة العاملة ، أو لا تعبر عن رغباتها – لأنها من حيث جوهرها تتلاءم مع وضع – يعتبر من الناحية الاقتصادية بأى حال – شديد البعد عن الديموقراطية . فهى مؤسسات نيابية نظرياً وليس عمليا . إذن فالمشكلة هى ضرورة إشباع هذه المؤسسات بأفكار الطبقة العاملة . وليست هذه بالمهمة البسيطة . وهى لا تتضمن اشتراك مرشحى الطبقة العاملة فى الانتخابات المحلية فحسب – فبصرف النظر عن مسألة النفقات الطائلة التى يستدعيها ذلك ، فإنه ليس هناك احتمال كبير لنجاحهم فى الانتخابات ، بحيث يجعل هذه التجربة جديرة بأن يقدم عليها العمال على نطاق واسع . كما أنه ليس من العمل أن نجيب عن ذلك بأنهم إذا لم ينجحوا فى الانتخابات فإن الدولة هى التى

لا تريدهم . ونحن نعرف الشيء الكثير جداً – أو فلنقل أننا لا نعلم إلا القليل جداً – فيما يتعلق بإرادة هذه الطبقة ، مما يحول دون أن نتفوه بهذه التصريحات عن يقين وثقة ، والمسألة فى الواقع تنصب على ما إذا كانت الهيئات المماثلة لهوايت تشابل وأنجل ميدو يجب أن تبقى . الرأى أنها ستبقى طالما اصطبر على بقائها الفقراء – إلى أن يتم تنظيم نفوذهم الاقتصادى بحيث يكفل لهم الإعراب السياسى عن إرادتهم . وجدير بالذكر أن مثل هذا التكتل من جانب الرأى العام هو الذى أفضى إلى صدور قانون النقابات فى عامى ١٨٧٥ و١٨٧٦ ، والذى أدى بدوره إلى الانقلاب الدستورى الذى أقره مشروع قانون « تاف فيل » الذى استأصل شأفة الشرط البغيض الذى ورد فى فتوى مجلس العموم عند نظره فى قضية أوسبورن . وبالطبع تتضخم مشاكل العمال بنسبة كبيرة بحيث يصعب بوجه عام تقرير العلاج لها إلا عن طريق تركيز انتباه هذه الطبقة على المسائل القومية . ولكن الحاجة تدعو إلى تحقيق علاج أكثر فعالية من ذلك .

وقد نجد أنفسنا مدفوعين بطريقة ما نحو اللامركزية التى قيل عنها إنها فى الواقع طريقة تكفل نتائج النظام الاتحادى دون أن يكون لها الأساس التشريعى الذى يقوم عليه ذلك النظام الأخير . وقد يرى بعضهم هنا أن تفكيرنا ينحصر فى نطاق ضيق . وكل ما فعلناه هو أننا نظرنا إلى العامل العادى فى تكوين الرأى على أنه فرد بذاته فى مقدوره أن يفهم الحجج التى يسوقها الجانبان مع الاعتقاد الناتج وهو أن أحد

الأصوات يعتبر فى هذه العملية مرادفاً أخلاقياً بل وتأثيراً للآخر . وهذا بالطبع بعيد عن الصدق كل البعد . فلا شك أن أغلب الرأى هو أن الإنسان ليس مخلوقا وحيدا ولكنه مخلوق اجتماعى . بيد أن الفرد العادى يعتاد على أن يفكر ويتصرف فى معظم الأحيان بوصفه عضواً فى زمالة من نوع خاص . وقد يكون هذا الفرد مواطناً من مانشستر ، غير أن رغبته — فى عام ١٩٠٨ مثلا — فى أن يتضامن مع دائرته الانتخابية لكى يتم تمثيلها فى الوزارة فى شخص ونستون تشرشل — حال دون تحقيقها — — بوصفه رجلا من رجال الكنيسة — ذكرى مشروع قانون مستر بيريل للتعليم . كما حال دون تحقيق هذه الرغبة — بوصفه من أصحاب أسهم مصانع البيرة — ذلك الشعور الكئيب بأن مشروعات مستر أسكويث للترخيص قد استنكرتها تلك السلطات المختصة التى تحمى الأرامل واليتامى الذين يقصرون استثمار أموالهم فى إنجلترا على المساهمة فى مصانع البيرة مما يدعو إلى العجب . والواقع أن الناخب العادى يتفاعل فى غريزته مع روح المجموع ، تلك الروح التى لا يستطيع منها فكاكاً لمجرد أنه بشر مثلهم . وكل هذه العلاقات تخلق ما نسميه بالشخصية الفردية ، إذ أننا لا نجد عبارة أفضل نطلقها عليها — مع أن هذا لا يعنى بالضرورة أن شخصاً بشرياً جديداً قد برز إلى الوجود ، وإنما يعنى أننا نواجه نشاطاً موحداً ينبثق من تآلف أفكار رجال مختلفين كما ينبثق أيضاً من تآلف إرادتهم . وتتيح تلك الشخصية — كما رسمنا حدودها الآن — للمصالح

أن تظهر ؛ وفى الدولة الحديثة تتقرر الدولة حسب تشابك المصالح إلى حد كبير .

ولا يمكن للمرء أن يشهد تطور السياسة دون أن يفطن إلى هذه الحال . وقد رأى بيرك أن ضرورة وجود الأحزاب بديهية سياسية ، ولكن يجب علينا أن نعترف بأن نفرا قليلا منا هو الذى يجهد من جراء هذه الرابطة . فقد تشكل التعليم فى إنجلترا — مثلا — وفقاً لمصالح الكنيسة إلى حد كبير . كما أن السياسة الزراعية فى الدولة كانت تتأثر بشدة — وفى كل مرحلة — بمصالح ملاك الأراضى ، بل إنه عندما حلت الهزيمة بمصالح ملاك الأراضى — كما حدث فى ١٨٤٦ — كان ذلك بمثابة انتصار لمصالح أصحاب المصانع المناوئين ولو لفترة مؤقتة . فكل دولة فى العالم تعج بالجمعيات التى تمثل نشاط هذه المصالح المتعددة ولا يجهل أحد مثلا الدور الحيوى الذى لعبته جمعية بائعى المشروبات الروحية المرخصة فى سياسة انجلترا . بل ربما كان الأكثر أهمية من ذلك تلك الطريقة غير المباشرة التى تنتهجها هذه الجمعيات لممارسة نفوذها . والواقع أنه لا يوجد شىء فى مجال السياسة فى انجلترا يمكن أن يتجاوب صراحة مع تلك الأنانية الدنسة التى تسود قاعة البرلمان الأمريكى . ولقد مارس ممثلو هذه الجمعيات نفوذهم عن طريق الباب المفتوح الذى يتيحه جهاز الحزب على الأقل . بيد أن « بيجهوت » نفسه قد اعترف بوجود « مصالح » لأصحاب أسهم السكك الحديدية فى مجلس العموم فى نفس الوقت الذى كان ينظر فيه إلى نمو مصالح فئة العمال بكراهية وارتياب .

ولقد كان تنظيم الحياة السياسية يتسم بطابع جغرافى بارز حتى أن هذه الطوائف لم تجد لها مكاناً مباشراً فى كيان الحكومة .

ولا داعى لأن نقول إن التمثيل النيابى عن طريق الوظيفة أصدق من التمثيل النيابى عن طريق المنطقة ــ لكى نوضح أن لذلك مزايا مادية عديدة . فإن مثل هذه المحاولة ستكون غير صادقة على أية حال ؛ إذ أن مصالح الناس بوصفهم جيراناً ، لها واقعيتها المادية العاجلة . ومع ذلك فلا يمكن أن يكون هناك شك فى أن آراء الناس السياسية يقررها إلى حد كبير وضعهم الصناعى . ولقد قامت نظرية دزراثيلى عن الديموقراطية ــ تلك النظرية التى ينادى بها المحافظون ــ على أساس هذا الرأى إلى حد كبير ، فقد كان يأمل فى أن تؤدى الاستجابة الصحيحة لمطالب الطبقة العاملة ــ وذلك ما حدث فى قانون النقابات عام ١٨٧٥ ــ إلى أن تخدم باصواتها الحزب المصيب . فإذا ما حددنا لهذا الوضع الصناعى مكاناً فى مجال السياسة فمعنى هذا إتاحة الإعراب الدائم عن كثير من الأمور التى تخرج عن نطاق التكوين السياسى الحاضر . وليس التمثيل المهنى ــ على الأقل من حيث هو فكرة ــ طريقة جديدة ، فإن له سحره الخاص فى الوقت الذى يصبح له فيه أهمية جديدة فى الحكومة الصناعية . وفى مقدور أى فرد عاصر تطور النظرية العمالية فى السياسة لا سيما فى السنوات القليلة الماضية ــ فى مقدوره أن يلاحظ ميل النقابات لربط نفسها ــ من حيث النواحى القومية أو الإقليمية ــ باتجاه معين من الأفكار والمطالب التى لا تتاح أمامها الفرصة للتعبير عنها فى الوقت

الحاضر . وإذا أمكن إيجاد صلة بين تلك النظرية وبين مشاكل الحكومة ؛ لأمكن توجيه ذلك التيار الفكرى الجديد القيم نحو اتجاهات هو فى أشد الحاجة إليها .

غير أن ما تدعو إليه الحاجة فى مجال التمثيل المهنى لا يعتبر إضافة إلى مجلس العموم أو إعادة لإنشاء مجلس شبيه بمجلس اللوردات . فإن للأساس الجغرافى قيمة حقيقية بالنسبة لنوع معين من المشاكل ، لا سيما تلك المشاكل التى تتعلق بمصالح المستهلكين بصورة كبيرة ، ولن ينتج عن الربط بينها وبين مصالح المنتجين التى تهتم بمشاكل مخالفة تماماً سوى الاضطراب البالغ . ولن يوفر المجلس الثانى الذى ذكرناه كثيراً من العون . ويبدو أن قيمته – بوصفه إحدى المؤسسات على أى حال – عيب يلحق بالعلماء السياسيين أكثر منه إعرابا عن ضرورة حقيقية ؛ كما يبدو أن هذا المجلس الثانى لن يكون فى المستقبل جمعية تعقد لتحقيق غرض معين بقدر ما يكون مجرد هيئة من الخبراء الإداريين تتولى التحقق من أن مشروعات القوانين التى تم الموافقة عليها تمثل إرادة مجلس العموم تمثيلا حقيقياً ، وتقوم بالأبحاث الدائمة – لا فى مدينة لندن وحدها – ولكن فى عملية الإدارة الحكومية كلها . ومن المؤكد أن السبيل الحق الذى يجب أن ينتهج لتنظيم مصالح المنتجين هو عن طريق وضع تخطيط للصناعة وقصر أمر العناية بمشكلاتها على هؤلاء الذين يهتمون بأمرها أكثر من غيرهم . والواقع أن هذا مظهر من مظاهر النظام الاتحادى الذى لا تمثل فيه السلطات المناطق ، وإنما تمثل الوظائف .

وبوسع أى فرد أن يفطن إلى أن مرافق السكك الحديدية حقيقة واقعة مثل مقاطعة لانكشير ، وبنفس الطريقة التى تتولى بها لانكشير معالجة مشاكلها المحلية الخاصة يمكن إيجاد هيئة حاكمة من طائفة السكك الحديدية تتولى معالجة المشاكل المهنية الخاصة بها . وليس مسألة إيجاد العلاقة مع الدولة مسألة صعبة التكيف . وقد يكون من الضرورى فى بادئ الأمر الحيلولة دون تعدى أية هيئة حاكمة حدود سلطاتها ؛ وقد تكون هذه مسألة تختص بها المحاكم فى بعض وجوهها ، كما أنها مسألة تختص بها بعض المصالح الحكومية التى تتولى إصدار التشريعات فى بعض الوجوه الأخرى مثل الغرفة التجارية . وحيثما تتدخل مصلحة الجمهور فى مسألة أجور السكك الحديدية مثلا فإن مندوبى السكك الحديدية يمكن أن يؤدوا خدمات لا تقدر عن طريق قيامهم بالمهام التى تتولاها الآن بنجاح بالغ هيئة التجارة بين الولايات فى الولايات المتحدة . وبهذه الطريقة لا تصبح هناك ضرورة إلى الالتجاء للبرلمان بالمرة ، بالرغم أنه من الممكن طبعاً الرجوع إليه بوصفه محكمة لها حق الفصل النهائى وبوصفه موطناً لحل المشاكل . وجدير بنا أن نلاحظ أن محاولة إنشاء مجالس نيابية مشتركة تتولى أمر الصناعة — كما أوصى بذلك تقرير هويتلى — هى فى الواقع محاولة للتفويض الإدارى ؛ فبينما يقر هذا الوضع الإبقاء على نظرية السيادة البرلمانية إلا أنه فى الواقع يؤدى — عن طريق ترك أمر القيام بوضع القوانين للنقابات وأصحاب العمل — إلى إيجاد ما لا يختلف كثيراً عن دولة اتحادية فى نطاق بعض الطوائف المعينة .

ويقوم تقرير هويتلى من أساسه على فكرة فصل السلطات أولا وقبل كل شيء . فهو يفصل بين العمل الإنتاجي والعمل الاستهلاكى ، ويترك لأولهما أمر الإشراف على العمليات التى يهتم بها . وحقيقة بالطبع أن البرلمان سيظل خارج هذا النطاق ، بل إنه صاحب السلطة العليا ، ولكن لا يمكن لأى فرد أن يشك فى أنه لو أثبتت مثل هذه السلطة المفوضة كفاءتها وقدرتها على تولى مهامها ، فإن الإشراف البرلمانى سيكون حقيقة واقعة من حيث التطبيق بقدرما هو عايه فى الإشراف على الهيئتين التشريعيتين الداخليتين فى كل من كندا وأستراليا ، إذ أنهما — من حيث الواقع التشريعى — مثالان واضحان على اللامركزية . ويقوم التقرير كذلك على أساس محاولة الكشف عن وحدات قومية منفصلة فى الحكم الصناعى ، بالرغم من أنها قد تعمل فى بادئ الأمر مستقلة استقلالا تاماً — إلا أنها ستضطر بعد ذلك إلى الكشف عن الوسائل التى تربط فيما بينها . فلا يمكن مثلا أن تنظر السكك الحديدية دون مبالاة إلى ما يحدث فى مناجم الفحم ، فستجد نفسها مضطرة — إن آجلا أو عاجلا — إلى إيجاد أساس من الروابط بين المناطق الداخلية لخدمة مصالحهما المتبادلة . ولسنا نعنى بالطبع أن تتخلى إحدى الطائفتين عن مهامها للأخرى ، فعند مناقشة بعض المسائل ستكتشف كل منهما قيمة تفويض هيئة تمثل كليهما ، كما حدث فى التاريخ العام للاتحادات السياسية .

ولكنا باقتصارنا على التفكير فى وضع صناعتين فقط يعتبر بالطبع

تشويهاً للصورة التى تكشف عن نفسها هنا بوضوح تام . لأنه إذا كان هناك أمر واحد يمكننا أن نتوقعه بكل تأكيد فذلك هو ارتباط كل صنوف الصناعة ببعضها ارتباطاً نهائياً وبالرغم من أننا قد نحاول — من أجل راحة بالنا — إيجاد نظام تخطيطى ، فإن هذه الوحدات بطبيعة تكوينها لابد وأن تتطلع إلى تكوين اتحاد فيما بينها كوسيلة لحسم الخلافات المشتركة ولتحقيق أغراضها العامة . والواقع أن هذه الحركة نحو النظام الاتحادى — فى عالم النقابات — قد أصبحت المقياس الحقيقى للتقدم . فقد تكونت النقابات مصادفة فى كل مكان وزمان ولكن خلاصها من دنس الخصوصية الاقتصادية والأخلاقية كان يتوقف على درجة اعترافها بوحدة المصالح بين الطبقة العاملة . والواقع أيضاً أن نقطة الضعف الحقيقية فى النظام النقابى كانت تكمن فى التنافس الداخلى الذى ينشأ بين الوحدات المختلفة ، ومحاولة الاستحواذ على القوة — كما حدث فى عقد المحالفة الثلاثية — أمر معلوم لكل مراقب لأحوالها . ولا تختلف الحال كثيراً فى عملية الإنتاج التى تتخذ نطاقاً أوسع من ذلك . ولو أننا تناسينا فى الوقت الحاضر أى اعتبار للعداوات الداخلية فى كل صناعة فإن من الواضح أننا نقبل على مستقبل صناعى تكون فيه المصالح المشتركة لجميع المنتجين موضعاً للنقاش المشترك ، لأنه ليس هناك دولة تسمح بوجود الفوضى التى تنشب إذا قام المجلس الصناعى لكل حرفة بعقد صفقات منفصلة ومن نوع خاص مع كل منتج للمواد الخام . وهذا يتطلب إنشاء مجلس اتحادى للمنتجين يمكن فيه تحديد الحد الأدنى

للمستويات المشتركة ، مع إنشاء منظمة تنفيذية لتنفيذها . كما أنه توجد بعض المسائل مثل الإنتاج والأجور وساعات العمل والتدريب لا يمكن التى يمكن بها معالجة ذلك هى الوصول إلى اتفاق عن طريق المناقشة إن لم يتيسر إيجاد حل مقنع . وكلما اقتربنا من هذا كلما زاد الاتجاه نحو إيجاد سيادة اقتصادية سواء كانت جارج نطاق السيادة التشريعية فى البرلمان ، أو عن طريق هذه السيادة ، ولكن بوصفها هيئة للتسجيل فقط . وليس من الصعب أن يتطرق إلينا الشك فى أن نظام اللامركزية هذا النطاق الهائل الذى تنطوى عليه مثل هذه الجهود يتيح للمنتجين أن يقوموا بإرادته على وجه أفضل . فهم يعلمون بأى حال الظروف التى تقترن بذلك . ويتركز اهتمامهم فى محاولة الوصول إلى حلول حقيقية أكثر مما يتركز فى قبول تلك الحلول الوسط غير المرضية والمتحيزة التى عودنا عليها تدخل الحكومة فى هذه الأمور فى السنوات الأخيرة . وهنا نلاحظ أن تجربة تدخل الحكومة على نطاق واسع – فى تلك الصناعات الوثيقة الاتصال بالشئون الحربية – يبدو أنها أدت إلى إظهار الرغبة الصادقة من جانب أصحاب العمل والعمال فى أن يقرروا بأنفسهم الظروف التى يسير العمل فى ظلها . ولقد احتدت مقاومة نظام الإدارة الحكومية فى كل مكان ، وكان بعض الترحيب الذى لقيه تقرير هويتلى يرجع إلى وجود الرغبة فى تحرير عمليات الصناعة من ربقة الإشراف الحكومى المباشر .

أما الأهمية الحقيقية التى يرجع إليها هذا الترحيب فهى أكثر عمقاً

من ذلك . فنى خلال القرن التاسع عشر كان هناك نظام اتحاد اقتصادى بدائى — ولكنه حيوى للغاية — يمر بمراحل تطوره ، ولو أنه لم يحظ إلا بالقليل من العناية . وتعبر القواعد والمستويات التى تعتنقها المهن القانونية والطبية والنقابات وطبقة المدرسين — إلى حدما — وغيرها من الطوائف والهيئات — تعبر عن تضامن الطوائف ، ذلك التضامن الذى أجبر الحكومة على أن تضعه فى حسابها . وكانت هذه القواعد تتضمن فى أساسها على مثل من القانون والعدالة . وهى تعنى إيجاد نظام لا مركزى للإشراف الصناعى يتخذ نظاماً واسعاً فى تشعبه . وقد اتضح نفوذ قواعد النقابات مثلا فى الطريقة التى أجبرت بها الحكومة على فرضها فى المقاطعات الكبيرة من بين علاقات المتعاقدين . وقد شوهد هذا النفوذ مرة أخرى فى الموقف الذى اتخذته المهنة الطبية إزاء قانون التأمين عام ١٩١١ ، والامتيازات التى استطاعت أن تستخلصها . وهذا نوع من التضامن أجبرت النظرية السياسية فى الديموقراطية — كما يتضح فى قانون « لوشابلييه» فى فرنسا ، وفى الموقف الذى اتخذه فرانسيس بلاس من النقابات — أجبرت على أن تستنكره . ولكن قانون النقابات عام ١٨٧٥ وقانونى الجمعيات عام ١٨٨٤ وعام ١٩٠١ فى فرنسا قد اعترفت بهذا التضامن . والحقيقة أن كل هذا كان يهدف إلى القضاء على المعنوية الاقتصادية التى تسمو بالإنسان — من أجل أغراض سياسية — كما عضد ذلك المفكرون من أتباع المذاهب الفردية فى القرن التاسع عشر . وكان هدف هذه الفئات حماية المصالح المهنية . فلكل مهنة وصناعة مشاكلها وقواعدها

الخاصة بها ، والتى تتشكل وفقاً لمشيئتها . ولا يعود من وراء تدخل الدولة أية فائدة حقيقية بعد أن تم الوصول إلى مستوي معين ، لأن الطابع الخارجى للحكومة بالنسبة لهذه الطوائف قد أضفى على أعمالها توافقاً آلياً وطابعاً جافاً من الدوام لا يتناسب مع مثل هذه المشكلات التى تنشأ من هذا التكوين الدقيق المعقد كما هى الحال فى الصناعة الحديثة . وليس بمقدور أية دولة مثلا أن تتدخل فى شئون المهارات الدقيقة التى تتكفل النقابات الحديثة مراعاة مستواها المعين . أما العملية التى يمكن بها الوصول إلى اتفاق بين أصحاب العمل والعمال فهذه تترك للهيئات التى يعنيها الأمر . ونتيجة لذلك وضعت قاعدة للسلوك لها قوة القانون بالنسبة للسلطات الموافقة بالرغم من أنها تفتقر إلى قوة الإلزام التى تكون للتشريعات البرلمانية . ومن المحتمل — كما أوضح مستر بول بانكور — أن رفع هذا الاختصاص من نطاق نفوذ الدولة له قيمة خاصة إذ أن هذا يحول دون استخدام القوى الشعبية من أن تنحرف إلى خدمة أحد الأشخاص أو أحد الأحزاب الموجودة . ولأنه إذا حدث ذلك — كما أبدى هو ملاحظته — فإنه سوف يقلب كل صراع سياسى إلى صراع طبقى من أخطر الأنواع وأشدها فتكاً .

ولا يجب أن يؤدي وجود ذلك النظام اللامركزى العارض — بالرغم من قيمته — إلى غض أنظارنا عن عيوبه . فليس وراءه إلا القليل من السلطان بل ليس له سلطان بالمرة فيما عدا ذلك الإجبار الصارم الذى يتعلق بتلك القواعد . فلا يعتقد أحد مثلا أن عمال المناجم نالوا حقهم من حيث

تعيين مراجع للأوزان ومن حيث تحديد ساعات العمل بثمانية ساعات فى اليوم إلا عن طريق إنشاء اتحاد يضم جميع أبناء حرفتهم . كما أن وجود هذه القواعد كان — ولو من الناحية الصناعية على الأقل — كان قبولا للضرورة الواقعة أكثر مما كان نتيجة لتحقيق حق ما . وكل هذا نتيجة للصلة غير الحقيقية التى ظلت الدولة متمسكة بها إزاء الصناعة . فلم تحاول الدولة مثلا أن تطبق الحد القومى الأدنى من الحياة المتمدينة التى كانت يجب أن تكون — ولو على الأقل — الثمن لبقاء النظام الرأسمالى . وبصرف النظر عن بعض الحالات القليلة — مثل تشغيل النساء والأطفال فى الصناعة ، فمن الواضح أن بعض المشاعر الإنسانية قد تدخلت فى معاملتهم . فإن كل كسب لأى جزء من هذا الحد الأدنى جاء نتيجة لجهود العمال المنظمة . وهكذا لا يوجد حتى الآن شيء يمكننا أن نطلق عليه حقاً « الإدارة العامة » للدولة كما كان روسو يعنى بهذه العبارة . فإن ما لدينا لا يعدو أن يكون سلسلة من الصراع بين إرادات خاصة تسود إحداها حيناً وتسود الأخرى حيناً آخر . وتختلف الطريقة التى يلتمسها العمال ورأس المال والدولة فى معالجة كل مشكلة صناعية اختلافا كبيرا حتى ليبدو من المستحيل إيجاد أى انسجام نهائى بين هذه الأطراف. والمطلب الحقيقى الذى يسعى إليه العمال هو صبغ العمليات الصناعية بالصبغة الديموقراطية ، وذلك يعنى أن الحقائق التى تنطبق على الحكم السياسى الشعبى تنطبق أيضاً على الحكم الصناعى . وواضح تماماً أن هذا لا يمكن أن يكون موقف رأس المال حيث أن الهدف من وراء ذلك هو القضاء

على الرأسمالية . كما أنه ليس موقف هؤلاء الناس الذين يديرون جهاز الدولة الحديثة ، إذ أن هذه الفئة الأخيرة تخضع لنفوذ النظام الاقتصادى السائد ، وهم لا يستطيعون — بطبيعة الأمر — أن يهدفوا إلى إحداث اضطراب جوهرى فى الحالة الاقتصادية الراهنة . فإن الامتيازات التى يسعون إلى تحقيقها لا تقوم على أية نظرية تقول بالعدالة المجردة ، ولكن تقوم على أساس تحقيق الحد الأدنى الذى يمكن أن يصون السلام الاجتماعى . إذن فهدف العمال هو إقامة نظام اجتماعى جديد لا يتمشى مع تلك الامتيازات الجزئية التى تحققت خلال المائة عام المنصرمة .

والحقيقة أن هذا هو موطن السخط فى النظام الديموقراطى الحديث . فإن الحرية والمساواة التى تنشدهما الدولة الحديثة ليسا سوى أمور نظرية محضة من حيث طبيعتها . فللعامل — فى ميدان الصناعة — حق الانتخاب ولكنه يقع تحت تأثير نظام متشعب يحرمه من استخدام هذا الحق بالمعنى الكامل . فإنه يجد نفسه عاجزاً عن أن يحصل — من حيث العمليات السياسية — على حق تقرير مصيره أو حياته أو أن تتاح له الفرصة لينعم بالملذات التى تهيئها له تلك الحياة ، والتى من المفروض أن توفرها له المدنية الديموقراطية . وهو يرى أن الديموقراطية فى السياسة لا تتطلب مطلقاً الديموقراطية فى الصناعة وحيث أن أفضل قسط من حياته يقضيه فى كسب قوته اليومى ، نجده قد اتجه نحو تحقيق ذلك الشطر الأخير من الديموقراطية . وهو قد وجد أن الدولة عديمة الفائدة من حيث تحقيق الغرض الذى ينشده ، وهذا ما حتم عليه أن يرفض قبولها على أنها تمثل

المجتمع بالمعنى الأساسى . وينبثق النظام الاتحادى الاقتصادى القائم الآن — إلى حد كبير — من محاولته استخلاص (عن طريق اتخاذ إجراءات صناعية) ما أخفق فى أن يحصل عليه من السياسة . وكانت الحركة العمالية هى مجال تدريبه الجدى فى النواحى السياسية . وكان من الطبيعى أن تقتصر جهودها حتى الآن على المسائل المادية مثل ساعات العمل والأجور ولكنها اتجهت فى السنوات الأخيرة شيئاً فشيئاً نحو تركيز انتباهها نحو المسائل السياسة مثل النظام وغيره . فهذه الحركة ترفض مثلا أن تسمح بأن يستخلص العمل من العامل ثم يعتبر سلعة يمكن أن تشترى وتباع . فليس هناك فى التاريخ الحديث للنقابات شيء أهم من تلك الأحداث مثل : إضراب نوكس الشهير ؛ لأنه إذا أجبر أصحاب العمل على أن يجعلوا مسألة الحق فى فصل العمال أمراً تتدخل فيه قواعد أخرى خلاف إرادتهم التعسفية ، فمن الواضح أنه طرأ على الأوتوقراطية التى يتميز بها إشرافهم الحالى غزو عنيف .

ولقد أكد تقرير هويتلى الحاجة إلى اشتراك العمال بنصيب فى هذا الإشراف . ولا يقل عن ذلك أهمية أن التقرير ألح على أن ينبثق هذا الإشراف من النقابات العمالية . وسوف تكون تلك الحلول التى تقترحها هذه الجهود المشتركة مثل المجالس التى يقر هذا التقرير إنشاءها — سوف تكون حلولا مؤقتة فقط ؛ لأنه لا يمكن من الناحية الجوهرية أن تقوم علاقات حسنة بين فئتين تهدف كل فئة منها إلى القضاء على الأخرى . والواقع أن مجرد الاعتراف بضرورة إيجاد إشراف مشترك قد يبشر بقدوم

فترة الانتقال من الرأسمالية إلى الديموقراطية الصناعية التى سوف تتميز دون شك بأخذ العمال بنصيب كبير فى الحكم الصناعى . ولا بد أن تحدث هذه التجربة ــ مهما كانت نتائجها ــ تغيراً كبيراً . فإذا أخفقت فإن حركة العمال المنظمة ستواجه حركة رأسمالية منظمة أيضاً ، مع العلم بأن التضحيات الكبيرة التى بذلت فى السنوات الأربع الماضية تكون قد ضاعت هباء ، ولأنه إن لم تكن نتيجة الحرب إجراء بعض التحسينات فى الأحوال الداخلية فى الديموقراطيات الغربية ، فلابد أن تستمر فترة القلق التى كانت تسود قبل عام ١٩١٤ ، لأنه لا يمكن أن تتوقف أية تجربة ناجحة لصبغ الحكم بالصبغة الديموقراطية دون أن تنتهى إلى الكمال .

وتعتبر المسائل المباشرة التى ينطوى عليها إدخال هذا النظام مسائل هامة للغاية . فإن الدراسة المنظمة للمشاكل الصناعية ــ سواء أكانت محلية أم قومية ــ تعتبر تدريباً فى مجال الحكم الذاتى الذى لا يجب التقليل من شأنه . لأنه من الهام أن نضع فى حسابنا أن دراسة المشاكل الصناعية لا يمكن أن تقف عند الصناعة وحدها . فلا شك أنها ستميل فى الأغلب والأعم إلى تأكيد الرابطة بين الصناعة وبين الإطار العام فى الحياة الاجتماعية . ويعلم العمال ــ مثلا ــ علما تاماً أهمية التعليم بالنسبة لهم ، ففى تجارة القطن (ولنأخذ أبرز الأمثلة فقط) نجد أن التوسع فى الجهاز التعليمى سيكون له أبعد الأثر فى تحديد الأجور . كما أن الأجور تتصل اتصالا وثيقاً بمسألة الإيجار حتى أنه يجب أن يوضع فى الاعتبار مباشرة

نظام الإسكان لكل مقاطعة تتميز بأجر معين . والواقع أن المجلس الصناعى سيجد نفسه متخذاً لمواقف معينة إزاء المشكلات الاجتماعية بنفس الطريقة التى اندفع بها النقابى نحو دراسة النظرية العامة للدولة وأن يحدد وضعه فى الحياة بالإضافة إلى محاولة سد مطالبه الاقتصادية الخاصة العاجلة . والواقع أنه قد يجوز لنا أن نقول إن المجالس الصناعية ستحرز نجاحاً نسبياً إذا ما درست أجزاء المشكلة التى تواجهها دراسة عميقة . وهذا بالطبع لا يعنى أنها ستصدر قرارات بشأن التعليم الدنيوى أو بشأن تجريد الكنيسة من وضعها وامتيازاتها ، بالرغم من أنها قد توجه العمال فى المقاطعات إلى الإصرار على إهمال بعض الأشياء مثل شروط التعليم الفنى ؛ ومن الناحية القومية يمكنها أن تؤثر تأثيراً كبيراً على بعض الأشياء مثل السياسة المالية والعلاقات الدولية .

ومن الواضح حقاً أنه إذا أتيح لقوى الإنتاج فرصة الإعراب المنظم عن نفسها ، فإن رأيها سيكون عميق الأثر على البرامج السياسية فى الأمة والمقاطعة . إذ أن الضوء الذى تلقيه على عملية الإنتاج يلقى بدوره ضوءاً على حاجيات المستهلك . والواقع أنها تعمل بطريقة ترشد بها المستهلك إلى حقائق الموقف حوله . فإن أحد المجالس الصناعية فى مانشستر مثلا كان قد طالب بتوفير تعليم أفضل ، ولكن كان من الصعب أن يقابل المجلس البلدى طلبه هذا بالرفض . ولا يجب أن يقلل المرء من قيمة إتاحة الفرصة لأصحاب العمل لعقد اجتماعات منتظمة مع العمال . ولن ينتج عن ذلك تنازل الشخص الرأسمالى عن امتيازاته . ولكن ذلك سيعلمه إلى أى

مدى تكون مطالب العمل ومطالب العمال المشاغبين مطالب إنسانية فى جوهرها . ومن المؤكد أن الدراسة المتزنة لهذه المصاعب لن تضيع علينا شيئاً . فإن معدل التقدم تجاه تحقيق برنامج العمال يتوقف على الدرجة التى تنتشر بها معرفة طبيعته والأمور التى يتضمنها فى الخارج . وليس المجلس الصناعى سوى وسيلة لتحقيق هذه الغاية . فإن صاحب العمل الذى يجتمع بأحد النقابيين حول مائدة واحدة – يتحدث عن الأفكار التى تدور برأسه فى ناديه . وتختلف الطريقة الذي التمسها مستر ويب فى تثقيف حزب الأحرار عن طريق المحادثات والمطبوعات والمحاضرات – تختلف عن نوع التثقيف الذى تقوم به هذه المجالس من ناحية واحدة هى أن مستر ويب كان فرداً فى حد ذاته ولكن المجالس كثيرة متعددة . وهذه المجالس تشكل عنصراً فى العمل على الوفاء بمطالب جماهير العمال ورغباتهم ، كان من النادر أن يتمتعوا بها من قبل . وعلينا أن نتفاءل إلى الحد الذى يجعلنا نؤمن بأن العمال سيكونون أكثر حظاً من جراء هذا الشيوع .

٤

يتضح لنا مما سبق أن تقرير هويتلى يتقبل تلك الصفة الاتحادية الفوضوية التى يتسم بها النظام الصناعى الحديث ؛ ويضفى عليها نوعاً من الربط المنظم . والواقع أنه لم يقر مع ذلك بوجود أية علاقة بين المجالس الصناعية القومية . إلا أن ذلك يجب أن ينبثق منطقياً — من مجرد اعتماد الصناعات كل على الأخرى . والحقيقة أن مثل هذا التكوين الهرمى من المصانع للمقاطعة بأكملها ، ومن المقاطعة للصناعة القومية ، ومن الوحدة القومية لنظام الإنتاج بأكمله — لا يختلف كثيراً عن طريقة تكوين الدولة وهو يضع عملية الإنتاج كلها وجهاً لوجه أمام عملية الاستهلاك بأكملها ؛ لأن هذه العملية الأخيرة (التى تشكل بوضوح مصالح الأقاليم المتجاورة) هى الحافز الضمنى الذى يكمن وراء نظامنا البرلمانى . وهذا الفصل — من حيث الوظيفة — يلقى بالضرورة ظله على نظرياتنا العادية فى الدولة . والواقع أنه كان من الطبيعى أن نعتبر تلك العملية الأخيرة — عملية الاستهلاك — شيئاً يمثل المجتمع بأسره، حتى أن مجرد إقامتنا لسلطة تتحدى ذلك الوضع الفريد يكون بمثابة صدمة بالغة ، ولو أن هذا شيئاً تتضمنه النتيجة المنطقية لاتجاهاتنا الحاضرة .

وليس هناك شىء أقل من ذلك الافتراض الفريد . فإذا كان من

المسلم به على أية حال أن مركز السلطة يؤول شيئاً فشيئاً إلى أيدى الطبقة العاملة ، فإن ذلك الفصل فى الإشراف من حيث الوظيفة له أهمية خاصة ، أهمية تتطلب تحليلا دقيقاً . والواقع أنه ليس هناك من أحد درس حالة العمال كما هم منظمين اليوم فى النقابات العمالية ويستطيع أن يقول أنهم فى حالة ملائمة تمكنهم من تولى أمور الدولة . غير أنه من المعروف أيضاً أنه طالما كانت الدولة تقوم على تكوين طبقى وتعتبر الرأسمالية أهم خصائص هذا التكوين ، فإنها لن تنظر ، بعين الاعتبار إلى مصالح الطبقة العاملة . وقد تكون النتيجة التى تمخضت عنها السنوات القليلة الماضية نوعاً جديداً من النظام الإقطاعى فى مجال الصناعة ، نظام يتنازل العمال فيه عن حرياتهم فى سبيل راحتهم . ومن المؤكد أنه كانت هناك وسائل هامة — كما أوضح دين بوند — شهدت الخمسون عاماً الأخيرة بفضلها انتقالا ملحوظاً من مرحلة العقود التى كانت تبرم بين أصحاب العمل والعمال إلى مرحلة اتبعت فيها القوانين التى تحدد العلاقة بين الطرفين . ولو كانت هذه هى الحال من قبل لكان من المحتمل أن تصبح المجالس الصناعية التى أوحى بإنشائها تقرير هويتلى عديمة الهدف أو الفائدة ، أو أنها كانت تصبح بمثابة وسيلة تحض على دفن الآراء الإبداعية فى النظام النقابى فى أغوار الخمول . إلا أنها على أى حال تتنبأ حقاً بظهور نظام نقابى أكثر جرأة وشمولا من النظام السابق . وما سيحققه هذا النظام سيعتمد إلى حدما على القدرة على عرض حالته بكفاءة ، وعلى الطريقة التى تنظم بها كل صناعة خاصة . وإن انهزام أية

نقابة فى اجتماع المجلس سيجعل فرصها لدخول البرلمان أقل مما هى عليه الآن . غير أنه ليست هناك مناسبة خاصة تدعونا لمثل ذلك التشاؤم . بل إنه حتى عندما ندخل فى حسابنا أسوأ المخاوف لنهمان بقاء النظام الرأسمالى ، فلا زال من الأمور المسلم بها أن قوى التعليم تقف إلى جانب العمال . كما أن واقع الأمور يشير إلى أن الاستهواء الذى تقوم به هو استهواء لاسم الحرية — ومهما بدا ذلك غريباً — فإن ذلك الاستهواء له جذوره العميقة فى داخل كل روح بشرية . وإذا أمكن البرهنة على أن الرأسمالية لا تتعارض مع الحرية ، وأن الدولة الحديثة لابد وأن تتخذ بالضرورة مظهراً رأسمالياً ، فلدينا كل الأسباب التى تجعلنا نفترض أن تطور الأحداث سيدفعنا إلى الاستزادة من الديموقراطية لا التقليل منها . وفى تلك الناحية يصبح مستقبل الدولة مجالا للبحث له أهميته الخاصة . وإذا كانت هناك ضرورة لدوام سيادة الملك فى البرلمان ، فإنه يتضح أن ما يجب أن نتوقعه هو تلاشى الدولة الرأسمالية شيئاً فشيئاً ليحل محلها نظام منسق تتولى فيه المصالح الحكومية العديدة أمر الإشراف على الصناعات الحديثة ، كما تشرف الآن على الخدمات التليفونية والبريد . ويقوم البرلمان بتمثيل المنتج بقدر ما يمثل المستهلك ، ويتولى الموظفون القيام بأعمال الإنتاج بطريقة تشبه الطريقة التى ينظم بها الآن الحكم المحلى فى علاقته بالإشراف المركزى .

ومع ذلك فمن المؤكد أنه من الصعب الاعتقاد بأن هناك أية فائدة مؤكدة تعود من وراء مجرد التأميم . فقد يساعد التأميم على حل المشكلة

الأساسية للملكية ، بمعنى أن نزع ملكية الرأسماليين سيجعل هناك فائضاً من الثروة يتيح زيادة الأجور ، ولكن ليس هذا هو المعنى الحقيقى فى أصل المشكلة . وإن ما توحى به تجربتنا العامة فى مجال التأميم يشتمل فى الميل الدائم نحو الحكم البيروقراطى للصناعات المعنية . وعلى أى حال فإن مكتب البريد يؤدى خدمة يمكن مقارنتها بمثيلتها فى أى بلد آخر ، غير أنه ليس بوسع أى فرد أن يفحص تقرير هولت دون أن يشعر بأنه لم يصل إلى جوهر الحرية الصناعية . وينطبق هذا القول أيضاً (ولكن بصورة أكبر) على ملكية مجالس البلديات . فهناك متوسط أفضل بقليل من حيث معدل الأجور ، إلى جانب نقص بسيط فى معدل ساعات العمل . ولكنه لم تبذل أية محاولة جادة فى أى مكان لصبغ أية صناعة تملكها أو تديرها أجهزة الدولة — بالصبغة الديموقراطية . ولهذه الحقيقة وزن كبير ، إذ أن معظم الفروض الثورية التى تهدف إلى إعادة تنظيم المجتمع يجب أن تنبثق عن موظفى الدولة . ولم يكن الأمر كذلك فى انجلترا ، إذ أن المطلبين المحددين الذين طالبا بالمساهمة فى الإشراف الصناعى صدرا من جانب فئة من عمال البريد من ناحية ، ومن جانب موظفى السكك الحديدية المنظمة تنظيماً احتكارياً والتى تحمى الدولة مصالحها ، من ناحية أخرى . وسوف تلتزم أية حكومة — تكلف نفسها بمهمة تولى الإشراف على الصناعة — بالاهتمام أولا وقبل كل شىء بالاستمرار فى تأدية مهمتها . وفى هذه الناحية سوف يغرى الموظفون بالمحافظة على سلطة الإشراف فى أيديهم . وهذا — فى اعتقادهم — أمر

ضرورى فيما يتعلق بالمحافظة على مستويات الكفاءة ، وتناسق التنظيمات . غير أن هذا فى واقع الأمر تقرير لقضية نهائية ضد أى إشراف قومى منتظم بمعنى الإشراف الذى تمارسه الحكومة على التليفونات . كما أن هذا يتضمن النظام المركزى الذى لا يفعل أى شىء يتيح للعامل أن يبدى اهتماماً روحياً محدداً فى عمله ، بينما قد يؤدى إلى تحسين ظروف العامل المادية . ولا يكفى – كما أوضح تقرير حكومى هام ورد أخيراً – أن يوضع صندوق اقتراحات فى المكتب ثم ننادى بأنه يجب أن تقابل خبرة العامل ودرجة إبداعه بالرضى المناسب . فليست هذه هى الحال ولا يمكن أن تكون كذلك . إن الرضى الحقيقى ينبثق من المساهمة الفعلية فى المناقشة وفى تقرير نتائجها . تلك هى قيمة قسط كبير من النجاح الذى حققته لجان المصانع التى أوجدتها الحرب منذ وقت قريب ، فإن مجرد تقرير حالة معينة يشبع النهم من أجل تقرير المصير الذى لا يمكن القضاء عليه فى أى نظام يقبل مبدأ الديموقراطية . وبالطبع لا يمكننا أن نحكم الصناعة عن طريق عقد اجتماعات عامة ، كما أننا لا يمكن أن نحسن حكم الصناعة حتى تجد أفكار العمال وآمالهم مكاناً مناسباً فى مؤسساتها .

وهذا هو السبب فى أن تنظيم الصناعة لابد وأن يقرن نفسه بالنظام الاتحادى . ويجب أن تتاح الفرصة للعامل ليكون له صوت فعلى فى اختيار الإدارة الصناعية . ويجب أن يكون من المفهوم أن هناك سياسة للصناعة لا تقل فى أثرها عن سياسة مجلس العموم . فإن المصنع الذى يقوم بانتخاب رئيس عماله ؛ وهيئة المكتب التى تختار رئيساً لها ، ورؤساء

الأقسام الذين يختارون مديرهم — كل هؤلاء يبدون اهتماماً حقيقياً فى الشركة التى يعملون لها أكثر مما لو كان مجرد ارتباطهم بأصحاب العمل هو مجرد ارتباط إسمى من أجل الأجور . والواقع أنه ليس هناك شيئاً أكثر بشاعة من أن تتولى الدولة هذا التنظيم الصناعى إذا اعتبرت صاحبة العمل . فإن النقابات فى هذه الحالة تصبح أمراً ضرورياً ، كما أكد ذلك مستر ويب . غير أنها تصبح ضرورية من أجل تحقيق أغراض تقضى على النظرية التى تكمن وراء فكرة الدولة . فهى ستكون بمثابة منظمات يكون الغرض منها مجرد الحصول على أكبر قدر ممكن من الامتيازات من مصالح الحكومة التى تتولى الإشراف عليها ، ويتوقف نجاحها نسبياً على عدد أفراد الصناعة المعينة ، وعلى أهمية هذه الصناعة للمجتمع . ولا تنطوى هذه النظرية على شىء من المثالية التى تعتبر ضرورية جداً فى الإجراءات السياسية . ولقد لاحظ مستر والاس التأثير التصوفى على الحمال الشاب لتماثله مع هيئة السكك الحديدية الشمالية الكبرى . ولكن هذا التأثير لا يدوم إلا فى الشهور القليلة الأولى من العمل . فإذا ما صار العمل من قبيل الروتين اليومى الرتيب فإنه لن يلقى بالاً إلى جلال الخدمة أو شعوره بالكبرياء حين يحس أنه يعول نفسه بنفسه ، وإنما سيلاحظ العناء الذى ينطوى عليه هذا العمل — والمشكلة الحقيقية فى التنظيم الصناعى هى تمكين الحمال من أن يحتفظ طيلة حياته المهنية بذلك الحماس الذى بدأ به عمله .

وهذه أيضاً هى المشكلة الرئيسية فى الدولة وذلك ما يجعلنا عاجزين

عن أن تفصل مشكلة الصناعة عنها . والحقيقة أن ما تنطوى عليه هذه المشكلة هو تحديد معنى الحرية ، والطريقة التى نترجم بها تحديدنا لفحواها داخل نطاق الأجهزة التى تتكون منها الدولة . وقد نتذكر أن نظرية الحرية لها تاريخ خاص يمكن منه استخلاص أهميتها المباشرة . فقد قال لورد مورلى فى مناسبة ما أن العبارات التى تعرف كلمة الحرية لاحصر لها ، غير أنها عرفت فى معظم الأحيان فى عبارات سياسية ضيقة الأفق . والأمر الذى نحتاج إليه هنا على سبيل المثال ، هو تلك النظرية التى تنطبق على حوافز الرجال الذين يعملون بصفة أساسية فى المجتمع السياسى . وهنا يمكننا أن نفطن إلى قيمة تعريف مستر ت. ه. جرين للحرية . لأن مهمتنا الأولى هى أن ندفع الحوافز الإبداعية عند الناس نحو العمل ، وهنا أيضاً فشل التنظيم الحديث إلى أبعد الحدود . ولقد كان تركيز السلطة بوجه عام هو المصدر الوحيد المعروف للكفاءة ، ولم يلاحظ أن هذا ينطوى على إنكار للديموقراطية لأنه حيث تتركز القوى فى أيد قليلة يكون هناك افتقار إلى روح المسئولية التى لا يمكن لأى فرد بدونها أن يحقق الإعراب الكامل عن قدراته . كما أن هناك أكثر من مجرد الخطر السلبى فى مثل هذا التركيز . فإن ذلك — كما قال آكتون منتقداً — لا يؤدى فقط إلى «سحق الضمير وتحجير القلوب وتشويش الفهم» لدى من يتولون السلطة ، بل إنه يقتل فى أية دولة الحوافز التى تحقق العظمة لأية مدنية من المدنيات . وهذا هو السبب فى أن أية دولة يتحد فيها الجهاز السياسى مع الإرادة الدينية لابد وأن تطأ ممر الاستبداد إن

آجلا أو عاجلا . وهذا أيضاً هو السبب فى أنه حيثما تسود طبقة واحدة فى أية دولة فلابد وأنها — إن آجلا أو عاجلا — تتغاضى عن مواضع اهتمام الشعب فى سبيل المحافظة على سلطتها . والواقع أن هذا التغاضى سيؤدى إلى القضاء على حكمهم ، إذ أن اعتقاد أفلاطون بأن الدولة لا يجب أن تنال الطاعة إذا فشلت فى أن تكفل الاحترام للأفراد — لايعدو أن يكون عصارة الخبرات التاريخية . والحقيقة الواقعة أن الأفراد فى الدولة عاجزون أمام أى نظام مركزى محكم يعمل لصالح قسم معين من المجتمع ، مهما كان هذا القسم كبيراً . فذلك يحول دون توازن الجماعات ، ذلك التوازن الذى يعتبر الضمان الوحيد للحرية . وهو يكفل تلك المساواة التى تعتبر النقيض المباشر للحرية وذلك من مجرد دستور الطبيعة البشرية . لأنه حيثما فتح المجال أمام الحوافز الإبداعية عند الرجال حدث تباين ، وهذا التباين يتسبب — من مجرد وجوده — فى بعث نظام لا مركزى يعضده . وهذا هو السبب فى أن سر الحرية يكمن فى فصل السلطات . غير أن النظام السياسى الذى يتحقق فيه فصل السلطات يعتبر نظاماً اتحادياً ، والواقع أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين فكرة النظام الاتحادى وبين فكرة الحرية .

فى أوروبا لا يكاد هذا الوضع يفهم تماماً ، ذلك لأن الحرية والمساواة ينظر إليهما باعتبارهما قيمتيه منفصلتين كل عن الأخرى تماماً ، بدلا من فهمهما على أنهما مظهران مختلفان لنموذج واحد . وليس فى مقدورنا أن نحتفظ بالمساواة فى أية دولة دون أن يكون بها قدر من التكوين الاتحادى ؛ لأن فصل السلطات هو العائق الحقيقى الذى يحول دون

اغتصاب هذا الحق . وأكثر من ذلك أن هذه هى الطريقة الوحيدة التى يمكن بها إنشاء مراكز كافية للمناقشة ووضع المشاريع بحيث يمكن حصر قدرات الناس فى مجال الخدمات العامة . ومن الواضح مثلا أن العائق الحقيقى الذى يحول دون التعبير عن الآراء الإبداعية فى كنيسة روما الكاثوليكية هو ذلك النظام المركزى المتطرف . وطالما كانت الأفكار تشع إلى الخارج من نقطة واحدة فى الدائرة فهى لن تشع إلى الداخل من المحيط . وسيعنى تركيز السلطة فى يد البابا أن الفكر متبلد فى كل مكان آخر فيما عدا النقطة التى تكمن فيها المسئولية ، أو أن الفكر سيحاول – على الأقل – السيطرة على الحقائق ولكن بدرجة أقل من محاولته تشويه تلك الحقائق من أجل خدمة نفوذه . فإن أى نظام لا يتسع نطاقه لمفكرين مثل لامنياس ودولينجر وتيار يعتبر من حيث الحكم مديناً لنفسه . وما ينطبق هنا على روما ينطبق أيضاً على الدولة السياسية . فنحن فى حاجة إلى أن نصبغ التنظيم الحكومى فى إنجلترا بالصبغة الاتحادية لكى نتيح فرصة الظهور لتلك الآراء الإبداعية التى بقيت حتى اليوم لم تلمسها القوى السياسية . ويقال فى هذا الشأن أن السر فى بعثها من جديد هو أن نقوم عند ممارسة السلطة بربطها بصلة ما بهؤلاء الذين ظلوا حتى الآن مجرد رعايا لها . وإن مبدأ الموافقة الضمنية الذى نعمل على ضوئه فى الحكم يعتبر ذو طبيعة نظرية . وذلك يتمخض عن محو كل مظاهر الفردية محواً فعلياً حتى لا يمكننا ملاحظتها فى مركز الأشياء أو إيجاد ما يعوض عنها باستثناء بعض أوجه النشاط : مثل الفن . وعلينا

أن نتأكد من أن تلك الموافقة لن تكون سلبية ، إذ يجب أن تكون إيجابية في طابعها لأنها تنبثق عن العقول المستنيرة الحرة المنتشرة بين جماهير الناس .

٥

ما الذى ينطوى عليه ذلك فى الواقع ؟ ليس هناك أى نظام سياسى ثابت الأصل إلا وقام على أسس ثابتة من الماضى . وليس بوسعنا أن نحاول القيام بأى شىء مثل الثورة فى النواحى الروحية التى نحن بحاجة إليها فى يوم واحد . وليس بوسعنا — مهما ذهبت بنا الأحلام بعيداً — أن نعطى لكل فرد نصيباً فعلياً فى مهام الحكم . والواقع أن هذا الموضوع يتلخص فى أن تعريف أرسطو للمواطنة يقدس حقيقة لا يمكننا أن نتناساها ؛ ولكن مساحة الدولة الحديثة تجعل الأمل فى إيجاد أى شىء آخر غير ذلك النظام النيابى أمراً لا يمكن الاعتراف به بل ولا يمكن إبداء الرغبة فيه . وعلينا أن نعمل على ضوء الإمكانيات التى نملكها وهذا يتضمن تقبل قدراتها المحدودة .

ولنبدأ من الغرض النظرى الذى نعترف بوجود الدولة من أجله . فهى تهدف نحو تنمية أكمل القدرات فى طريق الخير ، لصالح أفرادها . وهذا يتضمن على الفور إيجاد الحرية والمساواة ، وذلك يوجب إيجاد نظام اتحادى حتى يمكن كفالة الإعراب عنهما . ولا يهم ما إذا كان

النظام الاتحادى تقسيا للغرض الموحد من أعلا بدلا من أن يكون تقسيا من أسفل ، وما إذا كان سيأخذ مظهر النظام اللامركزى بدلا من من أن يتبع نوع التقسيم الذى شهدناه فى حكومة الولايات المتحدة . والذى يهمنا هنا هو أنه لا يجب تركيز سلطات ضخمة فى أيدى القلة حتى لا يتم القضاء على فردية المواطن بواسطة نفس المؤسسات التى خلقها هو ليحافظ عليها .

وليست المشكلة مجرد مشكلة المساحة . فهى أولا وقبل كل شىء مشكلة تولى المهام ، لأن المؤسسات الإقليمية فى إنجلترا – على أقل تقدير – تقوم بأداء الغرض المنشود منها خير أداء ولأن إمكانيات النظام اللامركزى تظهر بوضوح تام فى طبيعة تلك المهام . وما لم نجعل من السلطة جهازاً ديموقراطياً فإننا نستنفد جهوداً فى دراسة المشكلات الاجتماعية ، تلك الجهود التى يمكن أن تعود بالفائدة إذا ما وجهت توجيهاً سديداً . وبما يؤدى أى مثال واحد إلى البرهنة على صدق هذه العملية ووضوحها . ومن المشكوك فيه أن هناك سجلا للوظائف المدنية فى العالم يبلغ درجة الكمال الذى وصل إليها سجل الوظائف المدنية فى إنجلترا . ومع ذلك فليس هناك من يفحص طرق عملها دون أن يدهش أمام بعض مظاهر الخمول الفكرى العجيب الذى يوحى بوجود نظام طبقى جاف . وليس من الصعب أن نتحرى السبب فى ذلك . فإن نظام الترقيات فى تلك الوظائف يتقرر من الجهات العليا . ولا تكاد تبذل أية محاولة للتعاون مع أحد من الموظفين – فيما عدا رؤساء الأقسام أو مديرى

المصالح – فى تقرير أية ترقية ما بخلاف الزيادة الرتيبة فى المهايا والمرتبات . ونتيجة لذلك أصبح المثل الأعلى فى العمل هو « تحرى الصواب » . وكان نصيب كل مجهود عظيم يبذل خارج نطاق المصلحة الأسف والندم. لأنه يجعل الرؤساء يعتقدون أن المجهود الكامل للفرد ليس مركزاً على العمل الذى يتولى القيام به . وأفضل ما يمكن أن يقوم به هو أن يترسم الخطوط التى يضعونها ثم يوطد من سمعته بالحماس والمواظبة . ويجب أن تقتصر التجديدات على إتباع نظم جديدة لحفظ الأوراق أو اتباع طريقة أفضل لمسك الدفاتر والحسابات . ومن المؤكد أن مثل هذه الأشياء تفسر الهوة السحيقة التى توجد بين أقسام الوظائف المدنية . ولو أن الترقية تتقرر – داخل نطاق كل مكتب – بواسطة مجلس يكون كل قسم قد انتخب فيه ممثلين عنه ، لتعلم رؤساء الأقسام الشيء الكثير بل وطلبوا معرفة المزيد من ذلك . ولا يجب أن يعتبر أى نظام ما مرضياً ، ما لم تتأكد فيه الدوافع على الإصالة . وإذا كان سير هنرى تيلور يقوم بعمله خير قيام لوجب أن تكون صحيفة « ذى ستسمان » عنصراً فى ترقيته . ويجب أن تكفل الطرق والوسائل بحيث يمكن تلافى حدوث مأساة بلزاك « الموظفون » . ولكن ذلك لا يمكن أن يتم على خير وجه إلا عن طريق صبغ نظام الوظائف بأكمله بالصبغة الديموقراطية .

وإذا صح هذا بالنسبة للوظائف المدنية فهو ينطبق بصورة أكثر وضوحاً فى الأعمال الخاصة ، لأن الضائقات التى سببها النظام الصناعى المنظم تنظيماً رأسمالياً فى هذا الميدان أوجبت الإبقاء على المؤسسات التى

تملكها الأقلية . ولا يعنى هذا القول بأنه لا يوجد اعتراف بالكفاءة والقدرات . وإنما يعنى بالأحرى أن المصالح الوحيدة التى تنظمها الصناعة الرأسمالية هى المصالح المادية . أما العوامل الروحية التى يهيئها الحكم الذاتى فهى موضع تجاهل تام . والخطأ الذى حل بالنظام العسكرى هو الذى أخفق فى تحقيق عنصر المبادأة الفردية عند الجندى العادى ، ولولا ذلك لكان الجيش بمثابة جهاز رائع ، إذ أنه يشيع روحاً جريئة تتساوى مع العوامل الأخرى . ذلك لأن عنصر المبادأة يمكن أن يعيش على المثل العليا القائمة ، ويكافح تلك الأوضاع الشاذة السائدة بعزيمة لا تخمد . وإذا كان مثل هذا العنصر ضرورياً فى الجيش المحارب فمن المؤكد أنه أكثر أهمية فى جيش السلام . وقد يتركز عقل الجيش فى هيئة قيادته العامة . غير أن حكم الأقلية هذا يقوم على أساس تلك الصفات التى نسميها الروح المعنوية ، إذا ما أريد له نجاح مجهوداته .

وينطبق نفس الشيء فى مجال الصناعة ، فحتى الآن لم تبذل أية جهود من أى نوع لتطبيقه . ولاشك أننا عانينا الكثير من الخمول السياسى والسخط الاقتصادى . فقد قاسينا من الخمول السياسى لأن تأثير التكوين الاقتصادى على الكيان السياسى عميق للغاية . كما عانينا من جراء السخط الاقتصادى لأن كيان الصناعة لا يتيح الإعراب الكافى عن حوافز الناس . ولهذا يجب أن تتركز دراسة الارتقاء بالاهتمام السياسى ، لا على السياسة ولكن على الصناعة لا على المساحة ولكن على المهنة أو الوظيفة . وأمامنا الآن نظام شبه اتحادى ؛ أى أن الدولة تركت

أمر القيام بالمهام الكبيرة لتتيح لنفسها حسم مشاكلها الخاصة . غير أنه ليست هناك جهود حقيقية تبذل لإيجاد صلة ما بين النظام الاتحادى الاقتصادى وبين نواحى الكيان السياسى ، كما أنه لا يوجد . داخل نطاق كل مهنة نظام نيابى محكم من ناحية أخرى .

ويستطيع تقرير هويتلى أن يلبى المطلب الأول من حيث موضوعه لا من حيث شكله . فهو يؤيد اعتراف الدولة بتلك الوحدات الصناعية التى تكون منظمة تنظيماً جيداً يبرر ذلك ، كما يتيح للوحدات الغير منظمة لكى تمر بمرحلة التنظيم والاعتراف من جانب الدولة بها . ولقد قيل فى هذا الشأن أن الاعتراف بالإشراف على الجهود الإنتاجية والوظائف سيتجه نحو التأثير على الإشراف على المناطق الجغرافية وهذا مما يجعل الحياة السياسية العادية تزدهر . ولم يتحقق شىء فى هذا الصدد من مجرد وجهة النظر الداخلية . وتعترف المجالس الصناعية بوجود سيادة اقتصادية متوسطة ، بمعنى أن الحلول التى تقترحها المجالس الصناعية لحل مشكلات الصناعة تصبح بمثابة القانون ، من أجل خدمة أغراض العمل . ولكن لم تبذل أية محاولة بطبيعة الحال ، بل ومن الصعب أن تبذل أية محاولة لتقرير الاتجاه الذى يجب أن يستقر فيه توازن القوى .

غير أن توازن القوى هو اللغز الكبير فى هذه المشكلة ، ولن نلمس أهمية ذلك التكوين الجديد ما لم يتم تحرى الاتجاه الذى ينتهجه التطور السياسى مهما كان ذلك التحرى موجزاً . فمن المعترف به عامة أن نشوب الحرب الحالية يعتبر بشيراً بنهاية عصر معين ، ولكننا لم نحاول حتى

الآن تفهم معنى الأحداث التى مضت من قبل . وخلاصة القول أن القرن التاسع عشر كان عصر سيادة الطبقة الوسطى . بمعنى أن هؤلاء الذين يمتلكون القوى الاقتصادية المتنقلة حلوا — فى الدولة — محل هؤلاء الذين كانت ممتلكاتهم تقتصر ، إلى حد كبير ، على الملكية الحقيقية . ونحن لا نتحرى الدقة إذا قلنا أن الطابع السائد الذى كان يميز الطبقة الوسطى هو البحث عن المال ؛ فبصرف النظر عن « هاربا جون » لم يكن المال بالنسبة لعمدة المدينة الذى كان يتجر مع الهند الشرقية الهدف النهائى بقدر ما كان المال الهدف النهائى لصاحب الضيعة الإنجليزى وهو الرجل الذى يزيد من فدادين أسرته عن طريق عقد زواج موفق لأكبر أبنائه ؛ غير أن كليهما كان يقدر ممتلكاته بوصفها رمزاً للسلطة ويمكن أن تظهر نفسها بطرق شتى . وكلاهما كفل لنفسه نصيباً فى سمو طبقته وإحلالها مكانة سياسية رفيعة بوصفها إعراباً عن تفوق طبقته من الناحية الاقتصادية .

ولكن هناك اختلافاً أساسياً بين طبيعة سيادة الطبقة الوسطى وبين تغلب طبقة ملاك الأراضى . بل إن الطبقة الأولى قد ألقت بشباكها بعيداً فحققت الشيء الكثير . وكانت سيادتها تلك التى جاءت باسم الحرية . وقد يكون هذا أكثر وضوحاً فى حالة كل من فرنسا وإنجلترا بالرغم من أنه ليس هناك من يتحرى المناقشات التى دارت من أجل إلغاء قوانين الاختبارات النقابية ومن أجل الإصلاح السياسى ، وقد يراودنا الشك فى قوة الشعور بالحرية الذى ساد إنجلترا أيضاً . ومما جعل الثورة الفرنسية تتخذ مظهراً أكثر عنفاً عما كانت عليه فى إنجلترا هو أن

امتيازات العهد الماضى فى إنجلترا لم تكن واضحة بقدر ما كانت واضحة فى فرنسا . ولكن حدث فى كل من إنجلترا وفرنسا أن مضمون الكيان الاجتماعى أخفق فى تكييف نفسه طبقاً للقيم القديمة . وأصبح الخير الخاص يتماثل مع الخير العام إلى مدى لا يمكن احتماله . وليس من الضرورى أن نعزى ذلك التنافر إلى الأنانية الحذرة ، إذ أنه يرجع إلى مجرد العجز عن التكيف مع الظروف التى تغيرت ببطء بالغ بحيث أصبح لا يفهم مداها إلا أكثر العقول ذكاء .

وإن هذا البطء فى التغير هو الذى يميز سيطرة أصحاب الضياع فى إنجلترا عن سيطرة الطبقة الوسطى . ولا شك فى أن المدنية التى تقوم على الزراعة أقل تقدماً من تلك التى تقوم على الصناعة . فإن مطالبها قليلة ولذلك فإن الأفكار التى تنطوى عليها تكون قليلة ولا توجب الانزعاج . وقد يكون حصول الطبقة الوسطى على السلطة تعبيراً عن إحلال الصناعة محل الزراعة بوصفها رمزاً للمدنية الإنجليزية . ولم تتزايد مطالب الناس زيادة كبيرة فحسب ولكن الوسائل الكفيلة بإشباع هذه المطالب قد زادت هى الأخرى زيادة كبيرة أيضاً وذلك عن طريق تطبيق العلم فى المشروعات الصناعية . وكانت نتيجة ذلك وجود بيئة تتغير بسرعة ولا يمكن ملاحظتها إذا نظرنا إليها من الناحية التاريخية . وبالطبع فإن التغير له أيضاً مساوئه ، فإن الطبقة التى تثبت عجزها عن أن تتلاءم مع التغير ملاءمة كافية تجد نفسها مضطرة إلى أن تفقد سلطتها أو نفوذها . ويتضح مثل هذا العجز — مرة أخرى — فى فرنسا ، بل وتتضح نفس

هذه الظاهرة فى كل قطر ولكن فى وقت ما . فمثلا ، عجز مزارع القطن فى جنوب أمريكا ذلك المزارع الذى كان له النفوذ الأكبر حتى عام ١٨٦٠ — عجز عن فهم الثورة الصناعية التى أحدثها التطور الهائل فى وسائل النقل ، وكانت النتيجة أن حلت ثورته ثم هزيمته على يد النظام الاجتماعى الجديد الذى ساد بعد ذلك . ومما لا يقل ملاحظة عن هذا التغير فى الأشخاص ، إعادة توزيع الملكية التى تكاد تصاحب هذا التغير دون إمهال . والواقع أن إعادة تنظيم الثروة هو الدليل الحاسم على التغير الذى حل بالعلاقات الاجتماعية ؛ لأنه ليس لدينا حتى الآن أى مثال تاريخى عن طبقة الفقراء وهى تمارس النفوذ أو السلطة ولكنها تساعد الأثرياء الذين حلت محلهم . ولقد حدثت هذه التغيرات بسرعة كبيرة منذ عام ١٧٦٠ ذلك لأن التغيرات فى البيئة كانت تحدث بسرعة أكبر . وإن ما يحدث دائماً هو اتساع نطاق قاعدة النفوذ . بل وبالإضافة لذلك فإن ما يحدث دائماً هو أن ذلك النمو فى القاعدة هو بمثابة نمو رمزى لاتساع أفق الحرية .

وقد يشير النظام الاتحادى الجديد — الذى يتطور ببطء حتى يأخذ مظهراً واضحاً إلى حدوث تغيير آخر من نفس النوع — وجدير بالذكر على الأقل أن الاهتمام الذى أظهره معضدوا هذا النظام يقوم على أساس الحرية الإضافية التى يمكن أن يكفلها . ولا يمكن أن يخطىء أحد فى أن يفطن إلى أن الاتهامات التى يوجهها هذا النظام إلى الطبقة الوسطى تشترك فى طبيعتها العامة مع نفس التفسيرات المألوفة للاتهامات التى توجه

ضد طبقة تبدأ سيطرتها فى التزعزع . كما أنه من الواضح أن العامل ليس له مطلق الحرية ،فى المصنع تماماً كما اتضح فى عام ١٨٣٢ أن الصناعة فى مانشستر كانت تفتقر إلى الرمز الأساسى للحرية ، وإذا حاولنا أن نعلل السبب الذى من أجله يكون الإصرار فى هذا الشأن فى جانب الصناعة أكثر منه فى جانب السياسة ، لوجدنا أن من الضرورى أن نرجع إلى تاريخ الفكر السياسى الذى ينتمى من ناحية إلى فشل حركة الإصلاح التى حدثت بين عامى ١٨٣٧ ، ١٨٤٨ ، وينتمى من ناحية أخرى إلى مبادئ هودزكين وزملائه الذين اعتبرهم ماركس أصحاب الحركة العمالية . ويتضح ذلك الشعور بالحوافز المكبوتة التى تحاول أن تجد لها منفذاً فى حركة أوسع نطاقاً فى التغير الذى طرأ على أعباء الضرائب . وكانت ضريبة الدخل التصاعدية ، وفرض الضرائب على قيمة الأراضى ، والزيادة الهائلة التى طرأت على رسوم الوفيات ، والشعور الحيوى الغامض بأن تكاليف النهضة الاجتماعية يجب أن يتحملها هؤلاء القادرون على شراء الكماليات — كل هذه الأشياء لها أهمية لا تخفى على أى فرد . وحتى مجرد التوجيه العام للسياسة الاجتماعية له نصيب فى مثل هذا التفسير . وإذا ما جعلنا فى متناول الجميع تلك الأشياء التى كانت من قبل مسألة تتطلب جهوداً كبيرة وحرصاً بالغاً فى شرائها ، فإن ذلك يعد إنكاراً للبديهية الأساسية فى الدولة الرأسمالية . وإن الفكرة القائلة بأن الفقر إعراب عن الخطيئة — وهى فكرة موروثة عن علاقة المنشقين بالتجارة — لا يتمسك بها الآن إلا عدد قليل من دعاة الانفرادية القدامى المتحمسين .

وقد كانت الإجراءات — مثل دفع تعويضات للعمال ، والتأويل الجديد الذى وضع مسئولية العمال على عاتق — أصحاب العمل كلها إجراءات اتخذت فى نفس هذا الاتجاه . وهى تعنى فى أساسها أنه إذا جنى رجل الأعمال أرباحاً من الصناعة ، فعليه أن يدفع تكاليف الحياة فى الدولة فى شكل جزء يعود عليها . وهذه التكاليف تدفع نظير الحياة فى الدولة ، تلك الحياة التى تتطور دائماً فيتسع نطاقها وتزداد تعقيداً .

وقد يقال أن هناك رجالا فى عالم الأعمال يعلمون كل هذا تمام العلم ، وأنهم لشىء ما حريصون على أن يضعوا أساساً ودياً تقوم على أساسه علاقاتهم بالعمال — ولاشك أن هناك بعض الصدق فى تلك التأكيدات ، غير أن هذا لا يمكن أن ينطبق تماماً فى عالم الأعمال بوجه عام . فلم يظهر رأس المال فى أى مكان أو زمان — أو على نطاق كبير — أية رغبة فى أن يتنازل عن بعض إشرافه وسيطرته ، وإنما توجه جهوده نحو تفادى المأساة التى قد تنجم عن أية ثورة واسعة النطاق عن طريق قبول التأميم ودفع التعويضات . وصحيح أيضاً — كما كتب مستر ومسز ويب منذ عشرين عاماً مضت — أنه « يبدو لصاحب العمل المفكر فى ميدان الصناعة الذى ينفق على نفسه الآلاف كل عام — يبدو له أن العامل اليدوى أو الأجير ينتمى إلى نوع آخر ، لأن لديه قدرات عقلية وجسمانية تختلف عن قدراته اختلافاً تاماً » . والحجة المألوفة التى يلتمسها رجل الأعمال فى القول بأنه سيتولى إدارة مصنعه بطريقته الخاصة هى تعبير عن ذلك الشعور . غير أنه ساد الاعتقاد فى كل مكان بأن الازدهار

الكامل للدولة الديموقراطية يستدعى أن تتقرر ظروف الإنتاج عن طريق التعاون الديموقراطى بين عناصره . ولا شك أن ذلك التعاون بصورته الحالية سيقضى على النظام الرأسمالى بمضى الوقت . فلن نستمر فى ترك الصناعة فى ربقة ذلك الميراث البيروقراطى حيث « تتغذى طرائق تفكيره — كما لوحظ ذلك من قبل — تتغذى على الاعتقاد بأن كل فرد يتولى منصباً يعتبر شديد الغباء ما عدا رئيس هذا العمل — حتى أن الطريقة الوحيدة التى يمكن بها إنجاز الأعمال هى تبسيط كل مشكلة إلى عدة حقائق بسيطة ثم الإصرار على أن كل حالة لابد وأن تندرج تحتها » . وسوف يبدو من الواضح تماماً أن ميراث النظام الرأسمالى عبارة عن عدة قواعد تاريخية مثل أى نظام آخر متوارث ، ولا يمكن لأى فرد أن يطلع على المناقشات التى دارت حول الفقرة العاشرة من قانون التعليم الصادر عام ١٩١٨ دون أن يفطن إلى أنها استهلكت . فإن العمل الذى يصر على تشغيل الصبية من العمال بوصفهم شرط لوجوده ، هو عمل يعيش من امتصاص شريان الحياة القومية . ولا ينكر أحد أنه مهما كانت الطريقة التى نشيد بها الدولة ، فلابد أن يكون بها شكل تنظيمى للسلطة . وإن ما يتزايد إنكاره الآن هو الاعتقاد بأن ذلك النفوذ أو السلطة يجب أن يستتر تحت رداء حكم الأقلية — كما يحدث فى مجال الصناعة الحديثة . ولقد فكر رجل الأعمال الحديث — بجانب صفاته الممتازة المتعددة — فكر كثيراً فى المسائل المادية لدرجة أنه لم يفطن فى معظم الأحيان إلى المصالح الاجتماعية المتعددة المتداخلة التى يتوقف عليها إلى حد كبير ذلك التوازن الذى يعضده .

والواقع أن ما لم يفطن إليه مطلقاً هو الأهمية السياسية للتكوين النقابى . فإنه بالرغم من أن هذا التكوين يمر بأولى فتراته إلا أنه يتطور شيئاً فشيئاً ليأخذ جميع خصائص الدولة . كما تنمو أجهزته التى تتولى حكماً معقولا . كما أن الكيان النقابى تطور بحيث أصبح محنكاً وخبيراً بالعمليات التى كان من المفروض ألا يعرف كنهها وأسرارها غير رجال الأعمال . وقد رسم هذا النظام وجهة نظر للحياة تتيح له تحقيق نفوذ سياسى يتزايد على الدوام . ولقد مر هذا التكوين — كما أوضحنا من — قبل بالمرحلة التى كان نفوذه فيها يقتصر على ساعات العمل والأجور وأصبح يهتم ، شيئاً فشيئاً . بالحرية الروحية فى مقوماته . ومن الخطل بالطبع أن نقول أن هناك وعياً سائداً بتفاصيل هذه العملية فى عالم النقابات ؛ فهى ككل حركة كبيرة ، لا نرى منها سوى تلك الخميرة التى تتكون من أقلية متحمسة . ولكن حيث أنه يتضح يوماً بعد يوم أن التمسك بنظرية العمل فى الحياة داخل الدولة آخذ فى الضعف ، كذلك يتضح أيضاً أن النقابات تصبح تدريجياً الهيئات التى يمكن أن تستوعب النظام الرأسمالى . ونحن لا نعرف بالطبع الوقت الذى يستغرقه مثل هذا التطور . كما أننا واثقون من أن التنبؤ بطبيعته أمر قد يفهم فهما خاطئاً . وإن ما نعلمه كل العلم هو أن الدولة الرأسمالية فشلت فى أن تتخصص فى بعض الحوافز البشرية النهائية وأن النقابات تنظم الوسيلة الكفيلة بإرضاء هذه الحوافز . ويمكننا أن نلمس أيضاً إلى أى مدى تؤدى جهود الحكومة التى لا يغلب عليها الطابع النقابى من ناحية العطف — تؤدى دون قصد

إلى التعجيل بإحداث التطور ، وذلك عن طريق محاولتها – مهما صغر نطاقها – فى أن تجد حكماً نيابياً للصناعة . ولأن هذا يعتبر اعترافاً واضحاً بأن إشراف الأقلية فى مجال الصناعة قد فشل تماماً . وأن إيجاد جهاز يتم استخدامه بحكمة قد يقوم مقام مرحلة انتقال إلى الحكم الذاتى فى مجال الصناعة . ويبدو أن النقطة بأكملها تتركز فى أن تعقيد النظام فى أية دولة صناعية أمر يعتبر خارج حدود أى عقل – مثل التفكير الرأسمالى الذى يتخصص أولا وقبل كل شىء فى اتجاه واحد هو جمع المال . ولأن هذا الاتجاه قد أصبح قليل الأهمية ، بل ونشأ فى داخل نطاق النظام الرأسمالى نوع آخر من التفكير تخصص فى الاتجاهات التى فشل فيها التفكير السابق فشلا ذريعاً .

ومن الصعب علينا – فى مثل هذا الوضع – ألا نصدق أن من المقدر أن يستوعب النظام النقابى تلك القدرة التوجيهية التى يكفلها دون شك النظام الرأسمالى ، ويحولها إلى خدمة أغراضه الخاصة . وقد أصبح هذا الأمل أكثر احتمالا الآن نتيجة لخبرة الأعوام الأربعة الماضية . فلقد وضعت قوى المدنية الديموقراطية تحت اختبار الصراع ضد النظام الأوتوقراطى ، ولاشك الآن فى أنها ستستمر فى البقاء . غير أنها لم تصمد أمام هذه الصدمة إلا بعد أن لحقها إضطراب خطير . ولقد كانت هناك بعض الأشياء أكثر وضوحاً من مجرد عجز النظام الرأسمالى فى فترة ما قبل الحرب عن مواجهة المطالب القومية . فكان دائماً يتلقى المعونة من الدولة . وكان على الدولة أن تتولى الإشراف عليه من أجل مصالح الأمن

القومى . وكان عليها أن تطلب من النقابات التسليم بتلك الضمانات التى كانت تكفل الحد الأدنى الكافى من الحياة المدنية . وكانت المؤسسات الوحيدة التى سار عملها على خير وجه أثناء الحرب هى تلك المؤسسات ذات الاتجاه الديموقراطى وذلك فى مجال الصناعة على أقل تقدير . وكان إشراف الحكومة محاولة غير مرضية . وقد أوضح إلغاء البرلمان عجز النظام البيروقراطى عجزاً تاما عن أن يفى بالمطالب البشرية . ولا يمكن إستعادة الظروف الصناعية عند انتهاء الحرب إلا على أساس عودتها بقدر كبير من الإشراف الشعبى داخل نطاق حرفها الأساسية . والواقع أن كل شىء كان يتجه نحو تأكيد العامل البشرى فى النصاعة على حساب عامل آخر هو جمع المال . وكان الشرط الوحيد لاستتباب السلام الصناعى هو قبول هذه الحقيقة كنقطة بداية . وانتقل العمال من ذلك إلى وضع سياسة تتعمق فى أسس الدولة . وكل ما ظهر بوضوح تام فى ذلك الوقت هو التجديد المزدوج فى الشكل الخارجى . وقد أصبح من الواضح من ناحية أن على الدولة أن تملى على الصناعة بعض الشروط ذات الحد الأدنى التى يمكن لها وحدها أن تسير عليها . كما أنه يجب تغيير العمل من ناحية أخرى من أوتوقراطية تعج بالفوضى إلى نظام نيابى اتحادى ولو فى بعض نواحيه على الأقل .

ويبدو أن هذا على الأقل هو البديل الوحيد للثورة . غير أننا يجب أن نلاحظ أن هذا البديل هو الحد الأدنى الذى يمكن تحقيقه . ويجب دفع ثمن الحرب ، فقد أصبح من الواضح أنه مهما كانت الكيفية التى

يسدد بها هذا الثمن ، فهى ولابد ستؤثر على جذور الحاجز الاقتصادى الذى يفصل بين طبقة وأخرى . ولاشك أنه لا يمكن التخلى عن سداد هذا الدين . فإذا اتخذت طريقة سداده فرض ضريبة على رأس المال ، فإن النفوذ الصناعى الذى تتمتع به الحكومة سيتنافس على الأقل مع ذلك النفوذ الرأسمالى نفسه ، وسيتساوى معه فى الوقت الذى يتغير فيه الناخبون عن كل ما كانوا عليه فيما مضى . وهذا العامل الأخير — مثل العوامل الأخرى — يمكن أن تبنى عليه بعض الآمال ، ولكن لا يمكن أن يقوم عليه غير اليسير من التأكيدات — ويسود الاعتقاد بأن السنوات الأربع الماضية قد جعلت من المستحيل العودة إلى الحالة الاقتصادية التى كانت تسود قبل الحرب ، وأنها هى بنفسها ستحدث تغييراً فى النظام السياسى . والواقع أن المؤسسات السياسية تعتبر فى حاجة ماسة إلى التغيير . أما الفائدة الوحيدة التى يمكن أن تستخلصها الحكومة من الحرب — من وراء نظام المؤسسات — فهى إنشاء سكرتارية رئاسة الوزراء التى لا يمكن أن نقول عنها أنها كانت هناك أساساً . ولقد أثبتت محاولة الفصل بين السياسة والإدارة عدم جدواها من الناحية العملية ، كما حدث بالنسبة — لكل محاولة أخرى لفصل السلطات . ولم يؤد تعطيل الأحزاب بأية حال إلى تطهير الجو أو تنقيته ، وشهدت جميع الوزارات على اختلاف أنواعها صدق كلمة دزرائيلى الشهيرة من أن إنجلترا لا تحب الوزرات الائتلافية. والواقع أننا قد فطنا الآن إلى إمكانيات التعليم . ولن نقوم بعد الآن — كما عبر عن ذلك مستر فيشر ببراعة — بإرسال أجيالنا عبر محيط شاسع

ليس له مدى دون أن نز ودهم بالخرائط . ولقد رأينا أيضاً الضرورة الفعلية لوضع خطة تنتهجها الدولة ، ومن السخف أن نحاول ترك الأمور تتشكل وفقاً للأزمات التى قد تحدث ؛ ولم تكن إيرلندا على الأقل لتضحى بنفسها عبثاً لو أنها فطنت إلى ذلك الغباء . ولقد عرفنا أيضاً فى مجال الوظائف المدنية أن هناك حداً فى الهيئات الرسمية يعتبر مجرد تجاوزه أمراً يتعارض مع نظرية التحرر . وقد تكون الحكومة قوية ، غير أنها إذا أرادت أن تكون ذات طابع إنسانى فلن يكون لديها أرجل الأخطبوط . كما أن قيمة شعبيتها قد ظهرت فى مجرد الخطر الذى يكمن فى عكس ذلك . وقد عرفنا بالتجربة الشاقة أنه لا يمكن للديموقراطية أن تأمل فى أن تنال التوفيق ما لم تجرى معاركها الأساسية داخل مجلس العموم .

وكل هذا يعتبر فى الواقع كسباً بالرغم من أننا دفعنا الثمن باهظاً . ومع ذلك فإن المعرفة التى لدينا والحقائق التى نواجهها تتلاقى جميعاً فى نقطة واحدة ، وتعرض علينا مسألة هى أم المسائل جميعاً فى الحياة السياسية . وعلينا أن نحدد ما نريد من الدولة القيام به قبل أن نعلن أن ما تقوم به الآن شىء حسن . فإذا كان غرضها هو المحافظة على الفردية ، طالما كانت صفتها الخاصة تضفى شيئاً على الصالح العام ، فإن نظامنا الحالى يقف موقف المدين لنفسه وذلك من مجرد وصفه . وليس هناك من سبب فى العالم يجعلنا نتوقع منها أن تكون خلاف ذلك . ويعج مجرى التاريخ بحطام كثير من النظم الاجتماعية ، ولا يوجد سبب يجعل من نظامنا الحالى الاستثناء الوحيد منها . وربما كان هناك سبب يجعلنا نؤثر التهانى

على الأسف فى توقعنا لاختفائه . وهو سيتلاشى حتما لأنه أخفق فى تحقيق الأمانى العريضة فى عصر جديد . ونحن نسعى الآن للعثور على الطرق والوسائل التى تتيح لنا أن نبعث فى الناس من جديد اهتمامهم بالدولة التى تنسج نفسها إلى مادة حياتهم اليومية . وقد قال بيرك فى إحدى حكمه الفريدة « ليست الحرب سوى موقف يلقى ضوءه الكامل على قيمة قلوب الناس » . فإن ما كشفته الحرب لنا هى تلك الثروات التى تبددت دون أن نستخدمها . وإن ما أبرزته بوضوح تام هو أهمية الشعب . فإذا ما تحققت هذه الأهمية — على حد قوله — فلابد أنها تكون نهاية لتلك « الحكومة الداخلية » التى أبدع بيرك فى تصوير الخطر الذى قد ينجم عنها . وإن ما نهدف إليه علاوة على كل ذلك هو أن يتم تمثيل جميع العناصر التى تكفل الثراء للدولة فى نظام تلك الدولة . بيد أننا لا نؤمن بكفاية هذا التمثيل النيابى دون أن نكفل لهذه العناصر بعض النفوذ . كما أننا نؤمن بأن أى نفوذ لا يرتبط ارتباطاً مباشراً بعمل الناس يكون حتما عديم الجدوى ولا ترجى منه فائدة . ونحن نعتقد — كما يعتقد بيرك — « أن قلب المواطن يعتبر طاقة حيوية دائمة للدولة » . ولكن من المستحيل الانتفاع بهذه الطاقة إذا انتفت عنه الحرية ، ومن المستحيل أن تكفل الحرية إلا فى ظل نظام تفصل فيه السلطات . وطالما كانت مناصب الناس لا تجعل أرواحهم مستقيمة وعقولهم مدركة فلن نستطيع أن نؤكد أنه قد كفل لهم حق إنسانيتهم . وقد كان هذا سبب فشلنا فى الماضى فعلينا أن نبذل جهودنا لإصلاحه .

مجموعة "اخترنالك"

تصدر نصف شهرية باللغات العالمية

ويشترك في تحريرها وإعدادها

لجنة "اخترنالك"

المشرف على اللجنة:

عبد القادر حاتم

سكرتير اللجنة

محمد عطا

المراسلات : ص . ب ١٠٩٤ القاهرة

دار المعارف للطباعة والنشر